

7168

الإسلام دين الحياة
الكتاب الثانى

٢٢٩
٢٨٦

د. أحمد عبد الرحمن

الإسلام والقتال

المهنة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم التمهيد : 297.72
ع ١
رقم التسجيل : ٧٠٩

297.72
ع ١
٧٠٩

دار الشرق الأوسط للنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

● ●
إلى كل مسلم ..
غيور على الإسلام ..
ثواق إلى البذل في سبيله ..
حريص على التمكين له في كل جوانب حياتنا ..
أهدى هذا الكتاب .

مقدمة

بقلم الناشر

يصدر هذا الكتاب ليعالج موضوعاً من أخطر الموضوعات التي تشغل البشرية من جانب ، والتي أخذت حيزاً كبيراً وملحوظاً في أحكام الإسلام وفي نصوص القرآن وسيرة الرسول عليه الصلاة والسلام . كما يصدر هذا الكتاب كذلك في ظل أزمة متفجرة هي أزمة الخليج التي بدأت بضم العراق للكويت ، مع تشابك هذه الأزمة بالأزمات المزمنة في المنطقة ، وبأوضاع المنطقة ككل .

للقتال أحكامه في الإسلام بالطبع ، وهي في أغلبها واضحة وقاطعة وحاسمة ، ولكن تأتي المشكلة أحياناً حين نحاول أن نطبق بعض هذه الأحكام على الأوضاع الراهنة في الوطن العربي والعالم الإسلامي ، ومنشأ المشكلة هو من اختلاف الكثير من الظروف والأوضاع الخاصة بالعرب والمسلمين عما كان من قبل ، وباعتبارهم جزءاً من المجتمع الدولي بنظامه ومنظّماته الدولية والإقليمية ، وهو ما يسميه المؤلف باختلاف القسمة السياسية القديمة عما هو قائم الآن ، حيث كانت أحكام القتال في الإسلام تقوم على أساس تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار العهد ثم دار الحرب ، وهذا ما انتهى الآن .. ولذلك ، ومع إقرارنا وإشادتنا بهذا الكتاب وبالجهد الشاق الذي بذله المؤلف فيه ، وبعمق البحث والدراسة

التي أدت إليه .. مع ذلك كله ، فإن المؤلف حين تعرّض لحكم الإسلام في الاستعانة بالأجنبي في الصراع فوق الأرض العربية والإسلامية ، فإنه انتهى إلى اجتهادات ونتائج معينة قد تختلف معه فيها ، وذلك لما نعرفه من حكم الإسلام بعدم موالاته الدول الأخرى من اليهود والنصارى ، وعدم الاستعانة بهم ويحيوشهم في الحرب ، وخاصة إذا كانت هذه الدول الأخرى هي من الأعداء المحاربين للعروبة والإسلام ، وخاصة كذلك إذا كانت الاستعانة بهم هي ضد مسلم حتى لو كان هذا المسلم عاصياً فاسقاً .. ونضيف إلى ذلك بالنسبة لمسألة جواز الاستعانة باليهود وأهل الكتاب والمشرّكين ، والقياس على ما فعله الرسول عليه الصلاة والسلام وذلك للوصول إلى جواز ذلك في هذه الأيام ، فإن القياس هنا هو مع الفارق ، ذلك أنه حين استعان الرسول عليه الصلاة والسلام بالمشرّكين ، فإنهم كانوا كأفراد وليسوا كدول أو جيوش استعمارية صليبية ، وفي تحالف الرسول مع اليهود وأهل الكتاب بالمدينة المنورة ثم تحالف المسلمين مع أهل الكتاب ، فقد كان ذلك كله ضد المشرّكين والمجوس ، ولم يكن ضد عرب مسلمين .

على أننا إنصافاً للمؤلف وتقديراً له ولتجرده في الرأي والاجتهاد ، نذكر أنه قرن اجتهاده بتقرير نقطتين هامتين :

- ١ - أن علماء المسلمين الآن قد اختلفوا في هذا الموضوع .
- ٢ - أنه يرى أن هذا الموضوع لا يفتى فيه فرد بمفرده ، وإنما مؤتمر لعلماء الإسلام يكون بعيداً عن أي سطوة أو سلطة ..

إننا أخيراً نكرّر تقديرنا لهذا الكتاب الذي نقدّمه للقارئ لعله

يلقى الضوء على جوانب موضوع خطير ، تتعدد أبعاده وتتداخل أحكامه ، وخاصة مع اختلاف الأزمان والظروف وكما يقول المؤلف بتواضع العلماء : إن هذه الدراسة جسدت الحاجة إلى فقه القتال المعاصر ، وهي بهذه المثابة مقدمة له ، لا كلمة الفصل فيه .

الناشر

المقدمة

● القتال ظاهرة خطيرة الأهمية في حياة البشر ، وقد شغلت الفكر الإنساني منذ القدم ، وإلى اليوم . وعبر القرون ، راود الفلاسفة حلم السلام الشامل والأمن الكامل . ولكن واقع البشر كان يندفع بقوة في الاتجاه المضاد ، فكثرت الحروب ، وتطورت الأسلحة ، حتى أشرفت البشرية على عصر الفناء التام .

وقد كان نصيب الشعوب المسلمة من الحروب وافراً : من القتال ضد المستعمرين المعتدين ، ومن قتال حكامها بعضهم ضد بعضهم الآخر ، ومن الاقتتال الداخلي بين الحكومات ورعاياها ، ومن اعتداءات الأغليات غير المسلمة على الأقليات المسلمة .

● وتساءل الناس في حيرة : هل من مخرج من ذلك البلاء ؟ كيف يقتل المسلمون المسلمين ؟! وهل هذه الحروب « جهاد ! » ؟ ومع من نقف . وضد من نقاتل ، وهؤلاء وأولئك مسلمون ؟ ثم أضافت الغزوة العراقية للكويت أسئلة أخرى من قبيل : هل يجوز أن يستعين المسلمون في القتال بغير المسلمين ؟ وهل الغارة بدون إنذار مشروعة إسلامياً ؟ .

وفي مواجهة هذه التساؤلات ارتبك الشيوخ والكتاب ،

وأحسن المتابعون للأحداث أن الجميع يفتقد « فقه القتال المعاصر » ، ومن ثم راحوا يحاولون إخضاع الواقع لأحكام واجتهادات تخص عالماً آخر ، مختلفاً سياسياً وعقيدياً عن عالمنا الراهن .

● إن القسمة السياسية القديمة كانت تشطر العالم إلى « دار إسلام » ، وإلى جانبها « دار العهد » ، ثم « دار الحرب » . وكانت القوى المتقاتلة إفرازاً لهذا التقسيم ، فدار الإسلام تقاتل دار الحرب ، وربما قاتلت طافة مسلمة تبغى على إمامها العادل . وفي العالم الحديث اختفت القسمة القديمة ، وجاءت قسمة جديدة ، ومعها قوى جديدة ، بمواصفات جديدة ، لكى تتولد عنها ضروب جديدة من القتال ، واحتاج الأمر ، بالنسبة للأمة المسلمة ، إلى « فقه قتال جديد » لم يوجد بعد !

هذه هى المعطيات التى نحاول فى هذه الدراسة أن نتلمس حقائقها .

● ● وفى عملى هنا التزمت بالإصغاء التام لإملاء الكتاب والسنة ، ولم أسمح « لفقه الأقوياء » فى عصور الإسلام الزاهرة . ولا « للفقه الرسمى التبريرى » .. الذى يسود اليوم أن يمنعنى من الإصغاء إليهما . وقد وضعت قضايا عصرنا نصب عيني . وحاولت الإفلات من أى مرجع يدفعنى بعيداً عنها . واحتفلت بما أعتقد أنه الحق ، والصواب ، وتجنبت اصطیاد الأخطاء ، لإفساح المجال للحقائق ، وتوفير الوقت والجهد الذى يضيع فى التفتيد والنقد . وحرصت على التوثيق العلمى ، لكن دون توسع يرهق القارئ ،

ودون إقلال بسلب الحقائق سندها .

● ولم أقصد أبداً أن أفتى الناس في أية قضية عرضت لها ، حتى إن لاح عبر السطور أنني أفعل . فالفتوى في شئون القتال أخطر من أن يفتى فيها باحث بمفرده . كذلك لم أنصب من نفسى قاضيا في أية مشكلة مطروحة ، فإنما أنا باحث أسعى إلى المعرفة ، وهو عمل يباين وظيفة القاضى الذى يحقق ، ويستدعى الشهود ، والخبراء ، ويتبين مواقف الأطراف ، ثم يحكم .

● وإننى لأرجو أن أكون قد أثرت قضية القتال والاقتال في عصرنا هذا ، وجذبتها إلى بؤرة الاهتمام في الضمير المسلم . وأتمنى أن يوفق الله علماءنا فيعقدون لها ندوة علمية ، أو مؤتمراً بعيداً عن الموظفين الرسميين ؛ ليفتى المسلمون في حلال القتال وحرامه . والله سبحانه وتعالى يعلم مقدار ما أصبت من نجاح ، وهو سبحانه من وراء القصد .

مصر الجديدة في ٩ / ٩ / ١٩٩٠

د . أحمد عبد الرحمن

المبحث الأول

هل يمكن تجنب القتال ؟

﴿ كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة ﴾

القتال عمل كرهه للإنسان ، لأنه يُعرض حياته لخطر الموت ؛ وهو بحكم الفطرة يكره الموت ويحب الحياة .. وفي هذا يقول الخالق جل شأنه : ﴿ كتب عليكم القتال وهو كره لكم ، وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم ﴾ . [البقرة : ٢١٦] . والإنسان ينشد الأمن على حياته ، ويسعى إلى حمايتها ، وتعتبر قيم الأشياء إيجاباً وسلباً بالنظر إليها ، مايفيدها خير ، وكل ما يؤذيها شر .

والمسلمون بشر كسائر البشر ، يكرهون القتال ، ولا يسعون إليه إلا مضطرين .

● لقد ظل النبي ﷺ يدعو إلى الله سرّاً ثلاث سنوات ، منذ نزلت عليه ﴿ اقرأ ﴾ في « غار حراء » ، إلى أن أمره الله تعالى بالتبليغ ، وقال جل ثناؤه : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ، والله يعصمك من الناس ﴾ . وقال أيضاً : ﴿ فاصدع بما تؤمر ، وأعرض عن

المشركين . إنا كفيناك المستهزئين ﴿١﴾ . فأخذ النبي ﷺ يدعو الناس إلى توحيد الله ، يدعو الأفراد والبطون والقبائل ، بالحكمة والموعظة الحسنة ، ويقول لهم : « قولوا لا إله إلا الله تسلموا » . ولم يعتد — عليه السلام — على أحد ، ولا أكره أحداً ، ولا مارس أى نوع من العنف : وقد نهاه الله تعالى ومن معه من المسلمين عن القتال ، فقال جلت حكمته : ﴿ كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة ﴾ . وعندئذ : « انقهر المسلمون للأمر ، وكفوا أيديهم ، ولم يسجل التاريخ حادثة فيها دافع مسلم في مكة عن نفسه بالسيف ، مع كثرة الدواعي الطبيعية إلى ذلك وقوتها » (١) . وحين قال العباس ابن عبادة الأنصاري ، بعيد « بيعة العقبة » ، مخاطباً النبي ﷺ : « والذي بعثك بالحق إن شئت لتميلن على أهل منى غدا بأسيا فإنا ! » أجابه عليه السلام بقوله : « لم نؤمر بذلك ، ولكن ارجعوا إلى رحالكم » (٢) .

ولقد كان التزام المسلمين بالكف عن القتال عسيراً ، لأن اعتداءات المشركين واستفزازاتهم كانت لا تطاق ، لكنهم امتثلوا لأوامر الله ورسوله ، فلم يقاتلوا أحداً ، وإن لم يخل الأمر من بعض المناوشات وهذا رسول الله ﷺ نفسه يتعرض للاعتداء الجسيم الغاشم على يد « عقبة بن أبي معيط » ، أحد جبابرة المشركين في مكة ، إذ ألقي على النبي سلاجزور ، (كرش جمل بما فيه) ، في محاولة لقتله في أثناء صلاته ، فما كان منه عليه السلام إلا أن جعل يقول : « اللهم عليك بقريش ، اللهم عليك بقريش ، اللهم عليك

(١) أبو الحسن الندوى : ماذا خسر العالم باخطا المسلمين ، ص ١٢٤ .

(٢) سيرة ابن هشام ، ج ١ ص ٤٤٧ — ٤٤٨ .

بقريش ! « (١) .

ولا أحسب أنني بحاجة إلى سرد مالحق ببلال بن رباح من العذاب ، على أيدي « أمية بن خلف » وقومه ، وما حاق « بعمار بن ياسر » من تعذيب . ولقد فزع نفر من عتاة مكة إلى عبدالله بن مسعود وأوسعوه ضرباً ، في وجهه ، لا لشيء سوى أنه تجاسر وقرأ شيئاً من سورة الرحمن عند المقام (٢) . وليس في هذه السورة الكريمة ذكر لآلهتهم ، أو آبائهم ؛ والأمثلة لهذا كثيرة جداً ، ومعظمها معروف مشهور ، لا يحتاج إلى بيان . وعلى الرغم من كل أذى كف المسلمون أيديهم ولم يقاتلوا المشركين المعتدين .

● فكيف يُفسر موقف المشركين العدواني العنيف في مواجهة الموقف الإسلامي المسالم الراض للقتال ؟

يجيب الإمام المودودي رحمه الله بقوله : إن مجرد قول : « لا إله إلا الله » يكفي لإثارة المشركين ، في القديم والحديث : « فيعلنون الحرب عليك بمجرد سماع هذه الكلمة ، وسواء عليك أردت القتال أم لم ترد ، فإنهم يحاربونك لا محالة ، ويقفون لك بالمرصاد .. وتجذب الناس حولك كأنهم تحولوا عقارب وثعابين تريد أن تلدغك أو انقلبوا وحوشاً ضارية تبتغي أن تنشب مخالبها في بدنك وتفترسك افتراساً (٣) . ويقول الأستاذ أبو الحسن الندوي : « إن المجتمع الجاهلي

(١) صحيح مسلم بشرح النووي : ج ١٢ ص ١٥٢ .

(٢) سيرة ابن هشام ، ج ١ ص ٣١٤ — ٣١٥ .

(٣) المودودي : الحكومة الإسلامية ، ص ٤٥ .

ما أخطأ فهم هذه الدعوة ، ومراميها ، وما غمَّ على أهله أمرها ، وأدركوا — عندما قرع أسماعهم صوت النبي ﷺ ، أن دعوته إلى الإيمان بالله وحده سهم مسدد إلى كبد الجاهلية ، ونعي لها ؛ فقامت قيامة الجاهلية ، ودافعت عن تراثها دفاعها الأخير ، وقاتلت في سبيل الاحتفاظ به قتال المستميت ، وأجلبت على الداعي بخيلها ورجلها ، وجاءت بجدها وحديدتها (وانطلق الملا منهم أن أمشوا واصبروا على آلهتكم ، إن هذا لشيء يراد) . ووجد كل ركن من أركان هذه الحياة ، ومن أثنى الجاهلية (يقصد أسسها) نفسه مهدداً ، وحياته منذرة . وهنا وقع ما تحدث عنه التاريخ من حوادث الاضطهاد والتعذيب (١) .

● فليس صحيحاً أن المشركين لم يعادوا النبي ﷺ إلا بعد أن : « ذكر آلهتهم وعابها ، فلما فعل ذلك أعظموه وناكروه وأجمعوا بخلافه وعداوته » (٢) اللهم إلا إذا فهمنا أن كلمة : « لا إله إلا الله » ذاتها عيب لآلهتهم . والحق أنها كذلك ؛ فهي تنفي الوثنية ، وتقرر أن أصنامهم إن هي إلا مجرد أحجار أو أشجار ، وماهى بآلهة ، وهى لا تضر ولا تنفع ، ولا تقرب العباد من الله زلفى ، بل تكفرهم به ، وتباعد بينهم وبينه . وهذا كله كان يعد عيباً في آلهتهم ، وتسفياً لآبائهم ، الذين عبدوا تلك الأصنام ، وقدسوها أحقاباً متطاولة .

لقد كان المشركون عرباً ، يفهمون العربية ، وقد فهموا : « لا إله إلا الله » حق الفهم ، وأدركوا أنها النفي المطلق لوثنيتهم .

(١) ماذا خسر العالم بالمخططات المسلمين ، ص ١٢١ .

(٢) سيرة ابن هشام ، ج ١ ص ٢٦٤ .

ولذلك ، حين طلب النبي ﷺ من زعمائهم أن يقولوا : « لا إله إلا الله » . « نفروا ، وتفرقوا ، وقالوا : سلنا غير هذه ! » (١) . ولما استجاب البعض للنبي : « وثبت كل قبيلة على من فيها من المسلمين ، يعذبونهم ، ويفتنونهم عن دينهم » (٢) .

● وأحسب أن هذه الحقائق ، وهذه التفسيرات ، تفيدنا اليوم ، ويمكن أن تعيننا على فهم المواقف الراهنة ، فنحن نعيش تناقضاً اعتقادياً مشابهاً لذلك التناقض الذى وجد فى يوم من الأيام . والطرفان يدركان جيداً أن أحدهما ينفى الآخر ، فثمة من يزعم أن الإنسان ليس بحاجة إلى هداية السماء فى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ويحصر الإسلام فى نطاق قانون الأحوال الشخصية . وهذا هو ما أسميه هنا مذهب « الاجتزاء » من الإسلام وفى مقابله طرف آخر يؤمن بأن الإسلام يشمل كل نواحي الحياة ، وأن المسلم لا يمكن أن يكون مسلماً بحق إلا بأخذ الإسلام فى كماله وشموله ، ودون « اجتزاء » أو « انتقاء » ، لأنه بحاجة ماسة إلى هداية السماء فى كل جوانب الحياة . وأصحاب مذهب « الاجتزاء » هم الذين يملكون السلطة فى معظم أرجاء العالم الإسلامى ، وأصحاب مذهب شمول الإسلام هم الرعية المسلمة .

وخبرة عصر الراشدين تعلمنا أن مجرد الحديث عن شمول الإسلام وكماله ، لا بد أن يثير « الاجتزائيين » ، مهما تلىطف أصحاب مذهب الشمول فى الدعوة ، ومهما تذرعوا بالحكمة والموعظة الحسنة ، ومن جهة أخرى يستحيل أن يلتقى أصحاب مذهب شمول

(١ ، ٢) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ص ٣٢٤ ، ص ٣٢٩ .

الإسلام مع « الاجتزائيين » إلا إذا تخلوا عن مذهبهم . وقد نشب القتال بين « الاجتزائيين » في عهد أبي بكر الصديق ، وبين الأمة المسلمة ، بسبب محاولتهم استبعاد الزكاة ، مع تمسكهم (بلا إله إلا الله محمد رسول الله) ، وأداء الصلوات ، وحج البيت ، وصوم رمضان (١) .

● فليس النزاع ، والجدال ، والاعتقال ، والقتال أحياناً ، تراجع إلى أسلوب الدعوة إلى مذهب شمول الإسلام ، بل إلى تلك الحقيقة الأكيدة القائلة إنهم يجسدون النفي التام « للاجتزاء » .

وتعلمنا خبرة عصر النبوة أيضاً متى نكف أيدينا ، ومتى نجاهد وكيف نجاهد ، وقد قدم المفسرون أسباباً عديدة لكف المسلمين عن القتال في تلك الفترة الباكرة من تاريخ الدعوة ، لكن السبب الأساسي ، كما سنرى خلال البحث ، هو قلة عدد المؤمنين بالمقارنة بأعداد المشركين : « وقد يأتي القتل عليهم لو تعرضوا لقتال المشركين في صورة جماعية ذات قيادة حربية ظاهرة . فشاء الله أن يكثروا ، وأن يتميزوا في قاعدة آمنة (بعد الهجرة ، في المدينة المنورة) ثم أذن لهم بعد هذا في القتال » (٢) فلم يكن المجتمع المسلم الصغير قد استعد للقتال ، وكان الدخول في أية معركة كفيلاً بتحطيمه واستئصاله ، والنبي القائد ﷺ هو القائل : « شر الرّعاء الحُطَمَة » ، فما كان عليه السلام ليقود رعيته إلى التحطم أبداً . وكانت هذه هي سياسته الحكيمة على الدوام ؛ وقد طبقها يوم الحديبية ، وإن شق ذلك على أصحابه رضي الله عنهم ، ليقينه

(١) مذهب الاجتزاء يضم فئات عديدة علمانية وغير علمانية .

(٢) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، المجلد الأول ، ص ١٨٥ — ١٨٦ .

عليه السلام أن حوالى ألف وأربعمائة رجل لم يكونوا ليفتحوا مكة ، وخاصة إذا خرجوا بنية العمرة ، لا القتال ، وبسلاح المسافر ، لا المقاتل المهاجم ، أما حين اكتمل الاستعداد ، عدة وعدداً ، ونكثت قريش عهدها ، لم يتردد صلوات الله عليه في اتخاذ قراره بفتح مكة ، وقد بلغ جيشه حوالى عشرة آلاف مقاتل . وحين حاولت قريش أن تجرب حظها مع الجيش المسلم الفاتح ، ودفعت بأوباشها إلى مصادمته ، أعمل أبطال الإسلام سيوفهم في رقابهم ، ولم ينقذهم إلا أبو سفيان الذى هرع إلى النبي ﷺ متوسلاً صارخاً يقول : يا رسول الله ، أبيضت خضراء قريش ، لا قريش بعد اليوم (١) ! .

● ونحن يجب أن نتعلم هذا الدرس العظيم ، وهذه القيادة الصحيحة ، فإن قوى خارجية وداخلية معادية للإسلام تحاول جاهدة ، بالاعتداء والاستفزاز أن تجهض كل قوة إسلامية ، وتدفعها إلى النزال ، قبل أن تستعد ، وتكبر ، وتتهيا للمواجهة . وقد نجحت في حالات كثيرة ، واستدرجت بعض قيادات المسلمين ، وكانت — دون أن تدري — من شر الرعاء الذين يقودون رعاياهم إلى الحُطمة !

الإذن بالقتال ، ثم فرضه :

● ثم جاءت الهجرة المباركة ، بعد تطورات وأحداث ، وبدأت مرحلة جهادية جديدة ، أذن للمسلمين فيها بالقتال ، مجرد إذن أول الأمر ، يقول ابن اسحاق : « كان رسول الله ﷺ — قبل

(١) صحيح مسلم ، كتاب الجهاد والسير ، ج ١٢ ص ١٢٧ .

بيعة العقبة — لم يُؤذن له في الحرب ، ولم تُحلل له الدماء ، إنما يؤمر بالدعاء إلى الله ، والصبر على الأذى ، والصفح عن الجاهل . وكانت قريش قد اضطهدت من اتبعه من المهاجرين حتى فتنوهم عن دينهم ، ونفوهم من بلادهم ، فهم من بين مفتون في دينه ، ومن بين معذب في أيديهم ، وبين هارب في البلاد فراراً منهم . فلما عنت قريش .. إذن الله عز وجل لرسوله ﷺ في القتال والانتصار ممن ظلمهم وبغى عليهم . فكانت أول آية أنزلت في إذنه له بالحرب ، وإحلاله له الدماء والقتال لمن بغى عليهم .. قول الله تبارك وتعالى : ﴿ أُذْنٌ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بَأْنِهِمْ ظَلَمُوا ، وَإِنْ اللَّهُ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغِيرَ حَقِّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا : رَبَّنَا اللَّهُ ﴾ (١) .

● وبعد الإذن بالقتال ، فرض القتال فرضاً .

يقول الإمام الشافعي رضي الله عنه : « ولما مضت لرسول الله ﷺ مدة من هجرته ، أنعم الله تعالى فيها على جماعة باتباعه ، حدث لهم بها — مع عون الله — قوة بالعدد لم تكن قبلها ، ففرض الله تعالى عليهم الجهاد ، بعد إذ كان إباحة لا فرضاً ، فقال تبارك وتعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ، وَهُوَ كَرِهٌ لَكُمْ ، وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ (٢) .

وبعد الهجرة مكث المسلمون في المدينة سنة كاملة دون أن يشتبكوا في أية معركة ضد المشركين الذين طردوهم من ديارهم

(١) سيرة ابن هشام ، ج ١ ص ٤٦٧ ، والآيتان رقم ٣٩ ، ٤٠ من سورة الحج .

(٢) الشافعي ، الأم ، ج ٤ ص ٨٥ ، والآية رقم ٢١٦ من سورة البقرة .

وسلبوهم أموالهم . وأول غزوة غزاها رسول الله ﷺ كانت غزوة « ودان » بعد انقضاء سنة من الهجرة (١) .

وعلى الرغم من أن المسلمين كانوا على يقين من أن بيعتهم للنبي عليه السلام كانت تعنى : « حرب الأحمر والأسود من الناس » وتعنى : « تهكّة الأموال وقتل الأشراف » (٢) ، فإن بعضهم خاف من قتال المشركين ، وتمنى على الله أن يؤخر ذلك ؛ وفي هذا يقول الله تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ، فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية ، وقالوا : ربنا لم كتب علينا القتال ؟ لولا أخرتنا إلى أجل قريب ! قل : متاع الدنيا قليل ، والآخرة خير لمن اتقى ﴾ [النساء الآية رقم ٧٧] .

● فما العبرة التي يجب أن نستخلصها من هذه الحقائق ؟
إننا يجب أن نأخذ مدى قوتنا في الاعتبار ، فنكف أيدينا أحيانا ، حيث نكون في مرحلة الاستعداد ، ونواجه العدو في مرحلة أخرى ، نكون فيها قادرين على المواجهة . وهذا هو الدرس السابق نفسه يتأكد مع تقدم الدراسة .

● وحول هذا التنوع في المواقف بحسب القوة يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : إن آيات مثل : ﴿ وأعرض عن المشركين ﴾ و ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ و ﴿ فاعف عنهم واصفح ﴾

(١) سيرة ابن هشام ج ١ ص ٥٩٠ — ٥٩١ .

(٢) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ص ٣٦٣ — ٣٦٤ .

تطبق : « في حق كل مؤمن مستضعف لا يمكنه نصر الله ورسوله بيده ولا بلسانه ، فينتصر بما يقدر عليه من القلب ونحوه . وصارت آية الصغار على المعاهدين في حق كل مؤمن قوى يقدر على نصر الله ورسوله بيده أو لسانه .. فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف ، أو في وقت هو فيه مستضعف ، فليعمل بآية الصبر والصفح والعفو عمن يؤذى الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين . وأما أهل القوة فإنما يعملون بآية قتال أئمة الكفر الذين يطعنون في الدين ، وبآية قتال الذين أوتوا الكتاب حتى يُعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (١) .

وكل زعيم مسلم ، في أى بلد مسلم ، مطالب بأن يعرف حقيقة قدراته ، وأن يقود المسلمين إلى العمل الذي يمكن أن يقدروا عليه دون أن يتعرضوا للتحطم والاستئصال . فالعمل الإسلامى لا يجب أن يتوقف لحظة ، ولكن على شرط ألا يفضى بالمسلمين إلى الهلاك دون أن يحدثوا كيداً يذكر في العدو .

● إن هذه هي السنة النبوية كما رأينا ، وهي بدهية قيادية . لكن البعض يغفلها ، أو ينتهكها ، بحسن نية غالباً ، وبذلك يحطم رعيته المسلمة من الشباب الصالح ، فإذا هم بين أسير وقتيل ومشرد ومطارد .



(١) ابن تيمية ، الصارم المسلول ، ص ٢٢١ (والصغار هو الامثال للحكم الإسلامى) .

المبحث الثانى

القتال فى العصر الحديث

القسمة الجديدة للعالم :

● ظهر الإسلام فى مكة ، وانتشر فيها بالدعوة ، سرّاً وجهرّاً ، دون قتال من جانب المسلمين ، كما أسلفنا ، ثم انتقل إلى المدينة ، من خلال الأنصار ، رضى الله عنهم ، ثم هاجر المسلمون المكيون إلى إخوانهم فى المدينة ، ومن المدينة أخذت أشعة التوحيد تسطع فى أرجاء الجزيرة العربية ، ثم لم يلبث الإسلام أن ذاع فى بلاد الشام وفارس ومصر وشمال إفريقيا ، ثم جاز البحر إلى الأندلس ، حتى بلغ وسط أوروبا .

وكانت الوثنية العربية ، واليهودية والمسيحية والمجوسية ، تنسحب أمامه وتتقهقر ، وسقطت الإمبراطورية الفارسية ، وانكسرت الإمبراطورية الرومانية البيزنطية أمام جيوش المسلمين الظافرة ، ثم سقطت آخر الأمر .

وقد ظلت علاقة الإسلام بأوروبا فى حالة من المد والجزر : فى أثناء الحروب الصليبية ، وحروب الأندلس ، وفتوحات العثمانيين فى أوروبا ، إلى أن سقطت بلدان العالم الإسلامى كلها تقريباً فى قبضة الاستعمار الأوروبى الحديث ، فراح الإنجليز والفرنسيون والروس

والإيطاليون والهولنديون يخططون لاقتلاع الإسلام من جذوره ، تلك القوة المحركة الهائلة للأمة المسلمة ، وكان التعليم والإعلام والآداب والفنون ، هي الوسائل المعتمدة عندهم ، وبعد حوالى قرنين من الزمان استطاعوا أن يغيروا القسمة القديمة للعالم ، سياسياً وثقافياً ، خارجياً وداخلياً . فلم يعد العالم منقسماً إلى : دار إسلام ، ودار عهد ، ودار حرب ، لأن دار الإسلام ، بالمواصفات الشرعية التي حددها الفقهاء ، اختفت من القسمة السياسية للعالم ، وعلى أنقاضها ظهرت « فسيفساء سياسية » مكونة من دول ودويلات وإمارات . بلغت ستة وأربعين ، تتوزعها الخلافات والأطماع ، ويقاثل بعضها بعضاً في أحيان كثيرة . وفي داخل كل دولة تقريباً تراجع التقسيم الثقافى المذهبى القديم الذى كان يوزع المسلمين إلى سنة وشيعة وخوارج ، ومرجئة ومعتزلة ، ويوزع أهل السنة فى الفروع إلى مالكية وشافعية وأحناف وحنابلة ، ويوزع الشيعة عقيدياً إلى زيدية وإمامية وغلاة ، وبرز تقسيم ثنائى آخر ، يكاد يغطى عليه ، ويشمل السنة والشيعة جميعاً ، وهو التقسيم إلى : « اجتزائين » ، « وإسلاميين » ، (أو علمانيين وإسلاميين ، والمعنى واحد) .

وقد وصف ابن القيم رحمه الله التقسيم القديم للعالم فقال إن أهل الأرض قد صاروا بالنسبة للنبي ﷺ ثلاثة أقسام :

- الأول : مسلم مؤمن به ، وهذه هي دار الإسلام .
- والثانى : المسالمون له الآمنون ، وتلك هي دار العهد .
- والثالث : المحاربون المعادون له ولدينه ، وأولئك هم أهل دار الحرب .

● و « دار الإسلام » هي البلاد التي يحكمها المسلمون بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ . والدولة فيها تقوم على الإسلام وبالإسلام وللإسلام . أما دار العهد فهي بلاد غير مسلمة ، لكنها موادعة للمسلمين ، وترتبط بدار الإسلام بعلاقات سلمية من صلح أو هدنة أو موادعة أو حلف . ودار الحرب هي بلاد معادية لدار الإسلام ، أى أن دار الحرب ودار العهد إنما اتصفت بهذه الصفات المميزة ، بالنسبة لدار الإسلام ، فإذا اختفت دار الإسلام ، كما حدث فعلاً في العصر الحديث ، اختفى التقسيم كله ، ولم يعد ثمة معنى لهذه التقسيمات ، ولا بد أن تنشأ مكانها تقسيمات جديدة ، وعلاقات جديدة ، سلمية أو عدائية . ويتحتم أن تبرز على الساحة ضروب جديدة للقتال ، غير الضروب القديمة التي كانت تندلع بين دار الإسلام ودار الحرب ، أو تلك التي كانت تحدث بين إمام المسلمين وبعض المتمردين عليه ، الذين كانوا يسمون « البغاة » .

● لقد اختفى كلية التقسيم السياسى القديم ، ولم يعد له وجود ، لاختفاء أساسه ذاته . والتقسيم الجديد يحتاج إلى دراسة علمية شاملة لتحديد مواصفاته ، وتبعاً لذلك يمكننا وصف ضروب القتال والقتال الحديث ، وبغير تلك الدراسة لابد أن نتعرض للخلط والاضطراب .

ونحن لم نجر تلك الدراسة ، ولا نعلم أن أحداً قد أجراها : ونلاحظ ، على التقيض من ذلك ، أن بعض الدراسات الحديثة لم تنتبه إلى أن القسمة القديمة للعالم قد اختفت ، وكذلك القسمة المذهبية الداخلية للعالم الإسلامى ، ومضت تتحدث عن دار الحرب

ودار العهد ودار الإسلام ، كأن شيئاً لم يحدث . غير أننا نملك فكرة عامة عن التقسيمات الجديدة . وأول وأبرز خصائصها ظهور « المهجين السياسى » الذى يتكون من شعب مسلم ، وحكومة علمانية من نوع أو آخر . وهذه الخاصية عنصر محير ، يسبب الكثير من الأخطاء ، إذ يصف البعض هذا « المهجين السياسى » بأنه يمثل دار الإسلام ، لأن الشعب فى داخله مسلم . لكن البعض يراه من جهة السلطة والحكم ، لا من جهة الشعب المحكوم ، فلا يرى فيه دار إسلام ، بل داراً من طراز جديد لا تخضع للتقسيم القديم ، ولا تقبل أن توصف بأى من أوصافه الثلاثة .

● ● القتال بين الإسلاميين والاجتزائيين :

● وفى داخل هذا « المهجين السياسى » الحديث — أيضاً — شعب منقسم على نفسه غالباً . فالأغلبية مسلمة ، تؤمن بضرورة الأخذ الشامل للإسلام ، فى حين تعارضها أقلية محدودة ، لكنها مهيمنة ومتحكمة ، وتعتقد أن أربعة عشر قرناً من الزمان تكفى لنبد شريعة الإسلام وتنحيها جانباً ، فكل شئ عندهم نسبى متغير باستثناء سرعة الضوء ، وتبعاً لذلك يستحيل أن يصلح لنا اليوم ماصلح لأجدادنا منذ أربعة عشر قرناً . وهى قد تتسامح مع الشعب فلا تتدخل فى عقيدته الدينية أو فى قانون الأحوال الشخصية ، لكنها فى بلاد معينة تتدخل بالتربية والتعليم والتقنين . والقمع البوليسى أحياناً ، وبقصد تنحية كل ماهو إسلامى وإحلال مذاهب بشرية محله ، كما حدث فى بلغاريا والاتحاد السوفيتى وتركيا الكمالية ، وبعض البلاد العربية ، دون تسامح مع الشعب المسلم فى أى شئ .

أما الأغلبية فتؤمن بأن الإسلام لا يمكن أن يتجزأ ، وأن « التجزئىء » يخرج صاحبه من الإسلام ، لأنه يضطره إلى رد العديد من آيات القرآن الكريم والسنن الصحيحة . وهم يرمون العلمانية « الاجتزائية » بأنها فتنة ، لقول الله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة : ٤٩] . وقوله جل ثناؤه : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ ، وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٥] . والأقلية العلمانية لا تحكم بما أنزل الله ، بل تتبع أهواء قائد الثورة ، أو زعيم الحزب ، أو رئيس الجمهورية ، أو المجلس النيابى الصورى ، فيجب على كل مؤمن أن يحذرهم ويحذر فتنهم « الاجتزائية » ، والعلمانيون لا يؤمنون بالإسلام حقاً إلا إذا حكموا الله والرسول ، أى القرآن والسنة ، فى كل أمورهم ، الدنيوية والأخروية ، ولم يجدوا فى أنفسهم حرجاً من حكم الله ورسوله ، ويسلموا به تسليماً . وهذا كله مرفوض من جانب العلمانيين ، مع الإصرار على نشر مذهبهم بين أبناء المسلمين بكل وسيلة متاحة ، وما أكثر الوسائل المتاحة بين أيديهم .

● هكذا انشطرت الأمة المسلمة إلى أمتين ، فى داخل كل إقليم ، وحال الأغلبية فى كثير منها يماثل حال المسلمين فى مكة قبل الهجرة ، من حيث الضعف لا من حيث العدد ، فكل جماعة تتحرك بالدعوة تستأصل وتحطم .

وبصفة عامة تشير تقارير منظمة العفو الدولية إلى اندلاع

حروب في عدد من البلدان المسلمة بين الشعوب العزلاء وبين الحكومات التي تملك كل سلاح ، وكل سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية .

وفي قليل من بلاد المسلمين تستطيع الأغلبية الإسلامية المحكومة أن تكون أحزاباً وجمعيات ، وأن تصدر الصحف والمجلات ، وأن تدعو إلى الله ، لكن الإعلام الحكومي العلماني الرهيب يحاصرها في أضيق الحدود ، ويسيطر على الناس من كل مدخل : إذاعي أو تليفزيوني أو صحفي ، أو مسرحي أو تربوي . ويقوم بعمليات غسيل مخ متواصلة لأبناء المسلمين وبناتهم ، ولا يعلم إلا الله وحده إلى متى تصمد الشعوب لهذه الهجمات .

وتشكل قضية تطبيق الشريعة مسألة الخلاف الكبرى ، فالأغلبية تطالب بالتطبيق ، وتلح عليه ، والعلمانية المسيطرة تصر على الاحتكام إلى القوانين الوضعية ، العصرية ، التي تسمح لهم بالتغيير والتبديل في القوانين واللوائح بحسب أهوائهم ، وقد أصدروا قانوناً لحاكمة شخص واحد ، وقانوناً آخر لإغلاق مجلة إسلامية . والإسلاميون يقابلونهم بقول الله تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك ، وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت ، وقد أمروا أن يكفروا به ، ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ﴾ [النساء : ٦٠] . وقد يقف النزاع عند حدود الحوار ، وقد يتجاوزها إلى الجدل ، وربما احتدم القتال بين الفريقين ، وتكون النتيجة غالباً استئصال الإسلاميين .

فهذا نوع من القتال الحديث ، لم يكن معروفاً في عهد النبي ﷺ .

ويستغل العلمانيون سيطرتهم على المجالس التشريعية ، فيصدرون القوانين التي تجرم كل نقد لهم ، وتبيح نقد كل ماهو إسلامي . ففي تركيا الكمالية أصدر أتباع أتاتورك قانوناً يجعل ذات الطاغية التركي الهالك مصونة ، بحيث تستطيع : « أن تقدر في ذات الله ، وفي الرسل والأنبياء ، والناس أجمعين ، وفي جميع الكتب السماوية وغير السماوية ، وفي كل شيء ، ولكنك لن تستطيع أن تقول حرفاً واحداً ضد مصطفى كمال (أتاتورك) . لقد جعلوا منه صنماً في حياته وبعد مماته ، وهم يحاولون اليوم أن يمنعوا هذا الصنم من أن يتهاوى تحت ضربات الحقائق » (١) .

وفي كل بلد مسلم يوجد غالباً « أتاتورك » محلي ، حتى أحيى ميت ، ذاته مصونة ، وفكره مطلق ، وأوامره معصومة ، وكل المقدسات التي تتنافى معها هي مستباحة .

● فكيف تكون علاقة دار الإسلام ، إذا وجدت اليوم ، بهذا « الهجين السياسي » ؟ هل يعد هذا « الهجين » دار إسلام أو دار حرب ؟ ومع من تقف دار الإسلام : مع الأغلبية الشعبية المسلمة أو مع الأقلية العلمانية الحاكمة ؟ .

● إن النظام الدولي الحديث يطلق يدي كل حكومة في بلادها ، ويعتمد الإدارة لكل نوع من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وتبعاً لهذا يتحتم على دار الإسلام ، أو الدولة الإسلامية — إذا قامت اليوم في أي قطر مسلم — أن تقف مع

(١) الرجل الصنم ، ص ٨ .

الحكومات العلمانية ضد الشعوب المسلمة . وإذا هي أغفلت القاعدة الدولية وقعت تحت طائلة القانون ، وأدينّت ، وربما تعرضت للعقوبات .

ولا شك أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يمارس اليوم من حين إلى حين ، كما حدث في أوروبا الشرقية التي أخرجت من النظم الشيوعية عن طريق الضغوط الاقتصادية . وقد تؤيد الدول الكبرى التدخل في الشؤون الداخلية لأية حكومة في العالم الإسلامي ، ولكن لنصرة « العلمانية » ضد « الإسلامية » . وبالقدر نفسه لا بد أن تعارض كل تدخل ضد العلمانية ، وربما تتدخل عسكرياً لمنع الشعب المسلم من الفوز بالسلطة في بلاده .

إن القسمة الجديدة للعالم الإسلامي هي التي أفرزت هذه الصعوبات والمشكلات ، وجاءت بأطراف جديدة متقاتلة متحاربة ، والأحكام الفقهية الموروثة لا تصدق على نوع القتال الذي وصفناه ، ولا بد أن نعود إلى الكتاب والسنة مباشرة نلتمس الهداية فيهما مستعينين بترائنا الفقهي الثرى .

● ● الاقتال بين الحكام :

● وقد أسفر التقسيم الجديد للعالم عن ظهور ضرب آخر من القتال إصطلى به عدد من الشعوب المسلمة على الرغم من أنه ليس لها فيه ناقة ولا جمل ، وهو القتال الذي يدور بين حكام من الدول والدويلات الحاكمة في العالم الإسلامي ، ومن أمثلته الحرب بين مصر وليبيا ، وبين المغرب والجزائر ، وبين ليبيا وتشاد ، وبين الأردن وفلسطين ، وبين العراق وإيران ، وأخيراً بين العراق والكويت .

إن هذه الحروب تدور بين الحكام العلمانيين « الاجتزازيين » الذين يقاتلون ضد الإسلاميين في الداخل ، كما بينا من قبل ، والإسلاميون هم ضحية هذه الحرب أيضاً . فالشعب المسلم ضحية حربين : حرب داخلية متواصلة ، وحرب خارجية ، لا تكاد تتوقف بين إقليمين ، حتى تندلع في إقليمين آخرين ، بعنف أقطع ، وتجري فيها أنهار من دماء الشباب المسلم ، كما تهدر مئات المليارات من الدولارات ، وتخرب عشرات المدن ومئات القرى ، لا لشيء سوى نزغات الشيطان في صدور بعض هؤلاء الحكام .

ولأن هذا ضرب جديد من القتال ، يدور في العالم الحديث ، ضمن قسمة جديدة مباينة للقسمة القديمة ، فقد حاول بعض الكتاب وبعض الشيوخ ، أو تخيلوا ، أن من الممكن تطبيق أحكام « البغاة » عليه ، ولم يفكر أحد منهم في تحليل أو توصيف الأطراف المتقاتلة ، لكي يرى إن كان القياس على بغاة الأمم — ضمن دار الإسلام — جائزا أصوليا . لقد سلم الجميع بأن هذا القتال بين الحكام العلمانيين هو قتال بين بغاة ، وأن آية البغى تصدق عليه . ولم يلتفت أحد إلى التغيرات الجذرية في تقسيم العالم الحديث ، وفي التقسيمات المذهبية والاعتقادية الجديدة داخل العالم الإسلامي ، وداخل كل بلد إسلامي . ولو أنهم فعلوا لأدركوا أن دار الإسلام التي هي الفرض الأولى لظهور البغى وقاتل البغاة ، لم تعد في الصورة . وبطبيعة الحال ، ظلت هذه الآراء لبعض المشايخ والكتاب مجرد حبر على ورق ، ولم تعرف طريقها إلى التنفيذ في أية حالة من حالات القتال .

إن المتقاتلين من العلمانيين ليسوا « طوائف إسلامية » بل

« حكومات علمانية » وليس ثمة جهة معتمدة يخول إليها إجراء الصلح ، كما لا توجد قوة يمكنها أن تقاتل الباغى حتى يفىء إلى أمر الله (١) .

إن الأمة المسلمة بشعوبها كلها هي الضحية ، وتبعاً لهذا يتحدد الدور الواجب على كل مسلم ، وعلى كل جماعة مسلمة ، وعلى كل هيئة مسلمة ، ألا وهو : العمل على « أسلمة » الحكيم في كل قطر إسلامي ، تمهيداً لتحقيق الوحدة الإسلامية الشاملة . بحيث أن تدفع الشعوب المسلمة عن نفسها هذا الخطر الماحق . ولن يتحقق الدفع إلا بالخلاص من الحكم العلماني الاستبدادي ، وبالسعى الحثيث لاستعادة « دار الإسلام » وإقامتها ، ولا بأس من أن تتخذ شكل وحدة « كنفيدرالية » ، إن لم يكن في الوسع الآن تحقيق الوحدة الشاملة . بغیر هذا لن تتمكن شعوبنا من القضاء على هذه الظاهرة القتالية المهلكة ، العقيم ، التي تأتي على الأخضر واليابس ، وتحكم على أمتنا بالتخلف والفقر والهوان . ولا ريب أن تحقيق هذه الأهداف القصوى يحتاج إلى وقت طويل ، ولكنه يجب أن يبدأ من الآن .

● ● الأقليات المسلمة تقاتل :

● وفي الصورة الجديدة للعالم تبرز ظاهرة الأقليات المسلمة الخاضعة لحكم أجنبي ، وهذه الأقليات تبلغ عشرات الألوف أحياناً ، وعشرات الملايين أحياناً أخرى . فثمة شعوب مسلمة بأكملها واقعة في أسر دول أجنبية معادية ، كالشعب الفلسطيني والشعب

(١) أنظر : « قتال البغاة » ، ص ٦٦ من هذه الدراسة .

الكشميري والشعب الإريتري وشعب مورو والشعوب المسلمة في الاتحاد السوفيتي والهند . وكثيرا ما يندلع القتال بين هذه الأقليات من جهة وبين الأغلبية الحاكمة من جهة أخرى . والأخبار اليومية تحكى منذ سنوات وإلى اليوم ، دون انقطاع تقريباً ، عن وقوع عشرات الضحايا في هذه البلاد وغيرها .

وإذا كانت بعض الأقليات المسلمة في دول الغرب الديمقراطية مثل ألمانيا وإنجلترا وأمريكا لا تتعرض للعدوان والقتل كما هو الحال في فلسطين وسيريلانكا وجمو وكشمير مثلاً ، فإنها تتعرض للفتنة : (والفتنة أشد من القتل) عن طريق التعليم الإلحادي والمناخ الاجتماعي والثقافي ، وتأثيرات الإعلام والفنون ونادراً ما توافق تلك الدول على رعاية أى نوع من التعليم الإسلامى ، أو تخصيص مناهج وفصول لأبناء المسلمين . ويجاهد المسلمون هناك لدرء الفتنة عن أولادهم ، فلا يكادون يبلغون في ذلك نجاحاً يذكر .

ويقف المسلمون في بلاد الأغليات المسلمة حيارى عاجزين في معظم الأحوال . فقد تساعد البلاد الغنية — البترولية — في إنشاء مدارس ومعاهد ، ولكنها لا تفعل ذلك لوجه الله ، بل شريطة أن تكون المدرسة أو المعهد أو المسجد وسيلة لتحقيق التبعية للسيد الحاكم في الدولة المانحة . وتنقطع المعونات فوراً إذا لم يراع هذا الشرط ، أما الأقليات الأسيرة ، مثل السبعين مليوناً من مسلمى أذربيجان وطاجكستان والقرم والقوقاز ، فيكاد يكون من المستحيل نصرتهم أو مساعدتهم بشيء يذكر ، وإذا كانت « الدول » في بلاد الأغليات المسلمة هي ذاتها تقاتل شعوبها لفرض العلمانية « الاجتزائية » عليهم ،

فكيف يرجى منها أن تساعد الشعوب المسلمة الأسيرة في الخارج ؟ إن الحكومات العلمانية بإعلامها المسيطر تخدم الأغليات المعتدية ، وتصورها زوراً وبهتاناً على أنها دول صديقة ، تحترم الإسلام والمسلمين في بلادها ، وقد وقفت بعض الدول مع الهند ضد باكستان وضد الأقلية المسلمة المظلومة في الهند ، ووقفت مع اليونان ضد الأقلية المسلمة في قبرص ، ووقفت مع إثيوبيا ضد الشعب الإريتري الأسير المعتدى عليه ، وكانت البواعث على تلك المواقف مصالح قومية أو وطنية متوهمة وأنانية .

● ● القتال ضد الاستعمار :

● ومن ضروب القتال في العالم الحديث ذلك الذي يندلع بين شعب مسلم وبين دولة استعمارية طامعة معتدية ، وهو القتال الذي شاع في النصف الأول من القرن العشرين ، ولا يزال يمارس على نطاق أضيق ، كما هو الحال في فلسطين التي تقاتل ضد الصهيونية الاستيطانية المدعومة بأوروبا وأمريكا ، وكما هو الحال في « جمو وكشمير » ، « ومورو » في الفيليبين .

وللوهلة الأولى ربما يظن المرء أن هذا القتال يشبه ذلك الذي مارسه المسلمون في عهد النبي ﷺ ضد المشركين في مكة ، ومن ثم فهو لا يعد من ضروب القتال في العالم الحديث .

والحق أنه قريب الشبه به : لكنه مع ذلك يختلف عنه في ناحية معينة ، تؤكد نسبه إلى العالم الحديث . فالاستعمار الأوربي حرص على إبراز الزعامات العلمانية ، وقد كان هو المتحكم في كل شيء في بلاد المسلمين ، وحين وجد المستعمر أنه لم يعد من الممكن

أن يبقى بعسكره وجيوشه ، ويحكم مباشرة ، سلم السلطة للعلمانيين . وفي أثناء القتال ضد المستعمر كان الزعماء العلمانيون يحركون الجماهير بالإسلام وبالجهاد الإسلامى ، وحين كان يتم تحقيق الاستقلال ، كانوا يذيقون المسلمين من صنوف التعذيب والتقتيل ماهو أمر وأنكى من عدوان المستعمر !

والسؤال الذى يتوجب أن يجيب عليه المسلمون هو : هل يجوز أن يقاتلوا المستعمر تحت قيادة علمانية ، معادية للإسلام باطناً ، مؤمنة به ظاهراً ، حتى إذا تم لها النصر انقلبت عليهم ؟ مثلاً ، هل يقاتل الفلسطينيون تحت قيادات علمانية ضد الصهيونية ؟ وماذا سيلقى المسلمون عندما تقوم الدول الفلسطينية ؟ ماذا يمكن أو يتوقع أن يحيق بهم ؟ هل هو المصير نفسه الذى آل إليه أمر العديد من الشعوب العربية ؟ هل تنتهى الحرب ضد الصهاينة لتبدأ ضد المسلمين ؟ .

● ● التخويف من عقيدة الجهاد :

● هكذا صار القتال فى العالم الحديث ، الذى لا يطابق العالم القديم فى أقسامه الثلاثية ، وفى العالم الإسلامى الذى لا يطابق العالم الإسلامى القديم فى قسمته العقيدية . وعلى الرغم من كل هذه الاختلافات ، وعلى الرغم من الانشطار العظيم فى قلب الأمة المسلمة ، وعلى الرغم من كل الحروب التى شنت ضدها ، وضد دينها ، فقد ظل الإسلام هو الطاقة الهائلة المحركة للجهاد والقتال والنضال ، ضد العدو الخارجى ، وضد الظلم الداخلى ، ضد العدوان ، وضد « الاجتزاء » .

وكما كان الإسلام هو المحرك الهائل الذى دفع بالجيوش المسلمة

إلى قلب أوربا غرباً ، وحتى سور الصين شرقاً ، كان هو نفسه القوة المحركة ضد الهجمة الصليبية الاستعمارية الصهيونية الحديثة . وأدرك العدو الأوربي والأمريكي هذه الحقيقة ، وخطط ونفذ وموّل المشروعات التربوية والأدبية والفنية والإعلامية لتشويه التوحيد والنيل من محمد ﷺ ، والصاق الاتهامات به وبصحابته ، وتلوّث التاريخ الإسلامي والخط من أقدار أبطاله .

ومن ضمن ذلك ، دأب المستعمرون على تشويه عقيدة الجهاد الإسلامي ، والتخويف منه ، فيزعم المؤرخ الإنجليزى « دانس Dance » أن النبي ﷺ وأتباعه رضى الله عنهم قد شعروا أن واجبهم يحتم عليهم غزو العالم كله في سبيل الله ، ولذلك شكلوا من بينهم جيشاً للنهوض بذلك الواجب (١) .

وصور المستشرقون الجهاد الإسلامي على أنه : « دعوة إلى التعصب لا تتفق مع ماترضاه الحضارة الفاضلة من تسامح .. ودعوة إلى إقامة الحكم على أساس البطش والجبروت » (٢) . وهذا غير صحيح ، فالمسلمون يؤمنون بأن الله تعالى أراد أن يظل بعض الناس غير مؤمنين ، وقد قال تعالى : ﴿ ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً . أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ؟ ﴾ [يونس : ٩٩] . فلم يشعر المسلمون في أى وقت أن من واجبهم غزو العالم كله ، وإذا فكر أحدهم في ذلك كان مخطئاً .

وأما التسامح أو التعصب فيكفى هنا أن نرد عليه بأن نذكر

(١) Europe and the Old world, by : E.H.Dance, Longmans, 1966, P. 47

(٢) د . ميكل : حياة محمد ، ص ٤٧٤ .

أن اليهود ، والنصارى ما كان لهم أن يبقوا على ظهر الأرض في أى جزء من العالم الإسلامى لولا تسامح المسلمين . وفي نهاية هذه الدراسة ، ومن مجموع مباحثها ، يتم الرد على هذا الاتهام الزائف إن شاء الله .

● أما خوف المعتدين الاستعماريين من الجهاد الإسلامى فهو في محله . فهو سلاح المسلمين وحصنهم الحصين وقنبلتهم النووية . والتاريخ القديم والحديث للعالم يشهد بهذا . ومن ثم فقد كان المستعمرون يخشون الإسلام ككل ، ويخشون الجهاد خاصة ، وفي أثناء احتلال الإنجليز للهند كانوا إذا علموا بشهرة عالم مسلم : « أسرعوا بجلبه إلى ديوان الشرطة ، فعند وصوله يفتح له الضابط مصحف قرآن أو كتاب حديث من الكتب المشهورة ، ثم يشير إلى آية من آيات الجهاد ، أو حديث مما يدعو إليه ، ويسأله : هل أنت معتقد بهذه الآية أو الحديث ؟ فإذا قال : نعم ، قال له : فبناء على ذلك يكون من رأيك وجوب الجهاد فينا ؟ فإذا أجابه : إننى درويش ملازم العزلة عن الناس ، وليس اعتقادى بهذا إلا لأنه كتاب دينى ، ضرب له الضابط أجل أربعة أيام أو أقل يبين فيها رأيه في الآية أو الحديث . فإن مضى الأجل ولم يحرف العالم دينه ولم يبدل عقيدته .. بعثت به الحكومة الانجليزية إلى جزيرة « أندومان » مؤبداً » وكانت إنجلترا في ذلك العهد : « تعد وجود لفظ (الإسلام) في جريدة كافياً لمنعها من الدخول إلى بلاد لها فيها قدم ثابت » (١) .

(١) جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، العروة الوثقى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، سنة ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م ، ص ٣٢٢ .

وظل الخوف من الإسلام إلى اليوم مسيطراً على العقلية الأوروبية والأمريكية ، وصارت سياسة التخويف من الإسلام منهجاً لتنفير الجماهير منه ، وتضليلها لكي تساند الاعتداء على بلاد المسلمين ، وتؤيد استغلالها ونهب ثرواتها . إن من حق المعتدين أن يخافوا من الجهاد الإسلامي ومن الإسلام عامة ، لكن ليس لأية أمة غير معتدية أن تخاف منه ، ولسوف تتأكد هذه الحقيقة خلال الفصول المتوالية في هذا الكتاب . وحسبنا أن نذكر القارئ الآن أن المسلمين اليوم هم ضحية العدوان في كل أرجاء الأرض ، وليس فيهم من يحتل أرض غيره كما تفعل إنجلترا وفرنسا وإسرائيل والهند وروسيا وإسبانيا . لكن المعتدين الظالمين لا يرضيهم كل هذا ، ويعز عليهم أن يحاول المسلمون المحافظة على دينهم ، فيقول « القس سواغاث » صاحب الفضائح المخزية في أمريكا : « إن الخطر الذي يهدد الحضارة الغربية الآن ليس هو الشيوعية والاتحاد السوفيتي ، إنما الإسلام الذي يغزو بلاد الغرب بصورة مذهلة »^(١) والغزو الذي يشير إليه هو انتشار الإسلام بين الزنوج المظلومين في أمريكا ، وهو غزو ثقافي ديني ، حققه الإسلام بعقيدة التوحيد وشرعية العدل والإيثار ، ضد العلمانية المادية الملحدة الظالمة ، وضد التفرقة العنصرية المتخلفة ..

خلاصة :

● ● هذه هي ضروب القتال في العالم الحديث : قتال بين « الاجتزائيين » من الحكام ضد الشعوب المسلمة الخاضعة لهم ،

(١) كتاب المختار الإسلامي ، أحمد ديدات ، ص ٤٥ .

والمصممة على رفض التفريط في أي جزء من دينها ، وقاتل بين الحكام « الاجتزائين » أنفسهم ، وقوده الآلاف من شباب المسلمين ، والمليارات من أموالهم ، وقاتل أقليات مسلمة أسيرة ضد أغليات ملحدة ، أو مسيحية ، أو هندوكية ، أو صهيونية ، وقاتل بين شعوب مسلمة — تحت قيادات علمانية ! — ضد العدوان الاستعماري ، ينقلب بعد النصر إلى قتال من النوع الأول ، والمسلمون هم الضحية في الأول والأخير . وهذه الضروب ن القتال ناتجة عن القسمة الجديدة للعالم ، داخليا وخارجيا . ومن الواضح أنها تختلف عن ضروب القتال الذي مارسه النبي ﷺ والراشدون رضی الله عنهم . ومن ثم فإن الأحكام الفقهية الموروثة لم تتناولها ، وهذا شيء طبعی .. وعلينا نحن أن نعود إلى القرآن الكريم والسنة المطهرة ، لنستخلص لأنفسنا القيم الهادية والقواعد الضابطة ، لنعرف الحلال والحرام ، ونقف حيث يأمرنا ربنا جل ثناؤه ، وننتهي عما ينهانا . وكثير من الأمور مختلط ، فالاجتزائيون يقاتلون شعوبهم بجنود مسلمين من أبناء الشعب المسلم ذاته ، إنهم يقبعون هناك في القصور المنيعة ، لا ينافهم من القتال أدنى العناء ، ويرسلون الجنود من أبناء الشعب ليقتلوا إخوانهم وآباءهم .

وفي القتال بين الحكام أنفسهم يقتل المسلمون المسلمين ! وفي قتال الأقليات ، ماذا يصنع المسلمون حين يرون حكوماتهم تؤيد العدوان على المسلمين ؟ وفي قتال الاستعمار ، هل يقاتل المسلم تحت إمرة العلماني ثم إذا تحقق النصر كان ضحية حكمه ؟ أم يجب أن لا يقاتل المسلم إلا تحت قيادة مسلم ممن لا يجتزئون من دين الله ؟ .

وأسئلة أخرى كثيرة تبرز أمام الأنظار ، وتحتاج إلى البحث والاجتهاد ، وما أثرناه ليس سوى القليل .

وها نحن اليوم نتساءل ، بعد أن استعانت الكويت والسعودية ، بقوات دولية : هل يجوز للمسلم أن يستعين بغير المسلم في القتال ؟ وهل اجتياح الجيش العراقي للكويت « جهاد » كما يتردد في جهاز الإعلام البعثي العراقي العلماني ؟ وأى المفسدتين أعظم : الاستعانة بقوات دولية أم ترك الكويت لحزب البعث العراقي العلماني ؟ وهل يقاتل الجنود المصريون المسلمون مع الأمريكان ضد العراقيين ؟

ولقد اضطرب العالم العربي وانقسم على نفسه ، بل انقسم الإسلاميون أيضاً . وذلك أمر طبيعي ، لأن الجميع وُضع بغتة أمام حدث ضخم ، لم يُسبق ، ولا يُعرف له حكم شرعي . وتورط شيوخ كبار في فتاوى سريعة ضحلة وقالوا إنه « بغي » وما هو بغي في الحقيقة ، لأن البغي مستحيل ضمن إطار التقسيم الجديد للعالم ، كما سوف نرى فيما يلي من هذا الكتاب .

● إن قضايا القتال في العالم الحديث كثيرة ، ومهمة جداً . وليس لأحد بمفرده أن يقطع فيها برأى ، ولذلك يتحتم أن يعقد مؤتمر إسلامي عالمي لمعالجتها وإصدار فتاواه فيها . ونحن هنا لا نفتي ولا نقطع ، بل نثير الأسئلة ، ونعرض القضايا ، ونقدم الخلفيات الشرعية والعلمية والتاريخية التي تتصل ، وتساعد على الرؤية السديدة .

* * *

المبحث الثالث القتال المشروع

●● إن المشكلات والأسئلة التي أثارها وبشيرها القتال في العالم الحديث لا يمكن أن تجد الإجابات الإسلامية الشرعية إلا في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، ولن نفهم ما جاء في الكتاب والسنة إلا في أضواء التطبيقات النبوية العملية ، وهي جزء من السنة ، وفي التطبيقات الميدانية في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم . إن هذه المصادر هي التي ستعيننا على تحديد الغايات القصوى للقتال المشروع في الإسلام ، وتبعاً لذلك يمكننا أن ننظر في ضروب القتال الحديثة ، ونحدد مواقفنا منها ، فما كان يبتغى تلك الغايات كان مشروعاً ، وما كان يجافئها كان ممنوعاً .

وبوسع أى مسلم أن يقول دون تردد ، إن القتال المشروع هو ذلك الذى يكون : « فى سبيل الله » وهذا حق ، لا يرتاب فيه مسلم ، ولكن ، ماذا تعنى عبارة : « فى سبيل الله » ؟

إن هذه الدراسة تحاول أن تجيب عن هذا السؤال .

يقول جل شأنه : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ . [البقرة : ٢٤٤] . ويقول : ﴿ فليقاتل فى سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ﴾ [النساء : ٧٤] .

ويقول : ﴿ الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله ، والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت .. ﴾ [النساء : ٧٦] . ويقول : ﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ، ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين ﴾ [البقرة : ١٩٠] .

وكان رسول الله ﷺ « إذا أمر أميراً على جيش أو سرية ، أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال : أغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، من كفر بالله » [الحديث] .

لهذا لا يشك المسلمون في أن القتال المشروع يجب أن يكون « في سبيل الله » . وعلينا أن نعرف على وجه التحديد كل ضروب القتال الذى يمكن أن يصدق عليه هذا الوصف . وهذا الفصل من الدراسة يحاول أن يصل إلى هذه المعرفة .

درء الفتنة :

● إن القيمة العليا فى الإسلام هى : الدين ، والقيم العليا التالية لها هى : الحياة ، والمال ، والعقل ، العرض . ولذلك كانت المقاصد العليا للشريعة هى حفظ هذه القيم أو المقاصد ، والدين هو أعلاها ، وهو يشملها أيضاً ، وفى سبيل حفظ الدين يضحى الإسلام ، إذا تطلب الأمر ، بكل القيم . فكان أول ضروب القتال المشروع . « فى سبيل الله » هو : درء الفتنة ، أى منع أية قوة من أن تخرج المسلم من دينه ، أو تحاول أن تخرجه منه .

يقول الحق تبارك وتعالى : ﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين لله ، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين ﴾ [البقرة : ١٩٣] .

ويقول أيضا : ﴿ واقتلوهم حيث ثقفتموهم ، وأخرجوهم من حيث أخرجوكم ، والفتنة أشد من القتل ﴾ [سورة البقرة : الآية رقم ١٩١] .

ويقول : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام : قتال فيه ؟ قل : قتال فيه كبير ، وصدد عن سبيل الله ، وكفر به ، والمسجد الحرام وإخراج أهله منه ، أكبر عند الله ، والفتنة أكبر من القتل ، ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ﴾ [سورة البقرة : ٢١٧] .

فالمسلمون مأمورون بالقتال لدرء الفتنة ، لأنها انتهاك لأعلى قيمة في الإسلام ، إنها (أشد من القتل) ، لأن القتل انتهاك لقيمة الحياة ، وقيمة الدين أعلى من قيمة الحياة ، فإذا اقترف المشركون جريمة الفتنة ، وصدوا المسلمين عن سبيل الله ، وأخرجوا أهل المسجد الحرام منه ، فقد وجب قتالهم وقتلهم حتى في الشهر الحرام ، إن حرمة الدين فوق كل حرمة . فإذا انتهكت بالفتنة ، كان من المحتم أن يقاتل المسلمون دفاعاً عنها ، بصرف النظر عن كل قيمة أخرى .

والدين بالنسبة للفتنة المؤمنة هو كل حياتها . إنه هو الذى يوحدها ويجمعها ويحركها ويميزها من الفئات الأخرى . وكل مسلم يفتن عن دينه ينفصل عن المسلمين ، وذيوع الفتنة يساوى سلب الحياة من الأمة المسلمة . وقد أدرك المشركون ذلك ، فجعلوا يبذلون أقصى الجهود لفتنة المسلمين ، بغية استئصال « محمد » من الجذور . والشئ نفسه فعله الاستعمار الحديث والمستشرقون ، و « الاجتزائيون » .

يقول الدكتور هيكل : « حق ، بل واجب ، على من يرى غيره يحاول فتنه المسلم عن دينه ، أو يصد عن سبيل الله ، أن يقاتل في سبيل الله ، حتى لا يفتن ، وحتى ينصر دين الله . هنا يرفع المستشرقون والمبشرون عقائرتهم صائحين : رأيتم ! هذا محمد يدعو دينه إلى الحرب وإلى الجهاد في سبيل الله ، أى إكراه الناس بالسيف على الدخول في الإسلام » (١) .

ويقرر الإمام المودودي ان الاستعمار الأوربي اقترف أكبر فتنه حين طبق القوانين الوضعية في بلاد المسلمين ، فخضوع المسلم لهذه القوانين عنده عبادة لغير الله وهذه الفتنة يجب أن تستأصل بالسيف : « ولا يجب أن يغمد المسلم سيفه ما لم ينته الكفار عن سلوكهم هذا » (٢) .

ويرى الشهيد سيط قطب أنه : « يستوى أن تكون هذه الفتنة بالتهديد والأذى الفعلى ، أو بإقامة أوضاع فاسدة من شأنها أن تضل الناس وتفسدهم وتبعدهم عن منهج الله وتزين لهم الكفر به أو الإعراض عنه » (٣) . ومن واجب الجماعة المسلمة أن تحطم كل قوة تعترض طريق الدعوة وإبلاغها للناس في حرية ، أو تهدد حرية اعتناق العقيدة وتفتن الناس عنها » (٤) .

والمسلم يتعرض اليوم للفتنة من طرق عديدة . فثمة قوى جبارة

(١) حياة محمد ، ط ٩ ص ٢٥١ ..

(٢) الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة ، ص ٤٩ .

(٣) في ظلال القرآن ، المجلد الأول ، ص ١٨٩ .

(٤) نفسه ، ص ١٩٠ .

مسيطرة ترى أولاد المسلمين على « الاجتزاء » من الإسلام ، في المدارس والجامعات ، وفي الإعلام ، وهناك قوى عديدة تهاجم الشريعة والعقيدة في الأقسام العلمية في الجامعات في قلب بلاد المسلمين . وفي حين يجد هؤلاء كل تشجيع وحماية ، يلقي أعداؤهم من أنصار الأخذ الشامل للإسلام كل عنت ، ويتعرضون لكل كبت ، وهم يسجنون ، ويعذبون ويقتلون ، ويستأصلون . وهم عاجزون عن الهجرة ، كما هاجر سلفهم الصالح ، فأين المفر ؟ وهم يرون الفساد يدخل على أهلهم من خلال الإذاعة والتلفزيون فلا يستطيعون له دفعا . وهم محرومون من حقوقهم العامة والدستورية ، فلا يسمح لهم بتأليف حزب أو تكوين جمعية أو إصدار مجلة أو افتتاح مدرسة . وهم محرومون من العمل في النيابة والقضاء والشرطة والجيش والخارجية . والقوى العظمى المسيطرة على مقدرات العالم تؤيد هذه الفتنة وتشجعها وتكافئ عليها .

وقد أنشأ الأمريكيون والإنجليز والفرنسيون العديد من الجامعات والكليات والمدارس ، بهدف واحد ثابت هو فتنة أبناء المسلمين عن دينهم وإدخالهم في المسيحية ، أو — إذا لم يتيسر ذلك — في الكفر والإلحاد . كذلك أنشأوا الملاجئ والمستشفيات لاصطياد المعوزين والمرضى ، وفتنتهم عن دينهم في تلك اللحظات التي تضعف فيها قوى البشر تحت ضغط الفقر أو المرض . وقد ألقت في هذه الفتن كتب عديدة ، منها على سبيل المثال كتاب : « الغارة على العالم الإسلامي » و « التبشير والاستعمار » و « غارة تبشيرية جديدة على إندونيسيا » و « البعثات التبشيرية المسيحية وتغريب العقل الإفريقي » وعشرات

من الكتب بالعربية وباللغات الأجنبية .

وبالإضافة إلى هذا بذلت أوروبا وأمريكا جهوداً جبارة للحيلولة دون وصول الإسلام إلى الأوربيين والأمريكيين . وقد كان أخطر وأحقر ماتوسلوا به إلى تلك الغاية تأليف الكتب لشتن النبي ﷺ وسبه ، والتزوير عليه ، والطعن في دينه (١) . ومن الوجهة الشرعية ، هذا السبب الوقح ضد نبينا عليه الصلاة والسلام يسقط كل معاهدة مبرمة بيننا وبينهم ، والأفراد الذين يسبون النبي ﷺ من أهل الكتاب تستباح دماؤهم شرعاً ، وأساس ذلك أن امرأة يهودية كانت تشتم النبي وتقع فيه ، « فخنقها رجل حتى ماتت ، فأبطل رسول الله ﷺ دمه » (٢) . يعنى لم يعاقب الرجل ولا دفع لأهلها دية .

● والمسلمون يقاومون اليوم كل القوى التي أشرنا إليها ، درءاً للفتنة عن أنفسهم وعن أولادهم ، وهم يلقون من القوى المحلية التي تساندها القوى العظمى أشد صنوف العذاب والتنكيل . وتقارير منظمة العفو الدولية تحمل بين سطورها من الأخبار والأوصاف ما يشيب له الولدان .

ففي العراق ، تحت حكم حزب البعث ، وفلسفة ميشيل عفلق ، أعدم المئات من المسلمين دون محاكمة ، ولجرد الشبهة أو

(١) أنظر : د . محمد حمادة ، مراجع مختارة عن حياة رسول الله ﷺ ، دار العلوم — الرياض سنة ١٤٠٢ هـ . وأيضاً : روجيه غارودي ، وعود الإسلام .

(٢) أخرجه أبو داود . وقال الشيخ الألباني في : « إرواء الغليل » إنه صحيح ، ج ٥٠ ص ٩١ ، رقم الحديث ١٢٥١ .

الوشاية . وكان من بين الضحايا : « أطفال ، وأقارب أشخاص اشتبه في معارضتهم للحكومة » . وفي أفغانستان مارست الحكومة الشيوعية معها جيش الاحتلال السوفيتي أبشع صنوف التعذيب ضد المجاهدين ، بأحدث الأساليب العصرية ! وقتلوا من المسلمين أكثر من ١٤٠٠٠ (أربعة عشر ألفاً) .

وفي جمو وكشمير تمارس حكومة الهند الوثنية كل صنوف التعذيب والإفساد ، وتقتل وتحرق المسلمين المطالبين بحقوقهم في تقرير المصير تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة المتوالية . ويذكر تقرير منظمة العفو الدولية لسنة ١٩٨٨ أن جنود الجيش الهندي اعتقلوا في « مانيبور » رجلين مسلمين وأخذوهما إلى معسكر الجيش : « حيث جردا من ملابسهما وغطسا في البنزين ، ثم أشعلا » . واشترك الجيش والشرطة الهندية في عمليات إعدام بغير محاكمة : « لمئات من الرجال المسلمين في ٢٢ / ٥ / ١٩٨٨ » (ص ٦٧ ، ٦٨) .

وفي « ألبانيا » أعلنت الحكومة الشيوعية أنها : « أول دولة ملحدة في العالم » وأن جميع العبادات الإسلامية غير مشروعة قانوناً ، وأغلقت جميع المساجد في البلاد (ص ١٩٦) (١) .

● والسؤال بعد هذا كله هو : ألا يحق للمسلمين أن يقاوموا ، أو يقاتلوا ، لدرء هذه الفتن ؟ هل يستطيع أى إنسان عادل أن يحرم على المسلمين أن يقاتلوا أولئك المعتدين الظالمين ؟ وهل ثمة

(١) أنظر : تقرير منظمة العفو الدولية ، ص ٢٤٢ ، وكذلك صفحات ٢٥٦ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ .

مسوغ للقول إن المسلمين الذين يقاتلون هذه الفتن هم إرهابيون أو متطرفون أو متشددون ؟!

● إن الله تعالى يقول : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ وقوله الفصل جل ثناؤه .

رد العدوان :

● ومن البدهى أن يكون القتال لرد العدوان مشروعاً . فهو دفاع عن النفس . وقد تعرض النبي ﷺ لعدوان المشركين في مكة ، وكذلك أصحابه وأتباعه رضى الله عنهم ، وحاق بهم الأذى فى أنفسهم وفى أموالهم ، فضلاً عن فتنهم فى دينهم ، وتآمر المشركون لقتل نبيهم ، ثم اضطروهم إلى ترك الدار والوطن .

يقول جل شأنه : ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ، وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أُولَِّ مَرَّةٍ ؟ ﴾ [التوبة : ١٣] .
ويقول سبحانه : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يِقَاتِلُونَكُمْ ، وَلَا تَعْتَدُوا ، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٠] .

ويقول عز وجل : ﴿ اشْتَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ، فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ ، إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴾ [البقرة : ٩ — ١٠] .

وقد كانت معارك « بدر » و « أحد » و « الخندق » وفتح مكة رداً للعدوان . فالمشركون هم الذين اعتدوا أول الأمر على المسلمين فى مكة ، ولا أحسب أن هذه الحقيقة تحتاج إلى بيان ، فهى معروفة للجميع . والكفار هم الذين جاءوا إلى المدينة مهاجمين . أما فتح مكة

فكان رداً على نكث قريش لعهدهما في « الحديبية » وقتلها حلفاء النبي من خزاعة .

ولقد شن النبي ﷺ الحرب على بعض القبائل التي كانت تحتشد وتتهياً للعدوان على المسلمين ، قبل أن يقع العدوان فعلاً . وذلك هو ما يسمى : « الحرب الوقائية » وهي عمل مشروع في الأديان والأعراف والدساتير الدولية القديمة والحديثة : « وليس من اللازم لشرعية قتال طائفة أن يعتدوا بالفعل ، بل قد يكون المبرر هو الحماية من الاعتداء إذا كان متوقعاً وقامت الأدلة على إرادته » (١) .

● ومن أمثلة الحرب الوقائية في عهد النبي ﷺ غزوة « الجندل » في السنة الخامسة للهجرة : « وكان سببها أن رسول الله ﷺ بلغه أن جمعاً تجمعوا بها ، ودنوا من أطرافه — أى حدود بلاده — فغزاهم رسول الله ﷺ ، حتى بلغ « دومة الجندل » ، ولم يلق كيداً » (٢) .

ومن أمثلة ذلك أيضاً « غزوة بنى المصطلق » . فقد : « بلغ رسول الله ﷺ أن بنى المصطلق يجمعون له ، وقائدهم الحارث بن أى ضرار .. فلما سمع رسول الله ﷺ بهم ، خرج إليهم ، حتى لقيهم على ماء لهم يقال له « المريسيع » ، فهزم الله « بنى المصطلق » ، وقتل من قتل منهم » (٣) .

(١) أبو زهرة ، السابق ، ص ٥٠ .

(٢) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ص ٥٦٤ .

(٣) سيرة ابن هشام ، ج ٢ ص ٢٩٠ .

ولماذا وقعت حنين ؟ لقد : « كان السبب في ذلك أن مالك بن عوف النضرى جمع القبائل من « هوازن » ، ووافقه على ذلك الثقفون ، وقصدوا محاربة المسلمين فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فخرج إليهم » (١) .

وكانت غزوة الطائف استكمالاً لغزوة حنين ، لأن الثقفين ، بعد هزيمتهم في حنين . هربوا إلى الطائف ، واحتتموا بحصونها وأسوارها ، وطاردهم المسلمون ، وحاصروهم ، ثم تركوهم وعادوا إلى « الجعرانة » لقسم غنائم حنين (٢) . ولم تفح الطائف .

● وكانت حروب المسلمين ضد الروم ، في مبتدئها ، رداً للعدوان ، ثم صارت حالة الحرب دائمة بين الطرفين ، ذلك إن النبي ﷺ كان قد بعث برسالة مع « دحية بن خليفة الكلبي » إلى « هرقل » يدعوه فيها إلى الإسلام ، ونصها : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم . السلام على من اتبع الهدى . أما بعد : أسلم تسلم ، وإسليم يوثك الله أجرك مرتين ، وإن تتول فإن إثم الأكارين عليك » (٣) فلم يطلب منه النبي ﷺ مالا ، ولا أرضاً ، ولا طالبه بالتنازل عن سلطته ، ولكنه دعاه إلى الإسلام .

وهرقل هذا هو الامبراطور البيزنطى (٦١٠ — ٦٤١) الذى ورد ذكره في حديث البخارى وحواره مع أبى سفيان بين حرب .

(١) فتح البارى ، ج ٨ ص ٢٧ .

(٢) نفسه ، رقم ٣٤٢٤ ج ٨ ص ٤٣ — ٤٤ .

(٣) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ص ٦٤٩ (والأكارون هم الحرثون من المزارعين) .

ويذكر أنه تناول رسالة النبي باحترام ، وأن نفسه قد مالت إلى الإسلام ، غير أنه خشى رجال الدين . لكن عدوان الروم على المسلمين جاء من قبل عاملهم على « بصرى » — شرحبيل بن عمرو الغساني ، فقد بعث إليه النبي يدعو إلى الإسلام مع « الحارث بن عمير الأزدي » فأسره وقتله ! وكان الحادث بشعاً ، عدوانياً استفزازياً ، ولا يمكن السكوت عليه ، فإن احترام السفراء واجب لدى المتحضرين والمتوحشين جميعاً ، ورداً على ذلك العدوان قام المسلمون بغزوة « مؤتة » ، ثم تكررت غزواتهم لبلاد الروم . وكان سبب كل تلك الحروب ، أو الشرارة الأولى التي أشعلتها ، عدوان « شرحبيل » على سفير النبي وقتله له (١) .

● واندلعت الحرب ضد الفرس لسبب مشابه ، فكانت كل الغزوات في بلادهم ردّاً للعدوان ، فقد بعث النبي ﷺ برسالة إلى كسرى مع « عبدالله بن حذافة السهمي » رضى الله عنه ، يدعو فيه إلى الإسلام ، قال فيها : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس . سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله وشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلى الناس كافة ، لينذر من كان حياً أسلم تسلم ، فإن أبيت فعليك إثم الجحوس » . « فمزق كتاب رسول الله ﷺ فقال رسول الله : مزق ملكه ! » (٢) .

وكان الأحرى بكسرى أن يناقش السفير أو يرسل رسولا

(١) أبو الحسن الندوى ، السابق ، ص ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٧٧ .

(٢) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ص ٦٥٤ .

يستفسر عن هذا الدين الجديد ، أو يرد سفير النبي في رفق ، كما فعل المقوقس مثلاً ، (الحكيم الذى تلقى رسالة مماثلة ، فأرسل هدية قيمة إلى رسول الله ﷺ) وليته اكتفى بتمزيق الرسالة ولم يبعث إلى « باذان » (عامله على اليمن) يطلب إليه أن يبعث برجال إلى مكة ليقبضوا على « محمد » ويأتوا به إلى كسرى أسيراً حتى يرى فيه رأيه ! (١) .

فكان ذلك بمثابة إعلان حرب بين الطرفين .

● وكان العراق ، وهو بلد عربى ، خاضعاً لحكم الفرس ، فلما انتهى أبو بكر الصديق رضى الله عنه من قتال المرتدين ، التفت إلى ذلك الخطر الجاثم المتمثل فى الحكم المجوسى ، ولم تكن هناك أية معاهدات أو اتفاقيات تجعل الصديق يطمئن إليهم ، فأرسل الصديق إلى خالد بن الوليد ، وهو باليمامة ، يأمره : « أن سر إلى العراق حتى تدخلها ، وابدأ بفرج الهند ، وهو « الأبلّة » وتألف أهل فارس ومن كان فى ملكهم من الأمم » (٢) ونجح خالد فى أن يتألف الكثيرين ويعقد معهم الاتفاقيات فعقد صلحاً مع « ابن صلوبا سنة ١٢ هـ على أن يؤدى الجزية ، لقاء قيام المسلمين بالدفاع عن بلاده ، وهى : بانقيا ، وباروسما ، وأليس التى تقع بشاطئ الفرات . كذلك صالح خالد أهل « الحيرة » على الجزية ، وقد كانوا يدفعونها إلى المجوس . وكانت تلك الاتفاقيات بشائر النصر للإسلام ، والاطمئنان إلى تلك الجبهة الخطيرة . ثم إن : « المثنى بن حارثة الشيباني سار حتى قدم

(١) تاريخ الطبرى ، ص ٦٥٥ .

(٢) نفسه ، ج ٣ ص ٣٤٣ .

على أبى بكر رحمه الله ، فقال : أمّرني على من قبلى من قومي ، أقاتل من يلينى من أهل فارس ، وأكفيك ناحيتى .. ففعل ذلك . فأقبل « المثنى » فجمع قومه ، وأخذ بغير بناحية كسكرة مرة ، وفى أسفل الفرات مرة « (١) . وهكذا كان عدوان كسرى سبب خير ، فقد أعلن الحرب على النبى ، ثم وقف عاجزاً عن الحفاظ على مستعمراته فى بلاد العراق . ووفق الله تعالى الصديق رضى الله عنه إلى تحرير أجزاء واسعة من تلك البلاد العربية ، لإفساح المجال أمام أهلها كي يعرفوا الإسلام .

وتوالت المعارك بعد ذلك ، إلى أن وقعت « القادسية » — المعركة العظمى الفاصلة ، فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فى السنة الرابعة عشر للهجرة ، وسقطت بذلك الامبراطورية الفارسية ، باستثناء فلول شاردة أخذ يطارها المسلمون ، حتى حسموا أمر الكسروية نهائياً فى معركة « نهاوند » سنة ٢١ هـ تحت قيادة البطل الفذ النعمان بن مقرن رضى الله عنه .

وكانت معركة نهاوند حرباً وقائية بالمعنى الدقيق للكلمة . فقد كتب عمر إلى النعمان يقول : « ... أما بعد فإنه قد بلغنى أن جموعاً من الأعاجم كثيرة قد جمعوا لكم بمدينة نهاوند . فإذا أتاك كتابى هذا فسر بأمر الله وبعون الله وبنصر الله ، بمن معك من المسلمين ، ولا توطئهم وعرا فتؤذيهم .. فإن رجلاً من المسلمين أحب إلى من مائة ألف دينار ، والسلام عليك » (٢) فما كان من الحكمة فى

(١) تاريخ الطبرى ، ص ٣٤٤ .

(٢) تاريخ الطبرى ، ج ٤ ص ١١٥ .

شيء أن يقبع المسلمون في بلادهم إلى أن يفجأهم الفرس بجموعهم :
« بل لابد من دفع العدوان قبل أن يستحيل الدفع » (١) .

● وهكذا نتبين أن معظم القتال في عهد النبي ﷺ والراشدين رضى الله عنهم كان رداً لعدوان واقع ، أو محتمل . ولا ريب أن مثل هذا القتال مشروع بلا خلاف ، عند المسلمين وعند غيرهم . ولم يكن مبتغى المسلمين مالاً أو أرضاً أو سلطة ، بل الدعوة إلى الله تعالى : وإفساح المجال أمام البشر ليعرفوا الإسلام ، ثم يعتنقوه إن شاءوا ، أو لا يعتنقوه : ﴿ فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر ﴾ وهذا هو التسامح الإسلامى الرفيع الذى لم تعرفه أوربا حتى منتصف هذا القرن (٢) ، ولا يزال الفرنسيون لا يطبقون رؤية فتاتين مسلمتين ترتديان الحجاب !

قتال أهل الكتاب :

● يشكل القتال ضد اليهود خاصة ، وأهل الكتاب عامة ، فصلاً كبيراً في حروب النبي ﷺ والراشدين من بعده ، رضى الله عنهم . وبعد دراسة القتال ضد اليهود ندرك أنه رد للعدوان ، ممزوج « بدرء الفتنة ، ومشروعيته تأتي من هاتين الخاصيتين معا » .

لقد بدأت علاقة النبي ﷺ بأهل الكتاب فى مكة قبل الهجرة ،

(١) أبو زهرة ، العلاقات الدولية فى الإسلام ، ص ٥٠ .

(٢) أنظر : كتاب الأمير لمكيافلى : دار الآفاق : ط ١٣ ، سنة ١٩٨٢ ،

١٤٠٢ هـ ، ص ١١ .

فوفد عليه ﷺ وفد كبير من نصارى نجران ، قوامه عشرون رجلاً ، على رأسه زعماء ورجال دين ، وقد سألوا النبي وسمعوا منه . ويذكر أن بعضهم أسلم ، وبقي الآخرون على النصرانية (١) .

وبعد الهجرة التقى النبي ﷺ باليهود في المدينة ، واختلفت مواقفهم منه ، فآمن به عدد قليل ، كعبد الله بن سلام ، ومخيرق ، وناقض بعضهم ، وعاندت الأغلبية . وكان أحبارهم يحاولون تنفير الناس من دينه ، وتشكيك المؤمنين في إسلامهم ، وذلك بأساليب ماهرة خبيثة ، منها الأسئلة العسيرة ، عن الروح ، والبعث ، والساعة ، بغية تعجيزه عليه السلام وإحراجة ، وتصغير شأنه . والهدف الأقصى من وراء ذلك كله فتنة المسلمين عن دينهم ، وتنفير من يسلم (من اليهود والعرب) من الإسلام ورسوله .

وتجددت اتصالات النصارى بالنبي ﷺ في المدينة ، فقد جاءه وفد كبير من نصارى « نجران » كان يضم ستين رجلاً ، وعرض عليهم الإسلام وجادلهم بالتي هي أحسن .

ولم يكن اليهود في المدينة أفراداً مبعثرين ، وإنما شكلوا وحدات سياسية واقتصادية قبائلية منفصلة عن المجتمع العربى ، وإن ارتبطت به بالولاء أو الحلف . وكانت الحياة الإسلامية الجديدة التى ضمت الأنصار — من الأوس والخزرج — والمهاجرين ، فى وحدة واحدة ، تتطلب تنظيم العلاقات مع تلك التجمعات اليهودية . ولذلك عقدت بين الطرفين عهود على حسن الجوار والتحالف ، جاء فيها — على

(١) سيرة ابن هشام ، ج ١ ص ٣٥١ .

سبيل المثال — « أن اليهود ينفقون مع المؤمنين ، ماداموا محاربين » ،
« وأن على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وأن بينهم النصر
على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وأن بينهم النصح والنصيحة ،
والبر دون الإثم » .

لكن اليهود سرعان مانكثوا هذا العهد : وكان « بنو قَيْنُقَاع »
أول من فعل ذلك^(١) . ثم تكرر النكث من « بنى النضير » ، وبنى
قُرَيْظَةَ ، وغيرهم ، ولم يكن من الممكن أن يترك أولئك الناكثون
للعهود الناقضون للمواثيق ، المتحصنون وراء القلاع والسياحى ،
الرافضون للإسلام ، ما كان من الممكن أن يُتركوا في « قلب القلب »
من الدولة المسلمة الناشئة ، أعنى المدينة المنورة . وليس من الممكن
لأية جماعة ناشئة ، في دولة ناشئة ، أن تترك مثل تلك الأجسام الغريبة
المعادية ، المسلّحة ، المتحصنة ، في أحشاء عاصمتها ذاتها . وقد
وصفهم القرآن الكريم ، فقال جل جلاله : ﴿ لتجدن أشد الناس
عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ﴾ [المائدة : ٨٢] ومن
هنا صارحهم النبي ﷺ بأن عليهم الجلاء عن المدينة .

قال لهم عليه السلام : « يامعشر يهود ، أسلموا تسلموا »
فقالوا : قد بلغت ياأبا القاسم . فقال رسول الله ﷺ : « ذلك
أريد . أسلموا تسلموا » فكررنا الجواب ، فأعاد عليهم الدعوة ،
فأصروا على رفض الإسلام فقال لهم : « اعلّموا أنما الأرض لله
ورسوله ، وأننى أريد أن أجليكم من هذه الأرض . فمن وجد منكم

(١) سيرة ابن هشام ، ج ٢ ص ٤٧ .

بماله شيئاً فليعه . وإلا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله « (١) .
وقال عليه السلام للمسلمين : « لأخرجن اليهود والنصارى من
جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً » (٢) .

وقد عرفنا السبب في الإصرار على إجلاء اليهود ، أما النصارى
فقد كانت لهم تجمعات في بعض أنحاء الجزيرة ، ومنهم : « النمر »
و « تغلب » و « نجران » ، وكانت لهم صلات بالدولة البيزنطية
الرومانية ، وبما أن الحرب قد اشتعلت ضد الروم منذ أن قتلوا سفير
النبي ﷺ ، فليس من الحكمة أن يترك حلفائهم العرب على أرض
الجزيرة . وسوف نرى بعد قليل كيف حقق المسلمون ذلك الجلاء
الضرورى دون ظلم أو عنف أو نكث للعهود .

● كان بنو النضير ، كما ذكرنا ، معاهدين للمسلمين . وذات
يوم ذهب النبي ﷺ إليهم في ديارهم يستعينهم في دفع دية قتيلين .
وهناك سولت لهم أنفسهم أن من الممكن إلقاء حجر ضخيم فوق
رأسه في أثناء جلوسه بينهم . وكلفوا أحدهم بتلك المهمة . لكن الله
تعالى أوحى إلى نبيه بالحقيقة ، فقام قبل أن يتم حديثه ، وعلى حين
بغته ، ثم أرسل إليهم بعد ذلك أن : « أخرجوا من بلادى فلا
تساكنونى ، وقد هممت بما هممت به من الغدر » (٣) وقد رفضوا
الخروج ، فحاصروهم المسلمون ، حتى اضطروهم إلى الإذعان ،
والسير إلى « أذرعات » الشام (٤) واستقر بعضهم عند يهود

(١ ، ٢) صحيح مسلم ، ج ١٢ ص ٩٠ ، ص ٩٢ .

(٣) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ص ٥٥٢ .

(٤) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ص ٥٥٣ .

« خير » ، وأسلم منهم رجلان ، وبقيا في المدينة ، على أموالهما (١) .

● وقصة غدر « بنى قريظة » أشد بشاعة من كل ماعداها . فقد كانوا معاهدين للنبي ، كما أسلفنا . ولكن عندما حاصر المشركون المدينة في غزوة « الخندق » ، واشتد الحصار ، وخيل لقريظة أن المسلمين مهزومون لا محالة ، نقضوا عهدهم في أحلك الساعات ، وأعلنوا ذلك في وجه سعد بن عبادة وسعد بن معاذ رضي الله عنهما . غير أن الله تعالى أرسل ريحاً وجنوداً من عنده ، فحاق بالمشركين سوء العذاب ، ولم يجدوا مفرأ سوى الانسحاب وهم يجرون أذيال الخيبة والخسران ، ﴿ وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا ﴾ [الأحزاب : ٢٥] وعلى الفور ، التفت المسلمون إلى الخونة الناقضين للعهد من يهود « قريظة » ، فحاصروهم حتى اضطروهم إلى النزول من حصونهم : ﴿ وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب من صياصيمهم ، وقذف في قلوبهم الرعب ، فريقاً تقتلون وتأسرون فريقا ﴾ [الأحزاب : ٢٦] . و « قسم رسول الله أموالهم ونساءهم وأولادهم بين المسلمين » . « إلا أن بعضهم لحقوا برسول الله ﷺ ، فأمنوا وأسلموا » (٢) .

أما إجلاء النصارى عن الجزيرة العربية فقد تم في عهد الخلفاء الراشدين . إن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه : « لا يترك في جزيرة العرب دينان » (٣) وهذا يعنى إجلاء التجمعات القبائلية

(١) تاريخ الطبرى ، ص ٥٥٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الجهاد والسير ، ج ١٢ ص ١٩١ .

(٣) سيرة ابن هشام ، ج ٢ ص ٣٧٧ .

المسلحة التي كانت تشبه الدويلات الصغيرة المستقلة ، ولكنه لا يعنى بحال إكراههم على الدخول فى الإسلام ، أو قتلهم . وفى هذا يذكر الطبرى بسنده أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « بعث يعلى بن أمية ، وأمره بإجلاء (النصارى) من أهل نجران لوصية رسول الله ﷺ فى مرضه بذلك ، ولوصية أبى بكر رحمه الله بذلك فى مرضه ، وقال : ائتمهم ، ولا تفتنهم عن دينهم . ثم أجلهم — من أقام منهم على دينه — وأقرر المسلم . وامسح أرض كل من ثجلى منهم ، ثم خيرهم البلدان واعلمهم أنا نجليهم بأمر الله ورسوله : ألا يترك بجزيرة العرب دينان . فليخرجوا — من أقام منهم على دينه — ثم نعطهم أرضاً كأرضهم ، إقراراً لهم بالحق على أنفسنا ووفاءً بذمتهم فيما أمر الله من ذلك ، بدلاً بينهم وبين جيرانهم من أهل اليمن وغيرهم ، فيما صار لجيرانهم بالريف » (١) .

فهذا الانتقال ليس عقاباً ، ولا اضطهاداً ، ولكنه تنفيذ لأمر رسول الله ﷺ . ولا ريب أن فى ذلك متاعب كبيرة لمن أصر على دينه ، وفيه تشجيع لمن أسلم وتدعيم لموقفه ، لكن ذلك ليس مقصوداً . وقد نهى الفاروق رضى الله عنه عن فتنهم ، وأمر بأقصى ما يمكن عمله لتحقيق العدالة لهم ، وتعويضهم عن أراضيهم ، وشرح الموقف لهم أيضاً .

ويا ليت المسلمين وجدوا معاملة كهذه فى الأندلس قديماً والجزائر حديثاً .. ناهيك عن جرائم الصليبين السفاحين الدمويين .

(١) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ص ٤٤٦ .

ومما لا ريب فيه أن الملايين من أهل الكتاب قد اعتنقوا الإسلام إيماناً بالتوحيد المنزه المطلق ، وإعجاباً بعدالة الشريعة ، وبالتزام المسلمين بها ، فدخلت مصر والشام وشمال إفريقيا وبلاد فارس ، في الإسلام .

ولم ينس اليهود والمسيحيون هذه الحقائق ، ولذلك جاءت أوروبا الصليبية تقاتل المسلمين على امتداد قرنين (١٠٩٦ — ١٢٩١ م) لتتزع تلك البلاد من أيدي المسلمين ، وتبيد المسلمين فيها ، لكنها بعد معارك طاحنة هزمت في معركة « حطين » الخالدة ، وتم تحرير القدس سنة ١١٨٧ م على أيدي البطل صلاح الدين الأيوبي رحمه الله ، وفي العصر الحديث جاء الاستعمار الأوربي ، في محاولة جديدة للقضاء على الإسلام وإحلال الفلسفات الإلحادية محله ، ولا تزال هذه المعركة مشتعلة إلى اليوم . وإذا كان العدوان المسلح قد تضاءل ، وإذا كانت معظم البلدان المسلمة قد استقلت ، إلا أن أمريكا وأوروبا لا تزالان تحاولان فتنه المسلمين عن دينهم ، بطرق مباشرة وغير مباشرة ، وأخطر ماتصنعه هو حماية الحكومات العلمانية « الاجتزائية » ومنع الشعوب المسلمة من التحرر منها ، فضلاً عن الحرب الفكرية والثقافية والإعلامية التي تشنها ليل نهار ضد الإسلام ورسول الإسلام . وسباب الرسول ﷺ وشتمه على أوسع نطاق مما يسقط كل ما يربطنا بهم من معاهدات واتفاقيات ، ويجعلهم محاربين للمسلمين (١) .

والأمة المسلمة مطالبة بالتصدي لهذه الفتن التي يشنها المسيحيون

(١) ابن تيمية ، الصارم المسلول : ص ٨٢ .

واليهود والملاحدة عليها ، « بحسب الإمكان » ، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) . وجهادها ضد هذه الفتن والاعتداءات هو عمل مشروع ، « وفي سبيل الله » .

اغتيال المحاربين :

● ومن الأعمال القتالية في عهد النبي ﷺ : اغتيال المحاربين . والإسلام يعد ذلك « في سبيل الله » ، فهو قتال مشروع . وثمة خطورة هاهنا ، فقد يخلط البعض بينه وبين اغتيال المعاهدين المودعين ، وربما يستغله بعض المجرمين لتصفية معارضيتهم ، أو لارتكاب جرائم قتل عادية ، وقد شغلت مشكلة الاغتيالات السياسية في العالم الحديث المثقفين والسياسيين ورجال الإفتاء في العالم الإسلامي ، وقد تكررت الحوادث وتعددت بصورة مفرقة .

● إن من الثابت أن النبي ﷺ قد أمر باغتيال أفراد معينين من المحاربين المعادين لله ورسوله والمسلمين . ونفذ نفر من أصحابه رضي الله عنهم تلك الأوامر .

فلقد أرسل عليه السلام « عمرو بن أمية » ، ومعه رجل من الأنصار ، إلى مكة ، وأمرهما بقتل أبي سفيان بن حرب غيلة ، حين كان لا يزال يتزعم المشركين في مكة ، ويذكر أن أبا سفيان كان قد اغتال « خبيب بن عدي » ، وأصحابه البررة ، رضي الله عنهم ،

(١) ابن تيمية ، العارم للسلول . ص ٢٩٨ — ٢٩٩ .

فقال عليه السلام لعمر و صاحبه : « اثتيا أبا سفيان بن حرب
فاقتلاه » (١) غير أنهما لم يتمكنوا من تنفيذ الأمر .

— وقصة اغتيال كعب بن الأشرف — الزعيم والشاعر
اليهودى — معروفة مشهورة . وقد لخص ابن تيمية رحمه الله جرائم
كعب فقال : « إنه رثى قتلى بدر ، وحضهم (يعنى المشركين) على
محاربة النبي ﷺ ، وواطأهم على ذلك (يعنى وافقهم) وأعانهم على
محاربته بإخبارهم أن دينهم (الشرك) خير من دينه . وهجا النبي
ﷺ والمؤمنين » (٢) وكان كعب يشب بنساء المسلمين ، وبالسيدة
« أم الفضل بنت الحارث » ، فى شعر ماجن قبيح (٣) فقال النبي
ﷺ : « من لنا بابن الأشرف فإنه قد استعلن بعداوتنا ؟ » (٤)
وتعهد محمد بن مسلمة بقتله ، ثم وفى بتعهده ، رضى الله عنه .

ومن حديث الرسول عليه الصلاة والسلام ندرك بوضوح أن
كعب بن الأشرف أعلن عداوته للنبي ، وبذلك نقض المعاهدة التى
كانت تربطه به ، وأصبح محارباً . واغتيال المحارب مشروع . بل إن
حوار كعب مع امرأته ليلة مقتله يكشف لنا عن أنها كانت تعرف
أنه محارب ، وأنه لا ينبغي أن ينزل من حصنه للقاء محمد بن مسلمة
ليلاً (٥) . كذلك لم يثبت أن محمد بن مسلمة قد أمن كعباً . وفى

(١) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ص ٥٤٣ .

(٢) الصارم المسلول ، ص ٨٠ .

(٣ ، ٤) فتح البارى ، حديث رقم ٤٠٣٩ ، ج ٧ ، ص ٣٣٦ ،

٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٥) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ص ٤٩٠ .

هذه النقطة يقول الإمام النووي رحمه الله إنه : « لا يحل لأحد أن يقول إن قتله كان غدرًا .. وإنما يكون الغدر بعد أمان موجود . وكان « كعب » قد نقض عهد النبي ﷺ ، ولم يؤمنه محمد بن مسلمة ورفقته » (١) .

وقتل أبو رافع اليهودي غيلة أيضاً لسبب مماثل ، فيذكر الطبري بسنده أن سبب قتله معاونته لكعب بن الأشرف على رسول الله ﷺ (٢) . وأمر النبي عليه الصلاة والسلام رجالا من الأنصار فقتلوا سلام بن أبي الحقيق في حصنه « بخير » ، أو قريباً منها ، لأنه كان يظاهر قبائل « غطفان » على رسول الله ، ويمدها بالأموال (٣) . كذلك اغتال « سالم بن عمير » أبا عفك اليهودي لأنه : « كان يحرص على عداوة النبي ﷺ » ويعلق ابن تيمية على تلك الحوادث فيقول إن : « هذا فيه دلالة واضحة على أن المعاهد إذا أظهر السبب (للنبي) ينقض عهده ، ويقتل غيلة » (٤) .

والاغتتيال مشروع أيضاً لقتل المرتدين المحاربين ، وقد أمر النبي قادة جيشه في اليمن بالقيام على الإسلام ، والنهوض في الحرب ، والعمل في « الأسود العنسي » — مدعى النبوة المرتد ، المحارب : « إما غيلة وإما مصادمة » وقد قتله بعض أبطال المسلمين في فراشه بعد أن كان قد استفحل أمره ببلاد اليمن (٥) .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الجهاد والسير ، ج ١٢ ص ١٦١ .

(٢) تاريخ الطبري ، ج ٢ ص ٤٩٣ .

(٣) فتح الباري ، حديث رقم ٤٠٣٩ — ج ٧ ص ٣٤٠ .

(٤) الصارم المسلول ، ص ١٠٥ .

(٥) تاريخ الطبري ، ج ٣ ص ٢٣١ — ٢٣٣ .

● إذن اغتيال الأعداء المحاربين هو من القتال المشروع ، وهو في سبيل الله ، لكن يجب أن نلاحظ أن أحداً من المسلمين لم يبادر باغتيال أحد إلا بأمر من النبي ﷺ ، ومعنى هذا أنه لا يجوز إلا بأمر إمام المسلمين . والله تعالى أعلم .

● ● قتال الطائفة الباغية :

● ومن ضروب القتال المشروع الذى يصدق عليه وصف « فى سبيل الله » قتال الطائفة الباغية . وهو ضرب مشكل ، محير ، فى القديم والحديث على السواء . وسبب ذلك أنه قتال بين طائفتين مسلمتين ، فكيف يقاتل المسلمون إخوانهم المسلمين ، ويكون قتالهم « فى سبيل الله » ؟ وكيف يحدد المسلمون بيقين الطائفة الباغية ؟ ومن الذى يحق له أن يحدد لهم ذلك ؟ وكيف يميز المسلمون بين البغاة من جهة وقطاع الطرق من جهة أخرى ؟ وأسئلة أخرى عديدة يثيرها هذا الضرب من القتال .

كان المسلمون قبل تمرد « معاوية بن أبى سفيان » على أمير المؤمنين علي ابن أبى طالب يقاتلون المشركين العرب والفرس والروم واليهود ، ولم يقاتلوا مسلمين ، ولما انشق « طلحة » و « الزبير » ومعهما عائشة رضى الله عنهم جميعاً ، توقف كثير من المسلمين ، واستبدت بهم الحيرة ، لعجزهم عن تحديد الطائفة الباغية ، فاعتزلوا القتال . ووقعت معركة الجمل الشهيرة سنة ٣٦ هـ وانتصر الإمام على . وبعد ذلك تفرغ لقتال معاوية ، والى الشام ، وبعد تطورات وأحداث ، اغتيل على بن أبى طالب ، واسترضى معاوية الحسن بن على ، فسلم له بالخلافة ، وهكذا كان معاوية

أول باغ استطاع أن يصل إلى الخلافة عن طريق البغى . وقد تمت
المأساة الإسلامية يوم أن اعترف بعض الفقهاء بمشروعية الخلافة
القائمة على البغى ، لا على إرادة الأمة وبيعها الحرة . ومنذ ذلك الحين
انقلبت الأوضاع وصارت الإمامة والأمارة للأقوى ، ونشأت دول
وإمارات لا حصر لها عبر أنهار من الدماء .

وفي العصر الحديث عادت المشكلة في هيئة انقلابات (١)
عسكرية تضع قائد الجيش على رأس الأمة ، على الرغم من إرادتها .
وسرعان مايعترف به كرئيس أو قائد أو زعيم للأمة ، أما إذا فشل
انقلابه فهو باغ ، يجوز قتاله وقاتله . وأهم من ذلك ، وأبشع منه ،
اعتبار القتال بين المتغلبة من الحكام في بلدين مسلمين ضرباً من البغى
بين طائفتين مؤمنتين ، وهذه هي النغمة التي تتردد اليوم في أثناء
الأزمة الناشبة في بلاد العرب نتيجة للغزو العراقي للكويت . بل ذهب
بعض الكتاب من أنصار الحكام العلمانيين « الاجتزائيين » إلى الزعم
بأن كل من ينادى بالاحتكام إلى القرآن والسنة فهو باغ ، يعامل
معاملة الخوارج البغاة على الإمام على بن أبى طالب .

● فما وجه الحق في هذه الآراء ؟

● يقول المولى جل شأنه : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا
فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي
حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات : ٩] .

(١) الانقلابات العسكرية تختلف بالطبع عن الثورات ، وبالتالي فإن هذا الكلام
لا ينطبق على بعض الثورات التي قامت في منطقتنا (الناشر) .

وتطبيق هذه الآية الكريمة يحملنا على طرح هذه الأسئلة :

ما وصف الطائفة المؤمنة الباغية ؟ وهل هذا الاقتتال « داخلي »
أعنى في داخل دار الإسلام ، أو هو بين دار الإسلام ودولة أخرى
معادية ؟ وما وصف الطائفة المؤمنة الأخرى المبغي عليها ؟ هل هي
حاكمة في دار الإسلام أو محكومة ؟ ومن ذا الذى يقوم بالإصلاح
بين الطائفتين ؟ وعلى أى أساس يستند ؟ وما القوة التى تتكفل
بقتال الباغي ؟ وهل يكون السلطان باغياً أحياناً ؟ وهل الآمرون
بالمعروف بنهاة ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة سوف تعيننا على إزالة الكثير من
الاضطراب الذى أشرنا إليه فى صدر هذه الفقرات .

● لقد درس الفقهاء الكبار هذه المسائل ، لأن الاقتتال بين
البغاة كان مشكلة معاصرة لهم . وقد عرف الإمام الشافعى رحمه الله
البغاة بأنهم : « جماعة تكثر ، ويمتنع مثلها ، بموضعها الذى هى به
بعض الامتناع ، حتى يعرف أن مثلها لا ينال إلا حتى تكثر نكايته ،
واعتمدت ونصبت إماماً ، وأظهرت حكماً ، وامتنعت من الإمام
العادل ، فهذه الفئة الباغية التى تفارق حكم من ذكرنا قبلها (يقصد
قطاع الطرق) فينبغى — إذا فعلوا هذا — إن نساءهم : مانقموها ؟
فإن ذكروا مظلمة بينة رُدَّتْ ، فإن لم يذكروها بينة قيل لهم : عودوا
لما فارقتم من طاعة الإمام العادل ... ولا يُقاتلوا حتى يُدْعَوْا
ويُناظروا » (١) .

(١) الأم ، ج ٤ ص ١٣٧ .

ومن الجلى أن هذه الصورة تنتسب إلى دار الإسلام فى التقسيم العالمى القديم . فالطائفة الباغية فئة من رعايا دار الإسلام ، لا دولة أجنبية . وكل ماشرحه الشافعى من إجراءات لردّها إلى الجماعة الأم يستند إلى فرض أساسى ، هو وجود إمام عادل فى دار الإسلام . إن هذا الإمام الشرعى العادل ، هو المبغى عليه ، وعلماء الأمة المسلمة هم الذين يسعون بالإصلاح بين الإمام العادل وبين الطائفة الباغية . ومن الواجب أن يحاورهم العلماء ويتبينوا إن كانت لهم مظلمة ، فترد ، ثم يُطلب إليهم العودة إلى الجماعة المسلمة — الأم — التى هى دار الإسلام . فإن لجوا وأبوا قاتلهم إمام المسلمين حتى يفيثوا إلى أمر الله .

والطائفة الباغية لابد أن تكون كثيرة العدد ، متحيزة فى جهة ، متمتعة فيها ، ولا يمكن أن تغلب إلا بحرب ، ولها إمام ، وهى تحكم فى الجهة التى تحتلها . والطائفة الباغية التى تصدق عليها هذه الأوصاف عند الفقهاء هى معاوية وأتباعه .

● والآن ، نستطيع أن نقول إن الانقلابات العسكرية ، والحروب بين الحكام العلمانيين — والقتال بين « الاجتزائيين » وبين الإسلاميين ، كلها تنتسب إلى عالم آخر ، وقسمة أخرى ، ومراكز قوى ، كلها تختلف عن قوى « دار الإسلام » ومشكلاتها ، والاقتتال بين الطائفتين المؤمتين ظاهرة إسلامية داخلية ، والآليات الموصوفة لعلاجها هى أيضاً ملك لدار الإسلام وليس للسته والأربعين دولة ودويلة وإمارة ، تلك التى نشأت على أنقاضها ، فهذه « دولة علمانية » على الطراز الحديث ، وهى ترفض أن توصف بأنها

« طائفة » ، وترفض أن يتصدى العلماء المسلمون للصالح بينها ، ثم إنها لا توافق على الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في المشكلات الدولية ، وفضلاً عن هذا ، ليس هناك قوة مخولة حق القتال ضد الطائفة الباغية . وأحسب أن هذا يكفي لكى ندرك أن تطبيق هذه الآية الكريمة على الاقتتال بين الدول العلمانية الحاكمة للشعوب المسلمة غير ممكن .

ويجب أن نلاحظ أن الشافعى افترض لفقهه وجود الإمام العادل ، فى دار الإسلام . ولم يسأل عما يجب عمله إذا كان الإمام غير عادل ، وغير شرعى ، بل متغلباً بالسيف على شعبه ، ويقيم دكتاتورية مستبدة تستند إلى القوانين الوضعية التى لا تمثل أحداً سوى إرادته الطاغوتية . ليت الشافعى سأل هذا السؤال لكى نعرف رأيه فى قتال أولئك الطغاة ، فإنهم اليوم يشكلون العملة الزائفة المتداولة ، فى بلاد المسلمين . والشعوب المسلمة هى وقود الحروب التى يشعلونها فى الداخل ضد شعوبهم ، وفى الخارج ضد زملائهم العلمانيين ! وحروبهم ليست قتالاً مشروعاً ، وليس هو فى سبيل الله . وواجب المسلمين أن يناضلوا للخلاص من الحكم العلمانى ، ومن التشرذم الذى أدى إليه ، وبذلك يضعون حداً لتلك الحروب اللعينة العابثة .

● ويجب أن نميز بين البغاة وبين الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر فقد حاول الكارهون لهم فى الماضى والحاضر الخلط بين الفئتين ، وقد اعتبرت الحكومات العلمانية أن الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر خوارج وبغاة ، وعاملتهم بقسوة ودموية أشد من

قتالها ضد أعداء البلاد !

— يقول ابن حزم رحمه الله إن: « من دعا إلى أمر بمعروف أو نهى عن منكر وإظهار القرآن والسنن ، والحكم بالعدل ، ليس باغياً ، بل الباغي من خالفه ، وبالله تعالى التوفيق . وهكذا الحكم أيضاً ، إذا أريد بظلم ، فممنوع من نفسه سواء أَرَادَهُ الإمام أو غيره » (١) أى أن للآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر أن يقاتلوا أية قوة تحاول منعهم وظلمهم ، وهم بهذا الدفاع ليسوا بغاة ، بل البغاة هم أولئك الذين يريدون منعهم من أداء هذا الواجب الإسلامى العظيم . ولكن يجب ألا ننسى أن على المسلمين أن يتجنبوا تعريض أنفسهم للاستتصال كما سبق أن بينا ، اتباعاً للسنة النبوية .

وابن حزم يقول إن البغى قد يقع من الحاكم على الرعية ، أو من بعض الرعية على الحاكم ، وفي كلتا الحالتين يجب قتال الطائفة الباغية : « فلم نجد الله تعالى فرق — فى قتال الفئة الباغية على الأخرى — بين سلطان وغيره ، بل أمر تعالى بقتال من بغى على أخيه المسلم عموماً حتى يفىء إلى أمر الله تعالى : ﴿ وما كان ربك نسيا ﴾ .

● ومن الجلى أن وصف البغاة عن ابن حزم يمكن أن ينطبق على القتال بين « الاجتزائيين الحاكمين » وبين المؤمنين بشمول الإسلام وكأله ، وهو ضرب شائع من القتال فى العالم المعاصر . ولكن تطبيق آية البغى على هذا الضرب من القتال يحتاج إلى :

١ — تسليم الطرفين المتقاتلين بأنهما طائفتان مؤمتتان .

(١) المحلى ، ج ١١ — مجلد ٨ — ص ٩٨ .

٢ — وجود فئة من المسلمين مؤهلة لتقصى النزاع والحكم فيه ، كهيئة قضائية عليا مثلاً .

٣ — التسليم بأن الحكم فى النزاع يستند إلى الكتاب والسنة .

٤ — وجود قوة عسكرية مسلحة قادرة على فرض أحكام الصلح على الباغى حتى يفيء إلى أمر الله .

● فهل هذه الشروط الأساسية متوفرة ؟

إن معظم الدول فى العالم الإسلامى ترفض أن توصف بأنها طائفة مؤمنة ، وأن الفئة الأخرى المنازعة لها هى أيضا طائفة مؤمنة ، وتصبر على أنهم خارجون على القانون أو متمردون أو خوارج ، أو كفر ، وتستحل سجنهم دون محاكمة وقتلهم أحياناً ، وليس ثمة جهة قضائية مخولة للحكم فى النزاعات بين الحكام والشعوب أو بين الحكام الذين يقاتل بعضهم بعضاً . وقد فشلت مشروعات إقامة محكمة عدل إسلامية ، وقد ظن البعض أن العلماء قد يستطيعون القيام بدور الإصلاح ، لكن كل دولة سخرت علماءها لكى يرددوا كلامها ويفتوا بما يتفق معه ، فاندلعت حرب « إفتاء » إلى جانب الحرب الساخنة ! ويتحتم أن يستند الحكم بالصلح أو بالباغى على الكتاب والسنة ؛ والدول العلمانية الحديثة ترفض تحكيم الشريعة فى غير الأحوال الشخصية . ومن المعروف أنه لا توجد قوة عسكرية تستطيع أن تقاتل الفئة الباغية حتى تفيء إلى أمر الله .

● ولهذا نقول إن تنفيذ آية البغى غير ممكن فى عالم يرفض الشريعة ، ويرفض الأخذ الشامل بالإسلام .

القتال لدفع المظالم

● إن الدين هو القيمة العليا التي يقاتل المسلمون في سبيلها ، والعدل هو روح التشريعات الإسلامية كلها ، وكل ما كان عادلاً فهو مشروع ، سواء استند إلى النصوص مباشرة أو إلى القياس ، وكل ما كان ظلماً فهو غير مشروع ، وباطل ، سواء وجد نص يخرمه أو لم يوجد .

والعدل الإسلامى يعنى فى إيجاز : أن ينال كل إنسان ثمرة عمله ، وأن يتحمل « تبعه أخطائه » ، وأساس ذلك قول الله تعالى : ﴿ من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها ﴾ .

ومن الطبيعى بالنسبة للإسلام الذى جاء ليقم العدل فى الأرض . أن يجعل القتال ضد الظلمة ، على المستويات الفردية والطبقية والدولية ، عملاً مشروعاً وفى سبيل الله . يقول جل جلاله : ﴿ ومن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ، إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيغون فى الأرض بغير الحق ، أولئك لهم عذاب أليم ﴾ [الشورى : ٤١ — ٤٢] . ويفسر سيد قطب هذه الآية الكريمة فيقول إن : « الذى ينتصر بعد ظلمه ، ويجزى السيئة بالسيئة ، ولا يعتدى ، ليس عليه جناح . وهو يزاول حقه المشروع . فما لأحد عليه من سلطان . ولا يجوز أن يقف فى طريقه أحد . إنما الذين يجب الوقوف فى طريقهم هم الذين يظلمون الناس ويبيغون فى الأرض بغير الحق ، فإن الأرض لاتصلح وفيها ظالم لايقف له الناس ليكفوه ويمنعوه من ظلمه ، وفيها باغ يجور ولا يجد من يقاومه ويقتص منه . والله . يتوعد الظالم الباغى بالعذاب الأليم . ولكن على

الناس كذلك أن يقفوا له ويأخذوا عليه الطريق» (١) .

فالعدل هو أساس النظام الاجتماعي الإسلامي ، وانتهاكه تقويض لذلك الأساس . لذلك كان من حق كل مسلم أن يدفع الظلم عن نفسه وعن ماله وعن عرضه ، وأن يقاتل دون ذلك . وعلى الدولة المسلمة أن تعرف أساسها الاجتماعي والاقتصادي ، وأن تحميه وتقاتل في سبيل ذلك ، وقاتلها في هذه السبيل هو قتال مشروع ، و « في سبيل الله » .

نسالم من يسالمننا

● هذه هي ضروب القتال المشروع ، الذي يعد « في سبيل الله » . وهو قتال يبغي صون القيم الإسلامية العليا ، والدين أعظمها جميعاً ، وأشملها وأعلاها ، وهو ليس في سبيل أرض أو ثروة أو قومية أو استعباد للآخرين : فإذا لم تنهتك قيم الإسلام العليا ، ولم تتهدد ، ولم تحارب أو تعرقل ، لم يعد ثمة أي مسوغ شرعى في أيدي المسلمين لكي يقاتلوا .

يقول عز وجل : ﴿ ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً ، تبتغون عرض الحياة الدنيا ﴾ [النساء : ٩٤] .

ويقول أيضاً : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ،

(١) في ظلال القرآن ، مجلد ٥ ، ح ٥ ص ٣١٦٧ . (وانظر كتابنا : الفضائل الخلقية في الإسلام ، طبعة دار الوفاء بالقاهرة ، ص ١١٢ — ١٢٩ ، وكتابنا : خلق القرآن ، سنة ١٩٨٦ ، ص ١٥ — ٢٣ ، حيث تفصل موقف الإسلام من العدل ومن الظلم .

ولا تتبعوا خطوات الشيطان ، إنه لكم عدو مبين ﴿ البقرة : ٢٠٨ ﴾ .

— ويقول جل جلاله : ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق ، أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم ، ولو شاء الله لسلطهم عليكم ، فلقاتلوكم ، فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم ، وألقوا إليكم السلم ، فما جعل الله لكم عليهم سيلا ﴾ [النساء : ٩٠] .

هذه الآيات الكريمات تبين أن المسلمين ليسوا هواة قتال ، وأنهم يجب أن يسالموا من يسالمهم ، كما يجب أن يقاتلوا من يقاتلهم . وهذه الآيات تدين الميل إلى الحرب ، وتعتبرها اتباعاً لخطوات الشيطان ، العدو المبين للمسلمين ، وتطالب المسلمين بمسألة المحايدين ، المعتزلين للقتال ، المسالمين ، وتعلمهم أنه ليس لديهم مسوغ مشروع لقتالهم ، أما الذين يذهبون المذهب المضاد ، فلم يعتزلوا ولم يحايدوا ولم يسالموا ، فلهم السيف دون تردد ، يقول سبحانه : ﴿ فإن لم يعتزلوكم ويلقوا إليكم السلم ويكفوا أيديهم ، فخذوهم واقتلوهم حيث ثقتموهم ، وأولئك جعلنا لكم عليهم سلطاناً مبيناً ﴾ [النساء : ٩١] . فالسلم للمسلمين ، والحرب للمحاربين . هذه هي القاعدة الشرعية ، وهي في الوقت نفسه بدهية عقلية لا يمارى فيها أحد .

● ويذهب القرآن الكريم إلى حد ندب المسلمين إلى البر بكل من لم يقاتلهم في الدين ، القيمة العليا في الإسلام ، ولم يعتد عليهم ، والبر أعظم من مجرد المسألة ، فيقول جل شأنه : ﴿ لا ينهاكم الله

عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم ، أن تبروهم وتقسطوا إليهم ، إن الله يحب المقسطين . إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم ، أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون ﴿٩٠﴾ .

[المتحنة : ٨ ، ٩] هاتان الآيتان ، بنفى النهى مرة ثم إثبات النهى مرة أخرى ، تزيل كل لبس ممكن حول موقف الإسلام من المسالمين ، الموادعين ، المعتزلين للقتال : فقتالهم حرام ، ولا مسوغ له شرعاً ، والبر بهم مندوب . والبر أعظم من العدل ، لأن العدل أخذ وعطاء ، في حين أن البر عطاء بلا مقابل (١) .

— ويقول الشيخ أبو زهرة إن آية سورة النساء رقم : ٩٠ صريحة في أن : « من يريد الحياد يعطاه ، وهو يتفق مع المبادئ الإسلامية العامة من أن الأصل هو السلم ، وأن الحرب عارضة . فمن أراد السلم أعطى هذا الحق من غير أى نظر آخر إلا الاستيثاق من أنه لا يريد حرباً ، ولا ينويها ، أو يتخذ من ذلك وقتاً للاستعداد الحربى مع نية الاعتداء . وفي هذه الحال يجب الحذر الدائم » (٢) .

ويقول سيد قطب : « إن الإسلام دين سلام ، وعقيدة حب ، ونظام يستهدف أن يظل العالم كله بظله ، وأن يقيم فيه منهجه ، وأن يجمع الناس تحت لواء الله ، إخوة متعارفين متحابين . وليس هناك من عائق يحول دون اتجاهه هذا إلا عدوان أعدائه عليه وعلى أهله ،

(١) الفضائل الخلقية ، للمؤلف ، ص ٥٣ .

(٢) أبو زهرة : العلاقات الدولية في الإسلام ، ص ٨٤ .

فأما إذا سألوهم ، فليس الإسلام براغب في الخصومة ، ولا متطوع بها كذلك « (١) .

هل قاتل المسلمون لإكراه الناس على الإسلام :

● وبعد دراسة القتال المشروع ، الذى يستحق أن يوصف بأنه : « فى سبيل الله » يجدر بنا أن نجيب عن السؤال الذى جعلناه عنواناً لهذه الفقرة ، ونحن نظن أن فى هذا فائدة ، خاصة إذا علم أننا لن نجيب بالإثبات أو النفى على نحو مطلق ، وإنما سنجيب « بنعم » من جهة « وبلا » من جهة أخرى ، وهذه ليست سفسطة فارغة ، بل حقيقة واقعة .

إن المستشرقين الأوربيين أرادوا أن يطعنوا على الإسلام ورسوله وأمته ، فزعموا أن الإسلام قد انتشر بحد السيف ، بمعنى أن الإسلام كان يفرض على البلاد التى يفتحها المسلمون فرضاً ، ولم تدخل فيه الأمم المختلفة إيماناً بالتوحيد وكفراً بالوثنية والتثليث والإلحاد . وقد حاول بعض العلماء المسلمين أن يردوا على تلك الاتهامات ، فقال الإمام المودودى إن الحروب التى خاضها المسلمون لم تدم سوى بضع سنين ، ولم يقتل فيها إلا ألف وبضع مائة رجل من كلا الجانبين (٢) . وذهب كتاب آخرون إلى نفي تلك المقولة بحجج أخرى .

ونحن نقرر هنا أن الإسلام لم يتساهل مع الشرك أو الوثنية ،

(١) فى ظلال القرآن : المجلد السادس ، ص ٣٥٤٤ .

(٢) منهج الانقلاب الإسلامى ، ص ٥٨ .

ولم يتسامح مع عادات الجاهلية . وبعد فتح مكة خير النبي ﷺ المشركين بين الإسلام والقتال ولا ثالث ! وحرم قبول الجزية من المشركين ، بل كان من الضروري أيضا تصفية الوجود اليهودي نهائياً من عاصمة الدولة الإسلامية الناشئة ، وألا يترك في جزيرة العرب دينان ، كما قال النبي ﷺ . وكان على المشركين حتماً أن يختاروا الإسلام ، ولو نفاقاً أو تعوداً من سيوف المسلمين ، وترقباً لفرصة يقوى فيها جانبهم ، ويضعف فيها المسلمون ، فيثبون عليهم . لكن ما إن اختلطوا بالمسلمين ، وسمعوا منهم وعرفوا حقيقة الإسلام حتى انشرفت صدور الأغلبية الساحقة منهم للإيمان به ، وانقلبوا إلى مجاهدين مقاتلين في سبيله . فكان « الاكراه » لحظات للبعض ، وساعات أو أياماً للبعض الآخر ، لكنه لا يمكن أن ينكر ، وقد حاصر الإسلام الشرك ، وحرم على المشركين مجرد الاقتراب من المسجد الحرام ، وقد كانوا يحجون ويطوفون وهم عرايا فحرم ذلك عليهم ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ، فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [التوبة : ٢٨] وقال النبي ﷺ : « لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان » (١) وبعد أن استمكن الإسلام ، حطم النبي الأصنام بيده الشريفة في مكة ، وكذلك أرسل « الطفيل بن عمرو » ليحرق صنم « عمرو بن حثمة » الذي كان يسمى « ذا الكفين » ، فأحرقه (٢) . ويقول جرير رضى الله عنه : « كان بيت في الجاهلية يقال له « ذو الخلصة » ، فقال النبي ﷺ :

(١) أخرجه البخارى .

(٢) فتح البارى ، حديث رقم ٤٣٩٣ — ج ٨ ص ١٠٣ .

« ألا تريحنى من ذى الخلصة ؟ فنفرت فى مائة وخمسين راكباً فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده ، (من الحراس الذين قاتلوا دونه) . فأتيت النبى ﷺ فأخبرته ، فدعا لنا ولأحمس (وأأحمس هم قوم جرير) » (١) . ويعلق ابن حجر رحمه الله على هذا الحديث فيقول : « وفى الحديث مشروعية إزالة مايفتن به الناس ، من بناء وغيره ، سواء كان إنساناً أو جماداً » (٢) فالفتنة كما علمنا سلفاً عدوان على أعظم القيم الإسلامية ، وهى : « الدين » .

● ونحن نعتز بهذه الأعمال التى مورست ضد الوثنية ، لنتفتح كل الأبواب أمام البشري يعرفوا الإسلام وتزيل من الوجود كل صنم وتحطم كل طاغوت . وفى هذه الأعمال قسر على ترك الوثنية ، لكن ليس فيها إكراه على « اعتناق » الإسلام ، لأن الإكراه على « اعتناق » دين ما مستحيل ، ولقد ينافق الناس خوفاً ، لكنهم لا يؤمنون ! (مع ملاحظة أن الإكراه حرام إسلامياً إذا كان المدعو إلى الإسلام كتابياً) . وإذا قيل إن إكراه المشركين على النفاق يضاد « حرية الاعتقاد » ، قلنا : إن الإسلام يفضل : « الاكراه على معرفة التوحيد » ، على : « الحرية فى عبادة الأوثان ! » ، وما تنطوى عليه من وأد للبنات ، ونهب متبادل للأموال ، وتفان وإهلاك لاينقطع بين القبائل ، وربما فاحش ، وفحشاء رابية ، وتشرذم مهلك ، ومظالم رهيبية ، وإدمان للخمر والميسر ، وغير ذلك من الموبقات . فإن هذا هو العمل العظيم الذى يسميه القرآن الكريم الإخراج من الظلمات إلى النور : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ

(١ ، ٢) فتح البارى ، حديث رقم ٤٣٥٥ — ص ٧٠ ، ص ٧٣ .

إلى النور ﴿ [ابراهيم : ١] ، ﴿ الله ولى الدين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور ﴾ [البقرة : ٢٥٧] . فالإسلام يحترم حرية العقيدة ، ويحرم الإكراه على الإيمان : ﴿ لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى ﴾ ولكن حين تهبط الحرية بالبشر إلى مهاوى الوثنية فإن الإسلام يقدم عليها كرامة الإنسان ، ويبيح « الإكراه على الكرامة ! » إن صح هذا التعبير ، أو : « إكراه على الخروج من ظلمات الوثنية إلى نور التوحيد » . ومن السفاهة بمكان أن يقول بعض المستشرقين إن هذا العمل الإنسانى العظيم : « دعوة إلى التعصب لا تتفق مع ماترضاه الحضارة الفاضلة من تسامح .. » (١) فليست بحضارة ، ولا هى بفاضلة تلك التى تريد ترك البشر يعبدون الأصنام ، ويتمرغون فى الأوحال . ولقد كان الفرق الهائل بين ظلمات الجاهلية ونور التوحيد كفيلاً بنقل الملايين من العرب فى زمن قياسي من وهدة الوثنية إلى ذرى التوحيد المنزه عن الشريك والمثيل .

أما أهل الكتاب فقد تركت لهم حرية العقيدة ، وعلى الرغم من ذلك أقبلت الملايين من النصارى ، فى الشام ومصر واليمن وشمال إفريقيا ، على اعتناق الإسلام ، طائعة مختارة .

● وصفوة القول إذن ان المسلمين أكرهوا المشركين على « معرفة » الإسلام ، وترك الوثنية ، ولم يتسامح الإسلام فى أى بلد حكمه مع عبدة الأصنام والأوثان ، وسيوف المجاهدين المسلمين هى

(١) د . هيكل : حياة محمد ، ص ٤٧٤ .

التي أزالـت كل عائق بين الإسلام والناس ، وهى التى حطمت
الأصنام فى مكة ، وسحقت « ذا الكفين » ، و « ذا الخلصة » ،
وقضت على كل طاغوت من البشر ، وسيوف المسلمين هى التى
فتحت الشام ومصر وبلاد فارس وشمال إفريقيا ، وأتاحت لشعوبها
أن يعرفوا الإسلام ، ولذلك بقيت منهم الملايين على دينها ، إلى اليوم .
وسيوف المسلمين هى التى ردت عدوان المشركين ، وأحبطت
الفتن ، وأهلكـت المرتدين ومدعى النبوة ، ولكن سيوف المسلمين
ذاتها ماكانت بأى حال إلا ثمرة الإيمان ، وما كانت انتصاراتها إلا
جائزة منحها الله تعالى للمؤمنين المخلصين الذين قاتلوا فى سبيله ،
فالإسلام هو الذى أنشأ أعظم القادة ، وأشجع الجيوش ، وأقام أقوى
الدول . والإسلام هو الذى رد الصليبيين ، القدامى والجدد ،
وسوف يرد كل فتنة قائمة أو قادمة . فلا يسع أحداً أن ينكر أن
العقيدة هى التى خلقت المقاتل ، كما أن أحداً لاينكر أن المقاتل هو
الذى أفسح أوسع المجالات أمام العقيدة لتُعرف ، وليؤمن بها من
يؤمن ، ويكفر بها من يكفر ، ولا يسع أحداً أيضاً أن ينكر أن
المسلمين مارسوا نوعاً من الإكراه ضد الوثنيين ، غير أن ذلك النوع
من الإكراه ماكان ليحيلهم بعد بضعة أشهر فقط إلى مجاهدين فى
سبيل الإسلام ، وإنما الإيمان الحق الصادق هو وحده الذى يصنع مثل
تلك المعجزة الخارقة .



المبحث الرابع

شرائع القتال وأخلاقياته

● إن الأمة المسلمة في السلم والحرب أمة منضبطة ، قانونية ، شرعية ، لا أمة همجية . وليس معنى أنها تقاتل عدواً أن يستعجز أبناءها كل نكاية ممكنة في عدوهم ، كلا ، فالشريعة تحدد من يقاتل ، وكيف يقاتل ، وماذا يجوز له أن يفعل ، وماذا لايجوز . وشرائع القتال في الإسلام ، تلك التي تحدد حلاله وحرامه ، هي موضوع هذا الباب من دراستنا .

وجوب الجهاد :

● إن القتال في سبيل الله هو ذروة الجهاد ، ويصفه الفقهاء بأنه : « بذل الجهد في قتال الكفار ، ويطلق أيضاً على مجاهدة النفس والشيطان والفساق » (١) . وقد اتفق علماء المسلمين على أن القتال في سبيل الله « فرض كفاية » ، وهو « فرض » لأن الله تعالى يقول : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ ﴾ وهو « فرض

(١) الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٧ ص ٢٠٨ .

كفاية » لقول الله تعالى : ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ﴾ (١) .
بمعنى أنه إذا قام بواجبات القتال بعض المسلمين فإنها تسقط عن
الباقين ، فبعض المسلمين فقط يقاتل ، لا جميعهم .

— ويؤكد الإمام الشافعى أن الجهاد — فى درجته العليا ، وهى
القتال فى سبيل الله ، « فرض كفاية » ، « لا فرض عين » ، والدليل
على ذلك أن بعض المسلمين كان يتخلف عن كل غزوة غزاها النبى
ﷺ ، بأمر النبى نفسه ، بل إن النبى ذاته ، عليه الصلاة والسلام ،
تخلف عن بعض الغزوات . وهذا أمر بدهى لأن عاصمة الدولة تحتاج
إلى من يحميها فى غياب الجيش المسلم فى الغزو (٢) . وقد لا يحتاج
القتال إلا لعدد معين من الجند . وفى العصر الحديث ، اتسعت
الأعمال المساندة وإعداد الشعب للقتال فشملت الصناعة والاقتصاد
والتعليم والإعلام ، ومجالات كثيرة أخرى ، لا تقل أهمية عن أعمال
القتال على الجبهة ، وتحتاج إلى الملايين من الخبراء والعمال والموظفين ،
فتخلف هؤلاء عن القتال ليس إثماً ، طالما أن غيرهم يقوم به ، وطالما
أنهم يبذلون الجهد الجهد لتوفير السلاح والطعام للجيش المقاتل .
وهكذا اتسعت أيضاً دائرة المشاركة فى القتال « غير المباشر » ، حتى
إنه يمكننا أن نقول إن المجتمع كله صار جنوداً مقاتلين ، وقد أحالت
الأسلحة الحديثة أراضى الدولة كلها إلى ساحة حرب بحيث صار
عدد القتلى من المدنيين أكبر من عدد القتلى من الجنود . وهكذا صار
القتال « فرض عين » بحكم الواقع الحربى الجديد ، وفضلاً عن هذا

(١) ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ص ٥٢٠ .

(٢) الشافعى ، الأم ، ج ٤ ص ٩٠ ، ٩١ .

تعددت وتنوعت ضروب القتال في العالم الحديث وبالنسبة للمسلمين خاصة ، فشملت المدنيين والعسكريين والنساء والأطفال !

— وفي الفقه الموروث يصبح القتال « فرض عين » في ثلاث حالات ، هي :

١ — إذا التقى المسلمون بعدوهم ، فعندئذ لا يحل لمسلم كان حاضراً أن يترك ميدان القتال ، وإلا عد آثماً عاصياً لله .

٢ — وإذا هاجم الأعداء بلداً للمسلمين ونزلوا به ، فعندئذ يصير القتال فرض عين على أهله ، وإن بقي فرض كفاية على أهالي البلدان الأخرى .

٣ — وإذا استنفر الإمام العادل المسلمين للقتال في سبيل الله (١) .

● ومن الجلي أن القتال بالأسلحة المتطورة ، قد جعل المشاركة في الأعمال الحربية الفعلية غير ممكنة إلا لفئة معينة من الضباط والجنود ، فالأسلحة الحديثة تحتاج إلى دراسات وتدريبات وخبرات ، وعلى هذا تنطبق الحالة الأولى على هؤلاء الجند المحترفين من العسكريين ، أما المدنيون الذين يكونون حاضرين عند اندلاع القتال والذين لا يستطيعون المشاركة في القتال فيجب أن يجنبوا مسارح القتال وذلك لضمان سلامتهم ، ولسرعة انضمامهم إلى الوحدات الصناعية والاقتصادية المسخرة في خدمة الحرب ، لكن يحرم على

(١) ابن قدامة : المغنى ، ج ٨ ص ٣٤٦ .

الجميع هجر بلادهم أو التقاعس عن أداء واجباتهم كل « في ميدانه » .

— والحالة الثانية يجب أن تفهم على نحو يجعل مقاومة المحتلين الأجانب من قبل العسكرين والمدنيين جميعاً فرض عين . فكل مسلم مطالب بأن يصنع شيئاً نكايه في الغاصب المحتل سواء كان جندياً عسكرياً — أو مهندساً أو طبيباً أو مدرساً أو زارعاً أو عاملاً ، وسواء كان رجلاً أو امرأة . وقد رأينا أطفال فلسطين يقاتلون أعتى الأسلحة الأمريكية بالحجارة ، ورأينا المرأة الفلسطينية تدفع أطفالها لرجم الصهاينة الغاصبين ، وتظاهروا ، وتقاوم الاحتلال بكل شجاعة .

● وأما الحالة الثالثة فتثير قضية خطيرة هي : عدالة الإمام أو الحاكم . فواضح أن الفقهاء اشترطوا عدالة الحاكم لوجوب الجهاد كفرض عين ، وهم يريدون ، بوعى ، أن يسلبوا هذه الميزة من الحكام الظلمة . ومن العسير الآن أن يثبت أحد أن في بلاده حاكماً عادلاً . ومأساة الأمة المسلمة اليوم أن حكامها قد ركبوا أكتافها بقوة السلاح ، لا بإرادتها الحرة ، وهذا الوضع ينفي عدالة الحكام . ويضاف إلى هذا ، أن مثل هؤلاء الحكام ، ومعظمهم من العلمانيين « الاجتزائيين » لا يستنفر شعبه للقتال في سبيل الله ، بل في سبيل غير سبيل الله . فهل إذا استنقر الحاكم ، المتغلب ، الطاغية ، شعبه المسلم ، يصبح القتال تحت قيادته فرض عين ؟

● الجواب — يقيناً — هو النفي ، بل إن القتال ضد هذا الحاكم هو الفرض العين ، لا القتال معه ضد شعب مسلم مسالم ،

القتال لإسقاط هذا الحاكم المتغلب ، لتحرير شعبه المسلم من قبضته
الفولاذية الدموية ، هو الفرض العين على أبناء شعبه ، وعلى أبناء
الشعوب المسلمة الأخرى ، كل حسب طاقته . ولسوف يضطر
المسلمون أن يقتلوا جنود الطاغية ، وهم من أبناء المسلمين ، لأنه
يترس بهم ، ويقدمهم للدفاع عن نظام حكمه الاستبدادى
العدوانى ، وهنا يتساءل الناس : أيجوز أن يقتل المسلم المسلم ؟ وهذا
السؤال نفسه هو الذى طرحه الضمير المسلم فى أثناء حرب البغاة
التي شنّها أمير المؤمنين على بن أبى طالب ضد طلحة والزبير
— أولاً — ثم ضد معاوية بن أبى سفيان بعد ذلك ، وأثاره قبل ذلك
فى عهد أبى بكر عند قتال المرتدين الذين كانوا يقولون لا إله إلا
الله . وتثير نظم الحكم العلمانية التغلّبية السائدة فى العالم الإسلامى
اليوم مشكلات مماثلة ، لقد تغيرت القسمة الداخلية لعالمنا
الإسلامى ، كما سبق أن قلنا ، الأمر الذى يحتم إعادة النظر فى « فقه
القتال » من جديد ، وهاتجن نواجه المرة تلو المرة مشكلات مربكة ،
وأسئلة محيرة . وهذا يعزز المطالبة بدرس هذه القضايا والإفتاء فيها ،
بعيدا عن سطوة الحكومات ، وتدليس الشيوخ الموظفين لديها . فهل
من مؤتمر إسلامى — حر — يعد له جيداً ، فيدرس هذه المسائل
ويفتى الناس فيها ؟ إننى أتمنى ذلك ، لأننا لا نجد اليوم ذلك المجتهد
الموثوق به الذى يستطيع أن يفتى فى هذه المسائل الخطيرة بمفرده .
فلا مفر من الاجتهاد الجماعى .

فضل الجهاد :

● وإذا تحققت فى القتال الشروط الإسلامية ، وأهمها أن

يكون « في سبيل الله » ، لا وسيلة لتحقيق الأطماع الأنانية لحاكم ظالم ، أو بسط نفوذ طاغية علماني ، أو إخضاع أقوام آخرين ، فإنه يصبح أفضل عمل يمكن أن يقوم به المسلم تقرباً إلى الله تعالى .

— يقول الحق تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا ، وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أولئك يرجون رحمة الله ، والله غفور رحيم ﴾ [البقرة : ٢١٨] .

— ويقول : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فَعَلُوا ، ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا ، إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النحل : ١١٠] .

— ويقول : ﴿ وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ، بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ . فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَيَسْتَبْشِرُونَ بِاللَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [آل عمران : ١٦٩ — ١٧٠] .

● ويقول النبي ﷺ : « لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها » (١) . ويقول أيضاً : « والذي نفسي بيده لو ددت أن أقاتل في سبيل الله فأقتل ، ثم أحيا فأقتل ، ثم أحيا فأقتل » (٢) . ويقول : « مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القانت الذي لا يفتر من صيام ولا صلاة ، حتى يرجع » (٣) .

(١) متفق عليه ، وقال الشيخ الألباني إنه صحيح . (إرواء الغليل ، ج ٥ ص ٣) .
(٢) موطأ مالك ، رقم ٣٠١ ، نشر وزارة الأوقاف المصرية ، ص ١٢٠ ، ص ١٠١ .

ومرد علو الفضل في الجهاد « في سبيل الله » ، (في القتال الذي يمثل ذروته) إلى أنه يحتاج إلى تدريب شاق ، وإعداد طويل ، وحرمان من الأهل ، ومن كل لذات الدنيا ، ومعاناة الأسفار ، والصبر على الرباط ، في الصحارى والقفار ، والحر والبرد ، فضلاً عن تعريض الحياة لخطر الجراح ، والقتل ، ويدرك كل من جرب القتال قسوة هذه الآلام والمشاق ، لكن من العسير أن يدركها غيرهم . إنها من « اللامعرفات » ، أعنى أنها لا تقبل التعريف بالوصف ، ويتحتم أن يذوقها الإنسان ويعانيها ليعرف حقيقتها . والأمم المجاهدة تحتاج إلى تربية رجولية ، صارمة ، بريئة من التميع ، والتعنت ، والتعلق باللذات الدنيوية ، وتلك هي التربية الإسلامية التي ترفضها النظم « الاجتزائية » وتنفذ نقيضها ، لتنشئ أجيالاً خائرة من أبناء المسلمين .

وربما نستطيع أن نكون فكرة يسيرة عن أعباء الجهاد ، وفضله العظيم ، تبعاً لذلك ، من خلال هذا الخبر الذي رواه أبو موسى الأشعري ، رضى الله عنه ، حيث قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزاة ، ونحن ستة نفر ، بيننا بغير نعتقه ، قال : فنقبت أقدامنا ، فنقبت قدمائى ، وسقطت أظفارى ، فكنا نلف على أرجلنا الخرق ، فسميت غزوة الرقاع ، لما كنا نعصب على أرجلنا من الخرق » (١) .

وربما لا يعرف بعض الناس أن جنودنا الأبطال عانوا ما هو أفظع

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الجهاد والسير ، ج ١٢ ص ١٩٧ .

من هذا في حروبهم الأربعة ضد الصهيونية الغازية لفلسطين ، ولكن المؤسف أنهم لم يجدوا القيادة العالمية الآمنة الشجاعة التي تقود المارك : فذهبت جهودهم ، ودمأؤهم أدراج الرياح ، باستثناء حرب سنة ١٩٧٣ التي حطمت أسطورة جيش إسرائيل الذي لا يقهر وإن كانت الثار السياسية لهذه الحرب أقل بكثير من مستوى هذا النصر العسكرى المجيد .

على من يجب القتال ؟

● وتشمل تشريعات القتال وأخلاقياته بيان من يجب عليه القتال ، وهذا تشريع مهم .

— إن الآية الكريمة تقول : ﴿ كتب عليكم القتال ﴾ لكن الله تعالى بفضله ورحمته لم يكلف أحدا من عباده مالا يطيق ، ولذلك أعفى فئات من المسلمين من واجب القتال .

— يقول ابن رشد رحمه الله : « وأما على من يجب الجهاد ، فهم الرجال ، الأحرار ، البالغون ، الذين يجدون بما يغزون ، الأصحاء ، لا المرضى ، ولا الزمنى ، وذلك لا خلاف فيه لقوله تعالى : ﴿ ليس على الأعمى حرج ، ولا على المريض حرج ﴾ [الفتح : ١٧] . وقوله : ﴿ ليس على الضعفاء ، ولا على المرضى ، ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج ﴾ [التوبة : ٩١] (١) . وقال ابن قدامة رحمه الله إنه « يشترط لوجوب

(١) بداية المجتهد ، ج ١ ص ٥٠٢ (والزمنى هم أصحاب الأمراض التي تلدوم) .

القتال : « الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والسلامة من الضرر ، ووجود النفقة » (١) .

وهذه الشروط تحتاج إلى تأمل ونظر في ضوء التقسيم الحديث للعالم ، والتقسيم الداخلي ، المذهبي ، الجديد للعالم الإسلامي نفسه ، والضروب الحديثة للقتال ، لنرى كيف تطبق .

● شرط الإسلام ، وهل يقاتل غير المسلمين مع المسلمين ؟

وأول الشروط عند ابن قدامة هو الإسلام ، وهو شرط مفترض عند ابن رشد ، وإن لم ينص عليه ، لأن : ﴿ كتب عليكم القتال ﴾ تعني المسلمين لا سواهم . ومعنى هذا أن غير المسلمين الذين يعيشون في دار الإسلام ليس عليهم أن يقاتلوا وجوباً ، ولا خلاف في هذا ، فهو بدهي . ولكن هل هذا الشرط يمنع أن يقاتل غير المسلمين مع المسلمين ؟ هل يجوز لأهل الكتاب ، أو المشركين ، أو المنافقين ، أن يقاتلوا مع المسلمين ؟

إن هذا السؤال هو أهم الأسئلة التي طرحتها الغزوة العراقية الخاطفة للكويت ، ثم استغاثة الكويت والسعودية بقوات دولية وعربية . وقد انقسم المسلمون على أنفسهم في الجواب ، فأيد العراق فريق ، وأيد الكويت والسعودية فريق آخر . وبعبارة أخرى ، عارض بعضهم استدعاء القوات الدولية ، ووافق عليه البعض الآخر . وكان من الواضح أن الفريقين لم يدرسا بعمق الأبعاد الشرعية للقضية ، ولم يلاحظا التقسيم السياسي للعالم الحديث ، والتقسيم الاعتقادي

(١) لمغني : ج ٨ ص ٣٤٧ .

للعالم الإسلامى اليوم .

إن القرآن الكريم يأمر المسلمين بأن يعدوا لقتال عدوهم أقصى ما يمكنهم من القوة : ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ . وقد أعد النبي عليه السلام كل قوة مستطاعة ، واستعان بأهل الكتاب ، وبالمشركين ، وبالمنافقين ، فى غزواته ، وإن كان قد رفض أن يغزو معه رجل مشرك فى حالة معينة ، وذلك المسلك النبوى الشريف يشير إلى أن المشركين مختلفون من حيث عدائهم للإسلام ، واستعدادهم للدخول فيه ، ومدى الإسهام الذى يمكن أن يقدموه فى القتال ، وحاجة القتال نفسه لمشاركتهم ، وعوامل أخرى ، يجب أن تقدر بقدرها فى كل معركة على حدة ، ثم يجرى القرار الحكيم بالموافقة على إشراكهم فى القتال أو عدمها ، وذلك هو واجب القائد المسلم وحده .

● ونبدأ بالسنة العملية فنجد أن رسول الله ﷺ ، فى حالة معينة ، رفض الاستعانة بمشرك ، وقال : « إنا لا نستعين بمشرك » (١) لكنه عليه السلام استعان بمشرك يوم « أحد » هو المدعو : « قزمان » (٢) . ويوم « حنين » سمح عليه السلام لصفوان بن أمية بأن يشهد معه القتال ، وكان صفوان لا يزال على شركه (٣) . واستعان بأسلحة كانت عند صفوان ، وقال له عليه

(١) بن ماجه : كتاب الجهاد ، رقم ٢٨٣٢ ، ص ٩٤٥ ، وانظر : نيل الأوطار ،

ج ٧ ص ٢٢٣ .

(٢) نيل الأوطار ، ص ٢٢٤ .

(٣) الأم ، ج ٤ ص ٩٠ .

السلام : « ياأبا أمية أعرنا سلاحك هذا نلق فيه عدونا غداً . فقال صفوان : أغضباً يا محمد ؟ قال : بل عارية ، ومضمونة ، حتى تؤديها إليك ، قال : ليس بهذا بأس . فأعطاه مائة درع بما يكفيها من السلاح ، فزعموا أن رسول الله ﷺ سأل أن يكفيهم حملها ، ففعل » (١) . ولقد أعطى رسول الله ﷺ بعض المشركين وأجزل العطاء من غنائم « حنين » ، لكى يتألفهم بذلك ، ويدخلهم في الإسلام ، ومنهم « عيينة بن حصن » و « الأقرع ابن حابس » (٢) . وقال الشافعي إذا كان في المشرك منفعة للمسلمين فلا بأس أن يغزو معهم (٣) .

هذا عن جواز اشتراك المشركين في القتال مع المسلمين .

● أما اليهود ، والنصارى ، فلمهم شأن آخر . فقد أبرم النبي ﷺ معهم معاهدة تحالف ، ضمت المهاجرين والأنصار واليهود ، وقررت : « انهم أمة واحدة من دون الناس » ، « وأنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة ، غير مظلومين ولا متناصر عليهم » ، « وأن كل غازية غزت معنا يعقب بعضهم بعضاً » ، « وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين » ، « وأن على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم » ، وأن بينهم النصح والنصيحة ، والبر دون الإثم » . وانضم إلى هذا الحلف يهود بنى عوف ، ويهود بنى النجار ، ويهود بنى

(١) سيرة ابن هشام ، ج ٢ ص ٤٤٠ .

(٢) نفسه : ص ٤٩٦ .

(٣) الأم : ج ٤ ص ٨٩ .

الحارث ، ويهود بنى ساعدة ، ويهود بنى جشم ، ويهود بنى الأوس ... إلخ (١) .

● وهذه الوثيقة لا تجعل إشراك اليهود في الحرب مع المسلمين جائزاً فحسب ، بل تجعل قتال المسلمين مع اليهود ، ودفاعاً عنهم جائزاً أيضاً ، وواجباً طبقاً لهذه المعاهدة : فقد حكمت بأن المسلمين — أنصاراً ومهاجرين — واليهود جميعاً ، أمة واحدة ، ولكل طرف الحق في أن يلقي النصر من الأطراف الأخرى ، وقد حدث التناصر والتعاون فعلاً . وهذا لا يصدق على اليهود الصهاينة في فلسطين الذين اغتصبوا ديار المسلمين في فلسطين العربية المسلمة .

قال ابن قدامة إن النبي ﷺ : « استعان بناس من اليهود في حربه ، فأسهم لهم » (٢) . وهذا شيء طبيعي في ظل تلك المعاهدة . وسار الخلفاء الراشدون هذه السيرة مع النصاري ، فيذكر الطبري بسنده أن بعض نصارى العرب قاتلوا مع المسلمين ضد الجوس في معركة « البُوَيْبِ » سنة ١٣ هـ : فقد جاء أنس بن هلال التمرى بمدد من نصارى قومه ، وقدم بمدد آخر « ابن مُرْدِي الفهرى التغلبي » من نصارى تغلب ، وقالوا ، حين رأوا نزول العرب المسلمين : « نقاتل مع قومنا » (٣) أى أنهم قاتلوا عصبية ، وربما طمعوا أيضاً في الغنائم ، حدث ذلك في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وبناء على هذه السنن والأخبار تجاوز الفقهاء الكبار مبدأ اشتراك الكفار

(١) أنظر ، سيد سابق ، فقه السنة ، ج ٢ ص ٧٠٥ — ٧٠٩ .

(٢) المغنى ، ج ٨ ص ٤١٤ .

(٣) تاريخ الطبري ، ج ٣ ص ٤٦٤ .

مع المسلمين في الغزو إلى الحديث عن أنصبتهم في الغنائم . « فالخرق » صاحب المتن في « المغنى » يقرر المبدأ بقوله : « ويسهم للكافر إذا غزا معنا » ، ثم يورد ابن قدامة في الشرح اختلافات الفقهاء في ذلك ، وقد تراوحت مواقفهم بين أن يسهم للكافر كالمسلم ، أو يرضخ له ، أى يعطى نصيباً من الغنائم ، لكن أقل من المسلم (١) . وتطرقوا إلى فرعيات أخرى ، فقال ابن قدامة : « وإن غزا جماعة من الكفار وحدهم — يعنى في سرية كلها منهم — فغنموا ، فيحتمل أن تكون غنيمتهم لهم ، لا خمس فيها ، لأن هذا اكتساب مباح ، لم يؤخذ على وجه الجهاد ... » (٢) . وقالوا بجواز استئجار المقاتلين من غير المسلمين (٣) .

● ومن الثابت أن المنافقين غزوا مع رسول الله ﷺ . لكن الإمام الشافعى يرى أنه لا يحل لقادة المسلمين أن يشركوهم معهم في القتال ، لأنهم لا يؤمنون : فهم خاتوا الرسول ﷺ في كل غزوة غزوها معه . ففي « أحد » تراجعوا في اللحظات الأخيرة قبل المعركة ، ويوم « الخندق » كانوا يشبطون عزائم المجاهدين ويقولون ، كما سجل القرآن الكريم عليهم : ﴿ ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً ﴾ . وفي غزوة « بنى المصطلق » قال كبيرهم ، « عبدالله بن أبى بن سلول » ، كما حكى عنه القرآن الكريم : ﴿ لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ﴾ ، وكادوا أن يحدثوا فتنة بين المسلمين . وفي غزوة « تبوك » تأمروا لاغتيال النبی ﷺ في أثناء

(١) المغنى ، الموضع السابق نفسه .

(٢ ، ٣) المغنى ، ج ٨ ص ٤١٤ ، ص ٤٦٧ .

العودة ليلاً ، ونجاه الله تعالى وفضح مؤامرتهم . فالنبي أشركهم معه في غزوات عديدة ، والأخبار بهذا كثيرة .

والإمام الشافعي يحكى هذا ، كما تحكيه كتب السيرة والتفسير ، لكنه يقرر أنه لا يحل لإمام المسلمين ، أو حاكمهم ، أن يسمح للمنافقين بالقتال ، ويستند إلى الآية الكريمة القائلة : ﴿ ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ، ولكن كره الله انبعاثهم ، فبطهم ، وقيل أعدوا مع القاعدين ﴾ فهذه الآية تحكم — عنده — بأن : « يمنع من عرف بما عرفوا به من أن يغزوا مع المسلمين ، لأنه ضرر عليهم » (١) . لكن هذه الآية الكريمة تتحدث عن قوم لم يخرجوا أصلاً ، ولم يعدوا العدة للخروج للقتال . فيكون أساس المنع للمنافقين من الغزو مع المسلمين هو المصلحة الحربية ، وهذه يقررها إمام الأمة في كل حالة معينة . والأرجح أن يكون اشتراكهم ضاراً بالمسلمين ، كما قرر الإمام الشافعي . والمشكلة في أمر هؤلاء هي أنهم أخابث لا يسهل الكشف عن حقيقتهم ، لإجادتهم الرياء والمراوغة والختل .

● ولعل أحكام المرتدين تهمنا أكثر ، فظواهر الردة تحف بنا من كل جانب . وأخشى أن يكون أمر كثير من الجيوش اليوم بأيدي مرتدين ، وأن أتباع « أبى بكر » هم الذين يمنعون من الالتحاق بها ! — كان الصديق رضى الله عنه هو الذى واجه المرتدين الذين أبوا إيتاء الزكاة مع إقرارهم بالشهادتين ، ولم تأخذه بهم رحمة ، ومن

(١) الأم ، ج ٤ ص ٨٩ .

ورائه صحابة رسول الله جميعاً ، رضى الله عنهم ، حتى قضى عليهم . فكان من الطبيعى أن يأبى إشراكهم فى القتال مع المسلمين بعد أن يتوبوا بطبيعة الحال . فعن عامر الشعبى قال : « كان أبو بكر لا يستعين فى حربه بأحد من أهل الردة حتى مات . وكان « عمر » قد استعان بهم ، فكان لا يؤمر منهم أحداً إلا على النفر — يعنى العدد القليل — وما دون ذلك ... ولا يُطْمَع من انبعث فى الردة فى الرياسة » (١) .

وفى حسابى أن هذه السياسات الراشدة تنتهك اليوم على أوسع نطاق . والمرتدون الجدد يقودون الجيوش ، ومن المستحيل أن « يجاهد » جيش يفتقر إلى القيادة المؤمنة .

● وصفوة القول إذن إن الجيش المسلم المجاهد يجب أن يكون مكوناً من المسلمين ، المؤمنين ، جنداً وقادة ، لكن هذا لا يمنع من الاستعانة بغير المسلمين ، سواءً كانوا من المشركين أو المنافقين ، أو من أهل الكتاب . وتقرير إشراكهم راجع إلى إمام المسلمين الذى يملك من المعلومات عن جيشه وعنهم وعن جيش عدوه مايمكنه من البت فى الأمر ، وهذه الإجازة أو الإباحة سمة جليلة للمرونة التى تطبع شرائع القتال فى الإسلام ، وهى كفيلة بأن تمكن المسلمين من مواجهة كل معركة بالقوة اللازمة ، دون التورط فى التعسف فى التأويل والتفسير ، أو التردد فى الاستعانة بغير المسلمين ، إذا ترجحت الفائدة من ذلك .

(١) تاريخ الطبرى ، ج ٤ ص ٢٥ .

● شرط الذكورية ، ودور المرأة المسلمة :

اشترط الفقهاء « الذكورية » لوجوب القتال ، فليس يجب على المرأة المسلمة أن تقاتل تبعاً لذلك ، لكن هذا الشرط لا يمنع المرأة من أن تبذل أقصى ما تستطيع في الأعمال الحربية . ففي الماضي كان القتال بحاجة إلى سواعد الرجال القوية ، وهذه ليست من صفات النساء . والله تعالى لا يكلف عباده مالا يطيقون . غير أن المرأة ذهبت إلى ميادين المعارك تحمل الماء ، وتداوى الجرحى ، وتدفن الشهداء ، وتشد أزر المقاتلين . والقتال في العالم الحديث يفسح للمرأة المسلمة مجالات إضافية ، لا تقل عن القتال نفسه ، فهي تعمل طبيبة وممرضة ، وموظفة ، ومهندسة ، في المصنع ، وفي العمل ، إلى جانب دورها الأخطر والأعظم ، ألا وهو تربية الرجال المقاتلين الذين يحبون الموت في سبيل الله كما يحب غيرهم شرب الخمر ! .

وقد شاركت عائشة زوج النبي (ﷺ) ، ورضي الله عنها) ، في حمل الماء إلى المقاتلين ، فعن أنس قال : « .. لقد رأيت عائشة بنت أبي بكر ، وأم سليم (والدة أنس) ، وإنهما المشمرتان ، أرى خدماً سوقهما (يعنى الخلاخيل) . تُنْقِزَانِ القرب (ترفعانها) على متونهما ، تفرغانه في أفواه القوم ، ثم ترجعان فتملانها ، ثم تجيئان فتفرغانها في أفواه القوم .. » (١) وشاركت في ذلك « أم سليط » فيروى عن عمر بن الخطاب قوله إنها : « كانت تزفر لنا القرب — يعنى تستقيها — يوم أحد » (٢) . ويوم « حنين » اتخذت أم سليم

(١) فتح البارى ، رقم ٤٠٦٤ — ج ٧ — ٣٦١ .

(٢) نفسه ، رقم ٤٠٧١ — ج ٧ — ص ٣٦٧ .

خنجرأ وقالت : « إن دنا منى أحد من المشركين بقرت بطنه . فجعل رسول الله ﷺ يضحك » (١) . وعن « الربيع بنت معوذ » قالت : « كنا نغزو مع رسول الله ﷺ نسقى القوم ، ونخدمهم ، ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة » (٢) . وعن أم عطية الأنصارية قالت : « غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات ، أخلفهم في رحالهم ، وأصنع لهم الطعام ، وأداوى الجرحى ، وأقوم على الزمنى » (٣) .

● وهكذا تتضافر الأخبار على أن شرط « الذكورية » لا يعنى بحال حرمان المرأة من كل دور فى القتال . فهذا رسول الله ﷺ كان يغزو ومعه نساء . وهذه هى الأعمال المهمة التى أدتها المؤمنات ، وبما أن أعمالهن لم تكن مثل القتال ، لم يكن من العدل أن تعطى المرأة سهماً كالرجل ، لكن النبى عليه الصلاة والسلام رضى عنهن ، يعنى أعطاهن شيئاً من الغنائم أقل من سهم الرجل المقاتل (٤) .

● وبعد عصر النبوة ثبتت هذه الشرائع وتواصل العمل بها ، فرافقت المرأة المسلمة الرجل المسلم فى القتال ، تشد أزره ، وتسقيه وتداويه ، وقد أثبتت صبراً عظيماً وقوة مدهشة على احتمال المشاق ، وفى أخبار القادسية من أعمال النساء ما يثير الإعجاب . فيذكر الطبرى بإسناده خيراً يقول : جمع أهل « ميسان » للمسلمين ، فسار إليهم المغيرة (بن شعبة) ، وخلف « المغيرة » الأثقال (يعنى النساء

(١) صحيح مسلم ، كتاب الجهاد والسير ، ج ١٢ ص ١٨٨ .

(٢) رواه أحمد والبخارى . أنظر : نيل الأوطار ، ج ٧ ، ص ٢٣٩ .

(٣) رواه أحمد ومسلم وابن ماجه ، الموضع نفسه .

(٤) رواه مسلم وأحمد ، وقال الشيخ الألبانى : صحيح ، (إرواء الغليل ، ج ٥ ص ٦٩) .

والصبيان والمتاع) فى المعسكر . فلقى العدو دون دجلة . فقالت « أُرْدَة بنت الحارث بن كَلْدَة » : لو لحقنا بالمسلمين فكنا معهم ؟ فاعتقدت لواءً من خمارها ، واتخذ النساء من خمرهن رايات ، وخرجن يردن المسلمين ، فانتبهن إليهم ، والمشركون يقاتلونهم . فلما رأى المشركون الرايات مقبلة ظنوا أن مدداً أتى المسلمين ، فانكشفوا وتبعهم المسلمون ، فقتلوا منهم عدة » .

وفى أخبار اليوم الثالث من أيام القادسية ، والذى يسمى « يوم عِمَّاس » « كان النساء والصبيان يحفرون القبور فى اليومين — يوم أغواث ويوم أرماث — بُعدوتى مُشْرِق ، فدفن ألفان وخمسمائة من أهل القادسية وأهل الأيام » (١) . ومن الواضح أن إعداد قبور لهذا العدد من الشهداء هو عمل ضخم ومجهد .

وقالت « أم كثير » امرأة همام بن الحارث النخعى : « شهدنا القادسية ، مع سعد (بن أبى وقاص) ، مع أزواجنا ، فلما أتانا أن قد فُرِغَ من الناس ، شددنا علينا ثيابنا ، وأخذنا الهراوى ، ثم أتينا القتلى والجرحى ، فما كان من المسلمين سقيناه ورفعناه .. وتبعنا الصبيان ، نوليهم ذلك ، ونصرفهم به » (٢) .

وقال الطبرى : « لم يكن من قبائل العرب أحد أكثر امرأة (٣) يوم القادسية من « بجيلة » و « النُّخَع » . وكان فى « النخع » سبعمائة امرأة فارغة (يعنى : غير متزوجة) ، وفى « بجيلة » ألف ،

(١) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ص ٥٥٠ .

(٢) نفسه ، ص ٥٨١ .

(٣) أى أكثر فى عدد النساء اللاتى شهدن المعركة .

فصاهر هؤلاء ألف من أحياء العرب ، وهؤلاء سبعمائة ، وكانت « النخع » تسمى أصهار المهاجرين وبجيلة ^(١) . وحدثت بعض هذه المصاهرات قبل الفتح ، أى القادسية وبعضها بعده ^(٢) .

فلا حرج على المرأة المسلمة ولا قيد إلا قدراتها وإمكاناتها التى نستثنيها من قاعدة : ﴿ كتب عليكم القتال ... ﴾ .

● شرط وجود النفقة الكافية للمقاتل وأهله :

وهذا تشريع آخر مهم يجعل وجوب القتال على المسلم مشروطاً بتوفير نفقته ، ونفقة أسرته ، وبحيث يستغنى عن التماس أى عمل آخر يشغله عن التدريب أو القتال . وهذا التشريع غير معمول به اليوم بالنسبة للجنود الذين يعانون السخرة والمسغبة فى أثناء مدة التجنيد الإجبارى ، إلا أن يكونوا منتمين إلى الطبقات الثرية فى المجتمع . ومن الجلى أن الحصول على راتب أو نفقة لا يجعل القتال فى غير سبيل الله ، أو يزيل الإخلاص لله ، وإنما هو ضرورة للقيام بالواجب .

— يقول الإمام الشافعى إن على الإمام ، أو الرئيس بلغة اليوم ، أن يحصى المقاتلين وأن يرتب لهم الرواتب ^(٣) . لأنهم بغير هذا قد لا يستطيعون القيام بواجبات القتال .

وقد حدد « الماوردى » رواتب المقاتلين فقال : « أما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها عن التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة » . وقال : « فيقدر كفايته فى نفقته وكسوته لعامه كله ، فيكون هذا المقدر عطاءه ، ثم تعرض حاله كل عام ، فإن

(١) تاريخ الطبرى . (٢) الموضع نفسه . (٣) الأم : ج ٤ ص ٧٨ .

زادت روايته (يعنى مصروفاته) الماسة ، زيد ، وإن نقصت نقص «(١)» . وأشار « الماوردى » إلى مانسميه اليوم « العلاوات الاجتماعية » ، بل ذهب إلى القول إن المقاتل يجب أن يعطى راتباً لخادمه أيضاً .

● وبصفة عامة ، يشترط لوجوب القتال على المسلم أن يعطى نفقة أهله ، وهذا هو الشيء الوحيد الممكن عقلاً ، فضلاً عن كونه واجباً شرعاً . أما أن ندفع بجنودنا إلى ميادين القتال ، وأهلهم يعانون الفقر والعوز من ورائهم ، فذلك يسقط واجب الجهاد ، وهو قانون ظالم نقلناه عن أم ظالمة ، ويجب أن يلغى فوراً ، إذا أردنا أن نطيع الله تعالى ، وأن نطبق شريعته . ولكننا لن نفعل ، لأن من بيدهم الفعل هم من « الاجتزائيين » الذين يقصرون الشريعة الإسلامية على الأحوال الشخصية ، ولا يمكن أن يعترفوا بشرائع القتال وأخلاقياته في الإسلام . ولن يعدم المدافعون عن هذا الظلم حججاً يخترعونها ويلوكونها ، وهدفهم الحقيقى غير المعلن هو : إبعاد الإسلام عن الحياة .

● الغارة بغير إنذار ، هل هى جائزة ؟

فإذا انتقلنا إلى تشريعات الأعمال الحربية وأخلاقياتها ، وجدنا الإسلام يحرم الغدر بالمعاهدين . وأول تشريع يكشف عن هذا : تحريم الغارة بغير إنذار . وقد حدث خلاف واسع حول هذا التحريم ، فأنكره البعض وأجاز الغارة دون إنذار . وكان السبب وراء ذلك الخلاف إغفال التمييز بين « المعاهدين » و « المحاربين » . فإذا

(١) الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٥ .

نحن لاحظنا هذا التمييز ، زال الخلاف ، وتأكد لنا تحريم الإسلام للغارة دون إنذار على المعاهدين ، لأن ذلك غدر محرم . وأما المحاربون ، فحالة الحرب ذاتها إنذار ، والمحارب لا بد أن يتوقع الغارة من عدوه في كل حين ، وهو لا ينتظر الإنذار من عدوه .

● والنبي ﷺ لم يكن يغير على أعدائه إلا بعد أن يدعوهم إلى الإسلام ، وبعد أن يرفضوا الدعوة . وفي ذلك إنذار ينتفى معه الزعم بأنه عليه السلام كان يغير على العدو دون إنذار . فعن أنس قال إن رسول الله ﷺ : « كان إذا أتى قوماً بليلاً لم يقربهم حتى يصبح » (١) وكان عليه السلام يأمر قواد جيشه بأن يدعوا الناس إلى أحد خصال ثلاث : « الإسلام ، أو الجزية ، أو القتال » (٢) . وعن ابن عباس قال : « ماقاتل رسول الله ﷺ قوماً قط إلا دعاهم » (٣) . وقال ابن قدامة ، استناداً إلى هذه السنن ، إنه إذا : « كان المدعو من أهل الكتاب أو مجوساً ، دعاهم إلى الإسلام ، فإن أبوا دعاهم إلى إعطاء الجزية ، فإن أبوا قاتلهم . وإن كانوا من غيرهم دعاهم إلى إعطاء الجزية ، فإن أبوا قاتلهم » (٤) . ومن الجلى أن رفض الخيارين الأول والثاني يفهم منه العداء ، وهو إعلان حرب . فإذا أغار المسلمون على الرافضيين لهما لم يكونوا بحاجة إلى

(١) فتح الباري : كتاب المغازي ، رقم ٤١٩٧ ، ص ٤٦٧ .

(٢) قال الألباني إنه صحيح ، انظر : إرواء الغليل ، رقم ١٢٤٧ ، ج ٥ ص ٨٦ .

(٣) رواه أحمد . أنظر : نيل الأوطار ، ج ٧ ص ٢٣٠ .

(٤) المغني ، ج ٨ ص ٣٦٢ .

إنذار ، ولم يكونوا غادرين ، لأنه لا يوجد عهد ولا عقد ، ولا غدر إلا على أهل عهد أو عقد . وبعبارة أخرى ، لم يكن النبي ﷺ يعتبر أحداً من الناس معادياً له ، أو عدواً للمسلمين ، إلا بعد الدعوة والتخيير والرفض . وبعد الرفض لا يكون ثمة معنى لإنذار جديد بالحرب . وهذا كله يؤكد أن النبي ﷺ لم يكن يغير على أحد بدون إنذار ، ولم يكن يغدر بأحد ، أو يسمح لمسلم بأن يغدر .

— وعلى الرغم من هذا وقع الخلاف بين الفقهاء حول المسألة ، وأجاز بعضهم الغارة دون إنذار ، فقال نافع رضى الله عنه : « قد أغار رسول الله ﷺ على « بنى المصطلق » وهم غارون ، وأنعامهم تسقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم وسبى سبيهم . » (١) . وقال ابن قدامة : « يجوز تبيت الكفار — وهو كبسهم ليلاً — وقتلهم وهم غارون . قال أحمد (بن حنبل) : لا بأس بالبيات . وهل غزو الروم إلا بالبيات ؟ قال : ولا نعلم أحداً كره بيات العدو » (٢) . وقد لخص الإمام النووي ثلاثة مذاهب في هذه المسألة : « أحدها ، يجب الإنذار مطلقاً . والثاني ، لا يجب مطلقاً .. والثالث ، يجب إن لم تبلغهم الدعوة ، ولا يجب إن بلغتهم ، لكن يستحب ، وهذا هو الصحيح ، وهو قول أكثر أهل العلم » (٣) .

وحسم الخلاف يستند كما قدمنا إلى التمييز بين المعاهدين وبين

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الجهاد والسير ، ج ١٢ ص ٣٥ ، ٣٦ ، رد غارون ، معنى : أنهم أخذوا على غرة .
(٢) المغنى ، ج ٨ ص ٤٤٩ .
(٣) صحيح مسلم ، ج ١٢ ص ٣٦ .

المحاربين . « فبنو المصطلق » (كما بينا في فصل سابق) لم يكونوا معاهدين ، بل كانوا يتهيأون للوثوب على المسلمين . وحرب المسلمين ضدهم كانت حرباً وقائية . فلا استشهاد بفعل النبي فيهم لا يصح لتجويز الغارة دون إنذار على المعاهدين والموادعين . وأحمد رحمه الله يتكلم عن البيات « للعدو » ، وهذا لا خلاف فيه . فالعدو المحارب يبيت لنا ونحن نبيت له ، ويتمنى أخذنا على غرة ليلاً أو نهاراً ، كما نتمنى أخذه . أما المعاهد فله الأمن والأمان ، بحسب عهده ، ولا يجوز الغدر به ، أو الغارة عليه بغير إنذار . ولا أحسب أن هناك مجالاً للخلاف بعد هذا .

● ماذا يجوز للمسلمين أن يفعلوه بأعدائهم ؟

وتحدد شرائع القتال وأخلاقياته ما يحل عمله في العدو من النكايات ، ومالا يحل . وهي تحل لهم أن يقتلوا العدو ، وأن يسلبوه ماله ، وأن يأسروا من يستسلم من رجاله . وهي تحرم عليهم : التمثيل بالقتلى ، كما تحرم قتل النساء والشيوخ والصبيان ، والرهبان ، وتخريب القرى والمدن العامرة ، وقطع الأشجار ، وتعذيب الأسرى وحرقتهم ، وذحلهم (يعني : الثأر منهم) كما كان يفعل الجاهليون .

— يقول ابن رشد إنه صح عن النبي ﷺ أنه نهى عن المثلة^(١) . ويقول إنه لا خلاف بين المسلمين على أنه : « لا يجوز قتل صبيانهم — أى صبيان الأعداء — ولا قتل نسائهم ، ما لم تقاتل المرأة أو الصبي ، فإذا قاتلت المرأة استبيح دمها ، وذلك لما ثبت أنه

(١) بداية المجتهد ، ج ٧١ ص ٥٢٧ .

عليه الصلاة والسلام نهى عن قتل النساء والولدان ، وقال في امرأة مقتولة : « ما كانت هذه لتقاتل » . كذلك يحرم الإسلام قتل أصحاب الصوامع ، وهم العباد المنقطعون للعبادة (من غير المسلمين) ، لأنه ﷺ كان إذا بعث جيوشاً قال : « لا تقتلوا أصحاب الصوامع ، ويترك لهم من أموالهم بقدر ما يعيشون به ، كذلك لا يقتل الشيخ الفاني عنده ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه » (١) . ونهى رسول الله ﷺ عن التعذيب بالنار أو القتل بالحرق للعدو ، وقال : « إن قدرتم عليه فاقتلوه ، ولا تحرقوه بالنار ، فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار » (٢) .

فالإسلام لا يطلق أيدي المسلمين ليصنعوا بأعدائهم كل مايقدرون عليه ، فتلك همجية دموية لا يرضاها الإسلام للمسلمين . إنه يحاول أن يضيق نطاق الخراب والدمار الذي يسفر عن الحروب ، ويحاول أن يقلل من أعداد القتلى بقدر المستطاع ، وما أحوج عصرنا إلى تبنى هذه الأخلاقيات !

● وإن تحريم الحرق بالنار ليستحق منا نظرة متأنية ، فإن النبي ﷺ أغلق أوسع الأبواب أمام التخريب الحربي حين حرم الحرق بالنار ، وإن المرء ليتساءل : أيمن أن تصغي الإنسانية يوماً لهذه الحكمة النبوية ، فتحرم القتال بالنيران ؟

(١) بداية المجتهد ، ص ٥٢٢ إلى ص ٥٢٥ .

(٢) نفسه ، ص ٥٢٧ .

إن الأسلحة النارية^(١) ، من بارود ، ومتفجرات مختلفة ، وأسلحة للدمار الشامل ، يمكن أن تعد « ناراً » ، يشملها التحريم النبوي الكريم . فهل ترتفع الإنسانية إلى مستوى يسمح لها بقبول هذه الشريعة الإسلامية ؟ هل يتخيل أن يجيء عصر يعود فيه الإنسان إلى السيف والحربة والسهم ، وبذلك ينقذ عالمه من الدمار ؟ وهل بوسع المسلمين اليوم أن يتقدموا إلى الدنيا بهذه الشريعة ؟ أم لابد من تخريب العالم أولاً ، لكي يفكر الإنسان في تحريم الأسلحة النارية ؟

● كذلك تعلمنا شرائع الإسلام الحفاظ على الأشجار وتمنع من قطعها إلا في حالة الضرورة الحربية . وقد شجر خلاف بين الفقهاء حول جواز قطع الأشجار ، لأن النبي ﷺ قطع بعض أشجار « بني النضير » ، وتنزل القرآن الكريم يؤيد ذلك في قول الله تعالى : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرْكُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [الحشر : ٥] . كذلك قطع عليه السلام بعض أشجار « ثقيف » في غزوة الطائف .

لكن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان يأمر قادة جيوشه فيقول للواحد منهم : « لا تقطعن شجراً ، ولا تخربن عامراً » . وليس من الممكن أن يمنع الصديق شيئاً أجازاه الله تعالى ، وعمله النبي ﷺ . هذا صواب لا شك فيه . كما أنه لا تعارض ألبته بين إجازة القرآن وعمل النبي من جهة ، وعمل الصديق وأمره من جهة أخرى ، لأن

(١) هذه الأسلحة النارية لا تعد ناراً ، لأن النار والتفجير فيها هو فقط لهدف الرصاصة أو القذيفة ، وليس للإحراق بالنار ، كما لا تتصور العودة للسيف والحربة والسهم ، وإنما الممكن هو تأكيد تحريم الأسلحة المحرمة بالفعل كالنابالم وكذلك أسلحة التدمير الشامل (الناشر) .

الإذن بقطع الشجر في حالتى « النضير وثقيف » كان لضرورة حرية معروفة للجميع ، فقد اعتصم « بنو النضير » فى حصونهم المنيعة ، وكذلك فعل الثقفيون ، فكان قطع بعض الأشجار وسيلة لحملهم على الخروج من الحصون والدفاع عن الأشجار . وليس بوسع أى بكر أن يحرم شيئاً أباحه الله ورسوله ، ففى كل ضرورة حرية — إذن — يجوز قطع الأشجار ، وفى غير ذلك لا يجوز ، والله تعالى أعلم .

وفى حالة « بنى النضير » كان لقطع بعض الأشجار أثره الحاسم . فقد قبلوا شروط النبى ﷺ ، وجلوا عن المدينة ، « على أن لهم ماأقلت الإبل من الأمتعة والأموال ، إلا الحلقة — يعنى السلاح » (١) .

وفى غزوة الطائف : « دخل نفر من أصحاب رسول الله ﷺ تحت دبابه (٢) ، ثم زحفوا بها إلى جدار الطائف ليخرقوه ، فأرسلت عليهم ثقيف سكك الحديد محماة بالنار ، فخرجوا من تحتها ، فرمتهم ثقيف بالنبل فقتلوا منهم رجالاً ، فأمر رسول الله ﷺ بقطع أعناب ثقيف ، فوقع الناس فيها يقطعون » .

وفعل هذا الإجراء فعله ، وتفاوض الثقفيون مع المسلمين ، وقال زعيمهم الأسود بن مسعود لسفيرة النبى : « ألا أدلكما على خير مما جئتما له ؟ إن مال بنى الأسود بن مسعود — يعنى نفسه وقومه — حيث قد علمتما .. إنه ليس بالطائف مال أبعد رشاء (ثراء) ،

(١) فتح البارى ، حديث رقم ٤٠٢٨ — كتاب المغازى ، ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٢) هى عبارة عن ساتر خشبى حمله المهاجرون ليحميهم من سهام العدو .

ولا أشد مؤنة ، ولا أبعد عمارة ، من مال بني الأسود . وإن محمداً إن قطعه لم يُعمر أبداً . فكلماه فليأخذ لنفسه ، أو ليدعه الله والرحم ، فإن بيننا وبينه من القرابة مالا يجهل ، فزعموا أن رسول الله ﷺ تركه لهم « (١) » .

وترك النبي ﷺ الطوائف دون أن يقهرها .

● هاتان هما الحالتان اللتان استباح فيهما النبي قطع الأشجار . في الحالتين اعتصم العدو بالحصون وأذى المسلمين . ونحن نعتقد أنها كانت ضرورة حربية . ولا نحسب أن من الصواب تفسير لفظ « لينة » في الآية الكريمة السابقة على أنه يعني ثمار النخل ، لا النخل نفسه ، طلباً لنفي قطع الأشجار (٢) ، لأن النبي قطع الأشجار في الحالتين ، وقطع ثمار النخل لا يحتاج إلى تشريع خاص لإجازته ، لأنه مال من أموال العدو ، وهو مستباح . وإذا كانت دماء الأعداء ذاتها مستباحة في الحرب ، فلا معنى للقول بتحريم قطع أشجارهم ، فقطع الأشجار أهون من قطع الرقاب !

●● إن الذي ينبغي الاحتفاء به في هذه التشريعات الإسلامية هو اتجاهها إلى الحفاظ على عمار البلاد ، والتقليل قدر الإمكان من التدمير والتخريب . فهو الاتجاه هو التصحيح الإسلامي للتوجهات التدميرية الرهيبة في عالمنا اليوم . وفي اعتقادي أننا اليوم نمر بعصر ملائم لتقديم هذا التصحيح للعالم ، فالبشرية مهددة بالدمار النووي

(١) سيرة ابن هشام ، ج ٢ ص ٤٨٣ — ٤٨٤ .

(٢) أبو زهرة ، العلاقات الدولية ، ص ١٠٠ .

والكيميائي والميكرونى . ولا بد أن يكون للمسلمين إسهام فى مقدمة تلك التوجّهات التدميرية . لكن « الاجتزائيين » من أبناء جلدتنا سيرفضون كل جهد فى هذه السبيل ، لأنها تقود إلى تطبيق الإسلام فى كماله وشموله .

● ويحرم الإسلام الأخذ بالثأر فى أثناء القتال « فى سبيل الله » — وهو ما كان يسمى فى الجاهلية بالذحل . ومن الأمثلة التطبيقية لذلك ما روى من أن « المثنى بن حارثة » ، رضى الله عنه ، فى عهد عمر ، أرسل « عتيبة بن النحاس » و « فرات بن حيان » للإغارة على بعض الأحياء من « بنى تغلب » و « النمر » فى « صقّين » فهاجموهم وأخذوا يرمونهم فى الماء . وناشدوهم أن يكفوا عنهم ، فأبوا : « وجعلوا ينادونهم : الغرق الغرق ! » وقال « عتيبة » و « فرات » : « تغريق بتحريق ! يذكرونهم يوما من أيام الجاهلية أحرقوا فيه قوما من بكر بن وائل فى غيضة (غابة) من الغياض » (١) .

وكان لعمر رضى الله عنه « عيون » — تقوم بدور المخابرات الحربية — وقد أبلغته بأقوال « عتبة و فرات » ، فبعث فى طلبهما ، وسألهما عما صنعا ، فقالا إنهما إنما فعلا ذلك : « على وجه أنه مثل » ، وأنهما لم يفعلا ذلك على وجه أنه طلب ذحل الجاهلية . فاستحلفهما ، فحلفا أنهما ما أرادا بذلك (القول) إلا المثل ، وإعزاز الإسلام . فصدقهما ، وردهما حتى قدما على المثنى (بن حارثة) (٢) .

(١) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ص ٤٧٦ .

(٢) نفسه .

— ومعنى هذا واضح ، وهو أن القتل بنية الثأر « ليس قتالا
في سبيل الله ، بل جريمة قتل عادية .

الأمان للعدو :

● وتبيز شرائع القتال منح الأمان للعدو ، وبذلك يصاب
دمه ، ويحل له كل ما جاء في شروط الأمان . وأصل ذلك قول الله
تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ، حتى يسمع
كلام الله ، ثم أبلفه مأمنه ، ذلك بأنهم قوم لا يعلمون ﴾
[التوبة : ٦] .

قال الفقهاء : « من طلب الأمان ليسمع كلام الله ، ويعرف
شرائع الإسلام ، وجب أن يعطاه ، ثم يرد إلى مأمنه . لا نعلم في
هذا خلافاً » (١) . « وجملته أن الأمان إذا أعطى أهل الحرب حرم
قتلهم ، وما لهم ، والتعرض لهم . و (هو) يصح من كل مسلم بالغ
عقل مختار ، ذكراً كان أو أنثى ، حرّاً كان أو عبداً . وبهذا قال
الثوري والأوزاعي والشافعي وابن اسحاق وابن القاسم وأكثر أهل
العلم . وروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه » (٢) .
وقالوا : « يصح أمان الإمام لجميع الكفار ، وآحادهم ، لأن ولايته
عامة على المسلمين . ويصح أمان الأمير لمن أقيم بإزمائه من
المشركين .. ويصح أمان آحاد المسلمين للواحد والعشرة والقافلة
الصغيرة والحصن الصغير » (٣) .

(١) المغنى ، لابن قدامة ، ج ٨ ص ٣٩٩ .

(٢) نفسه ، ص ٣٩٦ .

(٣) نفسه ، ص ٣٩٨ .

— وهذا التشريع طبق على نطاق واسع ، وسمع لتجار من الأعداء بالدخول إلى دار الإسلام ، للتجارة ، وهم آمنون ، محصنون . وكذلك صار السفراء ، والخبراء ، في الماضي والحاضر ، ينالون هذا الأمان ، لأنه يحقق مصلحة للمسلمين . ولا يجوز بحال أن يخونهم المسلمون أو يغرروا بهم بنقض عقد الأمان ، وأسرهـم — مثلاً — أو سلبهـم أموالهـم ، أو غير ذلك ، من صنوف الغدر . فهذا كله غدر بالمستأمنين ، لا يسمح به الإسلام . وهو لا يجلب النصر في العقيدة القتالية الإسلامية ، بل يضمن الهزيمة ، فضلاً عن أنه يشين فاعله ، وهو كبيرة من الكبائر ، ويترتب عليه عداء مرير ، وضياح للثقة ، والقتل لأعداد لا يعلم عددها إلا الله من المسلمين ومن غير المسلمين .

فلكل مستأمن أن يقوم في بلاد المسلمين بما نص عليه عقد أمانه من عمل أو نشاط وهو معصوم الدم والمال . فإذا تجاوز شروط الأمان عوقب بقدر تجاوزه ، وربما أعيد إلى بلاده ، أو ترك بعد العقوبة بشروط العقد السابقة ، وذلك راجع إلى مصلحة المسلمين وإلى نظر المسئولين فيهم .

● ومن الشروح « العمرية » المفيدة لهذا التشريع ما جاء في رسالة لعمر رضى الله عنه إلى سعد بن أبي وقاص — قائده في القادسية — حيث قال : « .. فإن لآعب أحد منكم أحدا من العجم بأمان ، أو قرفه (يعنى : اتهمه) بإشارة أو بلسان ، فكان لا يدرى الأعجمى ما كلمه به ، وكان عندهم أماناً ، فأجروا ذلك مجرى

الأمان . وإياكم والضحك ! والوفاء الوفاء . فإن الخطأ بالوفاء بقية ، وإن الخطأ بالغدر الهلكة .. « (١) . ولا أعتقد أن ثمة احتراماً للأمان يمكن أن يفوق هذا .

وقد وقع حادث مدهش طبقت فيه هذه الشروح العمرية للأمان الإسلامي . ففي أثناء حصار المسلمين لمدينة « جُنْدُ يُسابور » ، فتحت أبوابها بغتة « ثم خرج السرح (يعنى الماشية) ، وخرجت الأسواق (أى التجارات) وانبث أهلها . فأرسل المسلمون : أن مالكم ؟ قالوا : رميتم إلينا بالأمان فقبلناه ، وأقررنا لكم الجزاء — يعنى الجزية — على أن تمنعونا — يعنى : تحمونا — فقالوا : (أى المسلمون) مافعلنا ! فقالوا : ماكذبنا ! فسأل المسلمون فيما بينهم ، فإذا عبد يدعى « مُكَيْفَا » ، كان أصله منها ، هو الذى كتب لهم . فقالوا : (أى المسلمون) ، إنما هو عبد ! فقالوا : إنا لانعرف حرم من عبدكم ، قد جاء أمان فنحن عليه قد قبلناه ، ولم نبدل ، فإن شئتم فاغدروا ! فأمسكوا عنهم ، وكتبوا بذلك إلى « عمر » ، فكتب إليهم : « إن الله عظيم الوفاء ، فلا تكونوا أوفياء حتى تفوا . مادمت في شك أجيزوهم ، وفوالهم » فوفوا لهم ، وانصرفوا عنهم « (٢) .

ومن الأمثلة الرائعة لاحترام المسلمين للأمان مسلك القائد الظافر العظيم أبى عبيد بن مسعود مع « جابان » فى معركة « التمارق » سنة ١٣ هـ . فقد هزم الله المجوس ، وأسّر قائدهم « جابان » . لكنه استطاع أن يخدع أسره — مطر بن فضة — : « حتى تفلت منه

(١) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ص ٤٩٢ .

(٢) تاريخ الطبرى : ج ٤ ص ٤٩ .

بشيء ، فخلّى عنه فأخذه المسلمون فأتوا به أبا عبيد ، وأخبروه أنه
الملك وأشاروا عليه بقتله ، فقال : إني أخاف الله أن أقتله ، وقد آمنه
رجل مسلم ، والمسلمون في التّوَادِّ والتّناصر كالجسد ، ما لزم بعضهم
فقد لزم كلهم . فقالوا له : إنه الملك ! قال : وإن كان ، لا أغدر ،
فتركه ! » (١) .



(١) تاريخ الطبري ، ج ٣ ص ٤٤٩ .

المبحث الخامس

نهايات القتال والعودة إلى السلم

الهدنة والصلح :

● ليس ثمة قتال دائم ، أو عدااء أبدي ، وكان القتال في عصر النبوة لا يستغرق أكثر من يوم ، وربما ساعات معدودات . ولعل « القادسية » الكبرى كانت أطول معركة في عهد الراشدين ، إذ دامت ثلاثة أيام .

وينتهى القتال بصلح أو هدنة ، بشروط المنتصر وإرادته ، ويتم تبادل الأسرى ، وضرب الجزية ، وضم الأراضى ، وإدارتها بأيدي الظافر ورجاله ، وقد تختلف شروط الهدنة والصلح وعقود المودعة عن هذا قليلاً أو كثيراً ، فذلك مرهون بنتائج القتال في كل حرب على حدة ، وهى نتائج متباينة متنوعة إلى حد بعيد ، وخاصة في العصر الحاضر . ولينظر من شاء في نتائج الحرب العالمية الأولى ، ثم الثانية ، والحرب الكورية ، وحرب السويس ، وحرب فيتنام ، وحرب العاشر من رمضان . فآثارها من العمق بحيث يصعب تقديرها ، ومن السعة بحيث يعسر الإحاطة بها .

● ولنا في سنة رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة : ﴿ لقد كان

لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ،
وذكر الله كثيراً ﴿ [الأحزاب : ٢١] . فلننظر — أولاً — في سننه
العملية ، ﷺ لنر كيف كان ينتهى قتاله بهدنة أو صلح ، أو غير
ذلك من الأوضاع .

— ففي « الحديبية » ، أبرم عليه الصلاة والسلام هدنة مع
مشركى مكة لمدة عشر سنوات ، وكانت شروطها قاسية ، مجحفة
بالمسلمين ، بحيث رفضها كبار الصحابة ، وأصروا على الرفض ،
حتى أوشك بعضهم على التمرد على أمر النبي ﷺ ، لكنه عليه السلام
أمضى الهدنة ، بإلهام الله له أنها خير للمسلمين . ولكى ندرك تلك
الحكمة النبوية لابد أن نقف على خلفيات ذلك اليوم المشهود .

فلقد خرج المسلمون إلى مكة تلك السنة لأداء العمرة ، وبنية
المعتمر ، وسلاح المسافر ، وكان عددهم يتراوح بين سبعمائة وبين
ألف وخمسمائة رجل . وهذا ليس بالجيش المقاتل ، ولا سلاح
الصائل المهاجم ، وتلك ليست نية الغزاة الفاتحين ، وقد قال عليه
السلام ، صراحة ، لبديل ابن ورقاء ، مبعوث قريش للمفاوضات ،
« إنا لم نأت لقتال أحد ، ولكننا جئنا معتمرين »^(١) ولم يكن من
الممكن تغيير النية والسلاح واستكمال العدد . وفي ضوء هذه
المعلومات نستطيع أن ندرك أن الدخول في حرب لم يكن في صالح
أولئك المعتمرين البررة ، وأن احتمال تحطيمهم أو استئصالهم كان
وارداً ، بل راجحاً . ولم يكن ذلك كله بغائب عن قائدهم الحكيم
عليه السلام . وما كان هو بالراعى الشرير الذى يحطم رعيته دون

(١) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ص ٦٢٥ .

نكاية تذكر بالعدو . ولهذا قبل عليه السلام شروط المشركين المعتدين الظالمة ، بأن يرجع إلى المدينة دون أن يؤدي العمرة ، على أن يكون له العام القابل أن يؤديها ، وأن يخرجوا له من مكة ثلاثة أيام ، معه سلاح الراكب : « السيوف في القرب ، لا تدخلها بغيرها » (١) وعلى أنه : « من أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه رده عليهم ، ومن جاء قريشاً ممن مع محمد لم يردوه عليه .. » (٢) .

وكلنا يعلم أن الطرف المشترك في تلك المعاهدة الجائرة كان معتدياً ، فاجراً ، أخرج النبي والمسلمين من ديارهم ، بعد أن اعتدى عليهم ، وعذبهم ، وقتل بعضهم ، وسلب أموالهم ، وتآمر لقتل نبيهم .

على الرغم من كل هذه الحقائق قبل النبي ﷺ الهدنة ، لكي يتسنى له إعداد القوة اللازمة لحماية الإسلام ، بأقصى ما كان يستطيع أن يفعل ، كما أمره الله تعالى . وقد أنجز هذا الإعداد ، في حوالي سنتين (من سنة ٦ هـ إلى سنة ٨ هـ) . فلما نقضت قريش عهدها ، وقتلت حلفاء النبي من خزاعة ، واستغاثت خزاعة برسول الله ، أبرم عليه السلام قراره بفتح مكة ، وحين دخل مكة فاتحاً منتصراً ، لم تجد قريش في نفسها الشجاعة أو القدرة على التصدي له . فقد بلغ جيشه حوالي عشرة آلاف « أوعب مع رسول الله ﷺ المهاجرون

(١) سيرة ابن هشام ، ج ٢ ص ٣١٨ .

(٢) نفسه ، ص ٣١٧ — ويوجد نص المعاهدة أيضاً في تاريخ الطبري ، ج ٢

ص ٦٣٤ — وفي صحيح مسلم : ج ١٢ ص ١٣٩ .

والأنصار ، فلم يتخلف عنه منهم أحد» (١) وخرج ذلك الجيش بعزيمة الفاتح ، وسلاح الصائل المهاجم .

● وفى « الخندق » جرت مفاوضات لعقد هدنة بين النبي ﷺ وبين « غطفان » ، وهى القبائل التى كانت قد جاءت لتقاتل بالأجر ، لا لشيء آخر . فلما اشتد البلاء على المسلمين ، بسبب حصار المشركين للمدينة ، أرسل النبي ﷺ إلى « عيينة بن حصن » وإلى « الحارث بن عوف » : « فأعطاهما ثلث ثمار المدينة ، على أن يرجعا بمن معهما عنه وعن أصحابه ، فجرى بينه وبينهما الصلح ، حتى كتبوا الكتاب ، ولم تقع الشهادة ، ولا عزيمة الصلح ، إلا المفاوضة (يعنى المفاوضة) فى ذلك . وقبل البت فى عقد الصلح تشاور عليه السلام مع السعدين — ابن معاذ وابن عباد — ، ولما أخبرهما النبي أن الصلح اجتهد منه ، وليس أمراً من الله ، رفضاه ، وقالا : « والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم » وعلى ذلك عدل عليه السلام عن إتمام الصلح (٢) .

— ومن الغفلة السياسية والحربية أن يظن ظان أن محاولة النبي إبرام الصلح مع المرتزقة تنطوى على نوع من المهانة أو الضعف . فهى حنكة حربية ، وربما فسرناها بأنها كانت خدعة سياسية وحربية متقنة ، بل وعبقرية ، دون أن نبالغ ، وإن المرء ليشعر أنه عليه السلام أراد إجراء الاتصالات ، وإرسال السفراء واستقبالهم ، لكى

(١) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ص ٥٠ .

(٢) سيرة ابن هشام ، ج ٢ ص ٢٢٣ .

يراهم المشركون القرشيون ، واليهود ، والقبائل العربية التي كانت تحاصر المدينة ، ومن ثم يتشككون في ولاء « غطفان » وإخلاصها ، ويكون ذلك إسفيناً يدق في قلب المعسكر المعادي كله . وقد حدث ما أراده القائد الحكيم ، عليه السلام ، فلم يكن ثمة داع لإتمام المعاهدة .

● وقد درس الفقهاء المسلمون هذه السنن وغيرها ، واستخلصوا منها قواعد المهادنة فقال الإمام الشافعي إن : « المهادنة على النظر للمسلمين » (١) — يعني هي اجتهاد يرجع إلى قيادات المسلمين في كل حالة بظروفها وخصوصياتها . وصلاح الحديبية هو أساس فقه الشافعي في الصلح ، فقد كان : « نظراً من رسول الله ﷺ للمسلمين » . وأوضح من ذلك مشروع الصلح مع « غطفان » ، لأن السعدين استفسرا عما إذا كان الأمر وحياً ، أو اجتهاداً ونظراً للمصلحة ، فأجاب عليه السلام بأنه ليس بوحى : « بل شيء أصنعه لكم ، والله ما أصنع ذلك إلا لأنني رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة ، وكالبوكم من كل جانب ، فأردت أن أكسر عنكم من شوكتهم إلى أمر ما » (٢) ويقول الشافعي إن سبب قبول الصلح يوم الحديبية : « كثرة جمع عدوهم ، وجدهم على قتاله » (٣) .

ومع أن الشافعي قد جعل أمر الصلح والمهنة راجعاً إلى الاجتهاد

(١) الأم ، ج ٤ ص ١١٠ .

(٢) ابن هشام : الموضع السابق نفسه .

(٣) الأم ، نفسه .

على أساس المصلحة ، إلا أنه رأى ضرورة الالتزام بتحديد المدة بعشر سنوات اقتداءً بالسنة ، لكن لإدراكه لتباين الظروف من صلح إلى آخر عاد وقرر أنه : « لا بأس أن يحدد — الإمام — مدة مثلها أو دونها ، ولا يجاوزها » (١) . أما الإمام مالك « فلم يقل بتحديد المدة وترك أمرها للإمام يقررها بحسب المصلحة ، وهو اختلاف شكلي كما ترى (٢) .

ويقول ابن رشد إن بعض الفقهاء أجاز المهادنة : « إبتداء ، من غير سبب إذا رأى ذلك الإمام مصلحة للمسلمين ، وقوم لم يجيزوها إلا لمكان الضرورة الداعية لأهل الإسلام ، من فتنة أو غير ذلك ، إما بشيء يأخذونه منهم ، لا على حكم الجزية .. وإما بلا شيء يأخذونه منهم » بل ذهب بعض الفقهاء إلى حد القول إنه يجوز دفع الجزية للكفار لمحنة نزلت بالمسلمين ، أو لقلتهم وضعفهم . ومن ثم انتهوا إلى القول : إن الهدنة جائزة في كل حال (٣) .

— وقد لخص سيد قطب هذا الطابع المرن في قواعد إنهاء القتال فقال : « إن المنهج الحركي لهذا الدين يواجه الواقع بوسائل متكافئة . وهو منهج متحرك ، مرن ، ولكنه متين واضح . والذين يلتمسون فيه مايواجهون به الواقع في كل حالة لن يضطروا إلى لى أعناق النصوص وتأويلها تأويلات تأبأها » (٤) .

(١) الأم ، ج ٤ ص ١١٠ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٢ ص ١٤٣ .

(٣) ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ص ٥٣٠ — والأم : ج ٤ ص ١١٠ .

(٤) في ظلال القرآن ، مجلد ٣ ص ١٥٤٨ .

● ولكن ماذا نقول في اعتراض محتمل يستند إلى قول الله تعالى : ﴿ فلا تهنوا ، وتدعوا إلى السلم ، وأنتم الأعلون ، والله معكم ، ولن يتركم أعمالكم ﴾ [محمد : ٣٥] ؟ فهذه الآية ألا تعنى أن الدعوة إلى السلم مهانة ؟ وألا تنهى عن ذلك . بلى إن هذه الآية الكريمة تنهى عن الهوان في طلب الصلح والسلام في حال يكون المسلمون فيها هم الأعلون ، وقد فسر القرطبي عبارة « وأنتم الأعلون » فقال : « وأنتم الغالبون ، لأنكم مؤمنون ، وإن غلبوكم في الظاهر ، في بعض الأحوال ، وقال قتادة : لا تكونوا أول الطائفتين ضرعت إلى صاحبها » ، وانتهى القرطبي إلى القول إنه : « لا يجوز مهادنة الكفار إلا عند الضرورة ، وذلك إذا عجزنا عن مقاومتهم لضعف المسلمين » (١) . فالقرطبي — إذن — واحد من أولئك الذين أشار إليهم ابن رشد والذين لا يجيزون المهادنة إلا لمكان الضرورة . وهذه هي اتجاهات الفقهاء في عصور القوة والانتصارات والأعاج . ومع ذلك فإنهم لم ينسوا أبدا أن حالات الضرورة ، وما أكثرها في أثناء الحروب ، تنتج المهادنة ، والقاعدة الأصولية ، كما نعلم تنص على أن الضرورات تبيح المحظورات . وتقدير الضرورات القتالية يرجع إلى الإمام وقواده ومستشاريه من أهل الحل والعقد ، وهو الذي يقرر إن كان جيشه يواجه ضرورة أم لا . ومن ثم كان هو الذي له أن يقبل الصلح ، بأقصى ما يمكن من الشروط المفيدة للمسلمين . وفي هذا مجال واسع جداً للتباين والتنوع ، فلسنا نجد في شرع الله قيودا على إبرام الهدنة والصلح ، اللهم إلا حسن التقدير لمصلحة المسلمين .

(١) الجامع لأحكام القرآن ، ج ٧ ص ٦٠٧٦ .

وليس من الصواب أن نفهم طلب السلم أو الهدنة على أنه هوان ، أو استسلام ، وإنما هي الحنكة السياسية ، وأخذ قوة المسلمين في الاعتبار ، بحيث لا يتعرضون للتحطم ، كما جاء في نصيحة الرسول ﷺ ، ولم يكن طلب الصلح مع « غطفان » هواناً ، ولا كان إبرام صلح الحديبية استسلاماً ، أما إذا كانت قوة المسلمين هي الأكبر ، وكانوا هم الأعلون في ميدان القتال ، فهنا لا يجوز أن يطلبوا الصلح أو يدعوا إليه في ضعف أو هوان . وفي كل الأحوال يجب أن نفهم أوامر القرآن الكريم على أنها واجبة في حق من يقدر عليها ، لأن الله تعالى لم يكلف أحداً ما لا يطاق ، وهو جل جلاله القائل : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ . و ﴿ لَا تُكَلِّفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ . و ﴿ لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ .

— وقد كان رسول الله ﷺ يخرج للقتال ، ثم يعود دون أن يقاتل ! لأنه كان يرى أن المسلمين لن يقدرُوا على مواجهة أعدائهم ، وهذا هو ما حدث في غزوة ذات الرقاع ، حين أراد عليه السلام تأديب « غطفان » وردعها عن السطو على أموال المسلمين بالمدينة ، لقد رجع دون أن يقاتلهم : « وقد خاف الناس بعضهم بعضاً حتى صلى ﷺ صلاة الخوف ، ثم انصرف بالمسلمين » (١) . وهكذا انتهت الغزوة قبل أن يبدأ القتال ودون صلح !

وإستناداً إلى هذا كله تقررت شريعة التنوع والتباين في أحكام الصلح والهدنة . وتأكدت المرونة التي تغني عن كل تعسف في التأويل .

(١) تاريخ الطبري ، ج ٢ ص ٥٥٦ .

الوفاء بالعهود :

● ● فإذا انعقد صلح أو هدنة أو معاهدة أو حلف ، ووافق عليه المسلمون ، وجب عليهم الوفاء به . والقرآن الكريم يؤكد هذا الوجوب في آيات عديدة ، وكذلك السنة النبوية قولاً وعملاً ، تؤكد واجب الوفاء وتنكر بكل قوة نكث العهود .

قال تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً ﴾ [الإسراء : ٣٤] .

— وقال جل شأنه : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ [النحل : ٩١] .

— وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكَمِ صَاحِمٌ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٢] .

وقال رسول الله ﷺ : « من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عهداً ولا يشدنه حتى يمضي أمده ، أو ينبذ إليهم على سواء » (١) .
وقال أيضاً : « من كان له حلف في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة » (٢) . وقال لأبي بصير : « لا يصلح لنا في ديننا الغدر » (٣) . وقال كذلك : « إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة ، يرفع لكل غادر لواء ، فقيل : هذه غدره فلان بن فلان » (٤) . وهذه السنن تترجم عما جاء في كتاب الله من إنكار

(٢) رواه البخارى .

(١) رواه الترمذى .

(٣) سيرة ابن هشام ، ج ٢ ص ٢٢٣ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٢ ص ٤٣ .

وتحريم لنقض العهد ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا نَقْضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَانَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً ﴾ . [المائدة : ١٣] . وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل : ٩١] فالوفاء واجب حتمى لا خلاف فيه ألبتة .

— ومن التطبيقات العملية لاحترام الصلح والهدنة إصرار النبي ﷺ على رد كل مسلم جاءه من قريش بعد صلح الحديبية دون إذن وليه ، وفاء بعقد الصلح معهم ، وكان يقول لصحابته : « نفى لهم بعهدهم ونستعين بالله عليهم » (١) . وقد أسر الصحابة سبعين رجلاً من مشركى مكة أرادوا الغدر بالمسلمين بعيد الحديبية ، لكنه أطلق سراحهم وقال : « دعوهم يكن لهم بدء الفجور (يعنى الغدر) ، وثناه (يعنى : الغدر للمرة الثانية) . وهذا الحادث هو ذلك الذى نزل فيه قول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح : ٢٤] .

وفى عهد الصديق رضى الله عنه ، ارتد « بنو حنيفة » عن الإسلام ، ووثبوا على كل من بقى على إسلامه فقتلوه . وعلم الصديق بذلك فكتب إلى خالد بن الوليد يأمره بأن يقتل كل « من جرت عليه موسى » منهم . وقدم الرسول بكتاب الصديق على خالد فوجده قد صالحهم . فوفى لهم خالد : « وتم على ما كان عليه » (٢) .

— ومن المدهش حقاً أن الفقهاء المسلمين ذهبوا فى احترام الوفاء إلى حد التساؤل عن واجب الوفاء على الأسير المسلم إذا عاهد

(١) صحيح مسلم ، كتاب الجهاد والسير ، ح ١٢ ص ١٤٤ .

(٢) تاريخ الطبرى ، ح ٣ ص ٢٩٩ .

أسريه أنه لن يهرب ، هل يهرب أم لا ١٩ .. قال الإمام مالك : يلزمه الوفاء . وقال الشافعي وأبو حنيفة والكوفيون : لا ١٩ .. قال الإمام مالك : يلزمه الوفاء . وقال الشافعي وأبو حنيفة والكوفيون : لا يلزمه (١) .

● متى يجوز « نبد » العهد ؟

تلك هي المكانة الوطيدة لمبدأ الوفاء بالعهد ، حلفاً وصليحاً وهدنة ، ومعاملات دولية وفردية ، وهذا هو الوجوب المؤكد له . فهل يجوز نقض العهد في حالات معينة ؟ وما هي ؟ .

— يقول الحق تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتِمَّةَ الْكُفْرِ ، إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ ، لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ . أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهُمْ أَوْفَاءُ بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ، وَهُمْ بَدْعُوكُمْ أُولَِّ مَرَّةٍ ؟ أَتَخْشَوْنَهُمْ ؟ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة : ١٢ ، ١٣] ويقول النبي عليه الصلاة والسلام : « الوفاء لأهل الغدر غدر عند الله ، والغدر بأهل الغدر وفاء عند الله » (٢) . ومعنى هذا أنه « يجب » نبد العهد ، أو نقضه — والمعنى واحد — إذا نكث به الطرف الآخر . والحق أن هذا هو رد الفعل الوحيد المعقول . فالوفاء بالعهود له هذه الطبيعة الفريدة المميزة ، وهي أنه لا يمكن — ولا يجب — أن يتمسك به طرف في حين يتحلل منه الطرف الآخر وينقضه بأفعاله أو أقواله ، أو بهما معاً . وفي هذه الحالة يتحتم على المسلمين أن يبينوا للطرف الآخر

(١) صحيح مسلم ، ج ١٢ ص ١٤٤ .

(٢) نهج البلاغة ، رقم ٢٥٨ .

مظاهر نبذه للعهد ، قبل أن يعتبروه محارباً ، لقول الله تعالى : ﴿ وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواءٍ ، إن الله لا يحب الخائنين ﴾ [الأنفال : ٥٨] . وتفسير ذلك هو : « إذا عاهدت قوماً ، فعلمت منهم النقض بالعهد ، فلا توقع بهم سابقاً إلى النقض ، حتى تلقى إليهم أنك قد نقضت العهد والمواعدة ، فيكونوا — في علم النقض — مستويين ، ثم أوقع بهم » . ويقول القرطبي : « ... أى قل لهم : قد نبذت إليكم عهدكم ، وأنا مقاتلكم ، ليعلموا ذلك فيكونوا معك في العلم سواء ، ولا تقاتلهم وبينك وبينهم عهد ، وهم يثقون بك ، فيكون ذلك خيانة وغدراً »^(١) ويتحتم أن تظهر آثار الخيانة من الطرف الآخر وتثبت دلائلها ، لأن العهد يقين ، فلا يزول بشك^(٢) . وهذا ما صنعه النبي ﷺ حين نقضت قريش عهدها وقتلت من قتلت من خزاعة ، إذ جاءه أبو سفيان بين حرب ، زعيم المشركين يومئذ ، وطلب إليه تقوية المعاهدة وإطالة مدتها وكذب على النبي فأنكر أن يكون قد وقع أى حادث تنتقض به المعاهدة ، فما أجابه الرسول ﷺ بكلمة واحدة ، وحاول أن يقنع أى صحابى بالتوسط ، فرفضوا جميعاً . وكان موقف الجميع واضحاً تمام الوضوح ، فذهب إلى المسجد ، وقال : « أيها الناس ، إني قد أجرت بين الناس ! ثم ركب بعيره فانطلق .. » . ولما بلغ مكة أخبرهم أنه أجاز بين الناس ، يعنى أعلن المواعدة والسلام ، فسألوه : « هل أجاز ذلك محمد ؟ قال : لا ! قالوا : ويلك ! والله إن زاد الرجل على أن لعب بك . فما يغنى عنك ما قلت . قال : لا والله ! ما وجدت غير ذلك »^(٣) وهذا يبين

(١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٢٨٧١

(٢) نفسه .

(٣) سيرة ابن هشام ، ج ٢ ، ص ٣٩٦ — ٣٩٧ .

أنهم جميعاً أيقنوا أن « محمداً » قد رفض تجديد العهد بعد أن نقضوه ،
ومن ثم فقد صاروا محاربين .

وليس يجوز عقلاً أن نطلب من طرف واحد أن يفي بعهده في
مواجهة طرف آخر لا يعرف معنى الوفاء ، وإن حقيقة الوفاء لأعمال
وأفعال لا مجرد أقوال ، كما حاول أبو سفيان أن يصنع ، فيقتل حلفاء
النبي ، ثم يهرع إلى المدينة يطلب تقوية العهد وإطالة مدته !

● واليوم تحدث أحداث مشابهة ، وقد خدع بعض المسلمين
بالشكل على الرغم من عنف الخيانة وظهور الغدر ، فقال أحدهم
إن ديار المخالفين التي تنتمى إلى الأمم المتحدة لا تعد ديار حرب
ابتداءً ، بل تعتبر دار عهد^(١) . وإن إسرائيل ، والولايات المتحدة ،
والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ، كلها أعضاء في الأمم المتحدة ، وهي
ترتبط بالعرب والمسلمين بالمعاهدات الخاصة بتلك المؤسسة الدولية .
فهل يعنى ذلك التعاهد وجود عهد وطيد غير منقوض ، وهي تديق
العرب والمسلمين صنوفاً من العدوان والبغي والخسف ؟

إن أعمالهم تنقض وثائق الأمم المتحدة وتمزقها ، ونحن إذا كنا
نعلن على ألسنة حكامنا أننا نحترم تلك المواثيق ، فذلك هو موقف
الحكام الضعاف المعزولين عن دينهم وعن شعوبهم ، ويوم أن يحكمنا
حكام يمثلون الشعوب ، ويستندون إلى قوة الأمة ، فإنهم سوف
يعلنون بكل ثقة أننا لا يمكن أن نعترف بعهود المعتدين الغاصبين الذين
أخرجونا من ديارنا ومزقوا وحدة أراضينا وجلبوا شذاذ الآفاق من

(١) أبو زهرة ، السابق ، ص ٥٧ .

أرجاء الأرض وأسكنوهم في بيوتنا بعد أن طردونا منها . وإن غداً
لنأظره قريب .

أحكام الأسرى :

● ينذر أن تنتهى حرب بدون وقوع أسرى . فماذا يصنع
المسلمون بالأسرى طبقاً لشرائع الإسلام ؟ ومن هم الأسرى
شرعاً ؟ وما القول في أسرى الحروب غير الشرعية ؟

إن هذا السؤال له أهميته ، لأن المسلمين يقعون اليوم
« أسرى » في أيدي المسلمين ! هذا ماحدث في الحرب العراقية
الإيرانية ، والحرب بين المغرب والجزائر ، والحرب بين ليبيا
وتشاد ، والحروب بين « الاجتزازيين » والإسلاميين . فضلاً عن
هذا ، يحاول نفر من المستشرقين الطعن على الإسلام بسبب إجازته
استرقاق الأسير ، ويضعف من المشكلة أن الفقه الموروث ذهب
إلى أبعد من الاسترقاق ، فأجاز قتل الأسرى !

ونبدأ بتعريف الفقه الموروث للأسرى ، وهم فيه : « الرجال ،
المقاتلون ، من الكفار ، إذا ظفر المسلمون بأسرهم أحياء » (١)
ومعنى هذا أنه لا يجوز أسر النساء ، ولا غير المقاتلين ، كما لا يجوز
أسر المسلم . والأساس الشرعى لهذا التعريف ما أوصى به النبي ﷺ
من ترك الرهبان وأصحاب الصوامع وما هم فيه ، وفهم المسلمون
من تلك الوصية أنهم لا يؤسرون ولا يقاتلون ، ومن لا يقاتل
لا يؤسر ولا يقتل . وهذا هو وضع النساء عادة . أما إذا حاربت

(١) الماوردى ، الأحكام السلطانية ، ص ١٣١ .

المرأة ، والراهب ، والصبي ، فإنهم يؤسرون ، ويقتلون إجماعاً .
وقد توسع الفاروق عمر رضى الله عنه في تطبيق هذه الشريعة
السمحاء ، فأعفى الفلاحين أيضاً من الأسر ، ففي سنة ١٦ هـ دخل
سعد بن أبي وقاص مدينة « بهوسير » ، ووقع في يده مائة ألف فلاح
أسرى ، فكتب إلى عمر يستشيريه في أمرهم فأجابه بقوله : « إن من
أناكم من الفلاحين — إذا كانوا مقيمين لم يعينوا عليكم — فهو
أمانهم . ومن هرب فأدر كتموه فشأنكم به » (١) . فالعبرة بالاشتراك
في القتال وبممارسته أو إعانة العدو عليه ، وبدون ممارسة أو إعانة
لا يجوز أسر أو قتل ، فالفلاحون المسلمون المحايدون يماثلون
المعتزلين ، وحكم هؤلاء حكم أولئك ، أن لهم الأمان ، ولا يجوز
أسرهم أصلاً .

● فالمقاتلون الرجال من الكفار هم — إذن — الذين يجوز
أسرهم . والسؤال الآن هو : ماذا يصنع المسلمون بالأسرى من
الرجال ؟

الاثنان وحرمة قتل الأسرى :

لقد وردت أحكام الأسرى في الكتاب والسنة ، ومجموع
النصوص فيهما ، لا هذا النص دون غيره ، أو هذه السنة دون
سواها ، هو الذى يجب أن يتخذ أساساً لمعرفة تلك الأحكام ،
وهذا ما سوف نلتزم به هنا ، وعلى ذلك الأساس نناقش الاجتهادات
المختلفة :

(١) تاريخ الطبرى ، ج ٤ ص ٥ .

١ — يقول الحق تبارك وتعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيعَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ، حَتَّى إِذَا أَثْخَتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوُثَاقَ ، فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاءً ، حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد : ٤] .

٢ — ويقول عز وجل : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَتَخَنَّ فِي الْأَرْضِ ، تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يَرِيدُ الْآخِرَةَ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال : ٦٧] .

٣ — وقال أيضاً : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنَّ يَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ ، وَيَغْفِرَ لَكُمْ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنفال : ٧٠] .

٤ — وقال جل ثناؤه — في شأن « بنى قريظة » الذين نكثوا العهد وانضموا إلى المشركين يوم « الخندق » — : ﴿ وَقَدْ فِى قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ ، فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴾ [الأحزاب : ٢٦] .

٥ — وقال جل ثناؤه في امتداح المؤمنين المتصدقين : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ، مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ [الإنسان : ٨] .

● وفي الآية الأولى يأمر الله تعالى المسلمين بأن يقتلوا الكافرين حين يلقونهم في أرض المعركة ، وأن يحرصوا على المبالغة في قتل العدو الكافر ، ثم إذا تم لهم ذلك أسروا من استأسر منهم ، فالإثخان يعنى كثرة القتل^(١) . ولكنه لا يعنى قتل الأسرى ، وهو يحث المسلمين

(١) الجامع لأحكام القرآن ، ج ٧ ص ٦٠٤٨ .

على أن يمعنوا في قتل العدو ، وأن لا يكون همهم الأول أسر رجاله طمعاً في الفداء . فإذا تم الإمعان ، أو الإثخان ، كان عليهم أن يأسروا من يقع في أيديهم حياً ، أما أن يقتلوا الأسرى فلا . وقد روى عن الحسن — في تفسير هذه الآية — قوله : « ليس للإمام — إذا حصل الأسير في يديه — أن يقتله ، لكنه بالخيار في ثلاثة منازل : إما أن يمين ، أو يفادي ، أو يسترق » (١) لكن لا بد أن نذكر أن هناك من رأى أن له أن يقتل الأسير أيضاً ، وقد تبنى هذا الرأي كثير من المفسرين والفقهاء ولسوف نرى أنه على الأرجح رأى خاطيء ، فهذه الآية الكريمة نفسها حددت المسلك الشرعى في أمر الأسرى ، وهو : إما المن وإما الفداء ، وليس فيها أية إشارة إلى جواز قتلهم . والسنة النبوية سوف تشرح لنا ذلك وتؤكدده .

وفي الآية الثانية نجد الحث عن الإثخان ، كما في الآية الأولى ، مع إشارة صريحة إلى موضع اللوم في مسلك البعض ، الذين مالوا إلى الإكثار من الأسرى طلباً للفداء ، وهو عرض دنيوى ، ﴿ والله يريد الآخرة ﴾ . وفي أثناء وجود الأسرى بين أيدي المسلمين يجب عليهم أن يحاولوا استمالتهم إلى الإسلام ، كما في الآية الثالثة ، وتشير الآية الرابعة إلى أن إيقاع أسرى قريظة في أيدي المسلمين قد تم بعون الله وتوفيقه ، وتلك نعمة يمن الله بها عليهم . وأخيراً — في الآية الخامسة — يمتدح الخالق جل وعلا المؤمنين المنفقين الذين يطعمون الأسرى ، لا الذين يقتلونهم !

(١) الجامع لأحكام القرآن ، ج ٧ ، ص ٦٠٤٨

● والسنة النبوية تجسد وتشرح أحكام القرآن في الأسرى :

— روى سالم ، مولى أبي حذيفة ، عن أبيه ، قال : « بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى « بنى جذيمة » ، فدعاهم إلى الإسلام ، فلم يحسنوا أن يقولوا : أسلمنا ، فجعلوا يقولون : صباءنا صباءنا ! فجعل خالد يقتل منهم ويأسر ودفع إلى كل رجل منا أسيره . حتى إذا كان يوم ، أمر خالد أن يقتل كل منا أسيره ، فقلت : والله لا أقتل أسيرى ، ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره . حتى قدمنا على النبي ﷺ فذكرناه . فرفع النبي ﷺ يديه وقال : اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد — مرتين « (١) .

— فهذا الخبر يؤكد حرمة قتل الأسرى ، وبراءة النبي منه تكفى لإثبات ذلك .

● ولكن هناك أخباراً عديدة فهم منها كثيرون جواز قتل الأسير . من ذلك خبر قتل « عقبة بن أبي معيط » و « النضر بن الحارث » اللذين أسرا يوم بدر ، وقضى النبي بقتلهما صبراً ، أى حكم بإعدامهما وتلك قصة معروفة في كتب السيرة .

● فهل قتل هذا الرجلان بسبب الأسر ؟ أو لأن في ذلك مصلحة للمسلمين ؟ أو لأسباب أخرى ؟

— روى الطبري بسنده قال : أقبل « عقبة بن أبي معيط » ورسول الله ﷺ عند الكعبة ، فلوى ثوبه في عنقه وخنقه خنقاً

(١) فتح الباري ، حديث رقم ٤٣٣٩ — ج ٨ ص ٥٧ .

شديدا ، فقام أبو بكر خلفه فوضع يده على منكبيه فدفعه عن رسول الله ﷺ ، ثم قال أبو بكر : يا قوم (أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله ؟) (١) فكانت تلك محاولة لقتل النبي ﷺ ، وهى جريمة كبرى بكل المقاييس .

ويوم مقتل « عقبة » ، بُعِثَ بدر ، قال « عقبة » لأسرى قريش ، والنبي والمسلمون يشهدون : « يامعشر قريش ، مالى أقتل من بينكم صبراً ؟ » فرد النبي ﷺ قائلاً : « بكفرك وافتراءك على رسول الله » ولما طلب « عقبة » من « مصعب بن عمير » أن يشفع له عند النبي اعتذر وقال : « إنك كنت تعذب أصحابه » (٢) .

وقد بصق « عقبة » ذات يوم فى وجه رسول الله ﷺ ، لا شىء سوى إرضاء صديقه « أبى بن خلف » ، ويقال إن الله تعالى أنزل فى تلك الحادثة قوله تعالى : ﴿ ويوم يعرض الظالم على يديه يقول يا ليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا ، ياويلتى ليتنى لم أتخذ فلاناً خليلاً . لقد أضلنى عن الذكر بعد إذ جاءنى ﴾ [الفرقان : ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩] (٣) . وكذلك كان « عقبة » مجرم حرب ، لأنه حرّض المشركين على الخروج لقتال المسلمين .

فلهذا قتل « عقبة » : لمحاولته قتل النبي ، ولكفره وافتراءه عليه ﷺ وإهانته الجسيمة له . ولعمر الحق إنه للعدل الحق أن يقتل مشرك ، ظالم ، فاجر ، معتد ، كعقبة بن معيط ، من بين الأسرى

(١) تاريخ الطبرى ، ح ٢ ص ٣٣٣ .

(٢) ابن تيمية : الصارم المسلول ، ص ١٤٤ .

(٣) سورة ابن هشام ، ح ١ ص ٣٦١ .

السبعين من زملائه المشركين .

— وقصة « النضر بن الحارث » تشبه قصة زميله « عقبة » ، فقد كان النضر يروج في الناس أن القرآن أساطير الأولين ، اكتبها محمد ، كما كان يكتب هو قصص ملوك الفرس ، فأنزل الله فيه : ﴿ وقالوا أساطير الأولين اكتبها ، فهي ثمل عليه بكورة وأصيلاً ﴾ (١) . ويقول ابن هشام : « وكان النضر من شياطين قريش ، ومن كان يؤذى رسول الله ﷺ ، وينصب له العداوة .. » ولقد قال النضر : « سأنزل مثل ما أنزل الله ! » (٢) .

— فلهذا قتل النضر : لقيادته حركة التكذيب والافتراء ضد الإسلام ورسوله ، ونشاطه الشيطاني في محاربة القرآن والتشكيك فيه ، ولإيذائه للنبي ﷺ ، لا مجرد أنه وقع في الأسر .

● وبناء على هذا نقول إن الاجتهادات الفقهية التي أجازت قتل الأسرى استناداً إلى قصة مقتل « النضر » و « عقبة » لا تقوم على أساس صحيح ، ويتحتم عدم الأخذ بها . بل إن خبر مقتل هذين المشركين نفسه ليس له سند تقوم به الحجة . وفي هذا يقول الشيخ الألباني : « إني لم أجده هذه القصة إسناداً تقوم به الحجة ، على شهرتها في كتب السيرة وما كل ما يذكر فيها ويساق مساق المسلمات يكون على نهج أهل الحديث من الأمور الثابتات » .

(١) سيرة ابن هشام ، ج ١ ص ٣٥٨ .

(٢) نفسه ، ص ٢٩ — ٣٠٠ .

لكنه عاد وقال إنه وجد أصلاً لقصة مقتل « عقبة » خاصة — دون النضر — وذلك في خبر يتضمن حواراً بين « مسروق » وبين « عمارة بن عقبة » (١) . ومثل ذلك الأصل لا يمكن أن يصلح سنداً لتشريع يبيح إراقة دماء الأسرى ، غير أننا لا نستند إلى تضعيف القصة في رفضنا لجواز قتل الأسرى ، بل إلى القرآن والسنة ، وإلى حقيقة أسباب مقتل الرجلين المشركين ، إذا افترضنا جدلاً صحة القصة .

— لكن المجوزين لقتل الأسرى يستندون إلى سنة أخرى هي قتل النبي ﷺ لبعض الأسرى من رجالات بني قريظة . ومرة أخرى نجد أن القتل كان جزاءً وفاقاً على جريمة ارتكبوها ، لا لمجرد أنهم أسروا .

● كان بنو قريظة قد وادعوا رسول الله ﷺ ووادعهم ، وعاقده « كعب بن أسد القرظي » على ذلك وعاهده ، فلما حاصر المشركون واليهود المدينة ، في غزوة « الخندق » ، ذهب « حُثَيِّ بن أخطب » ، زعيم يهود بني النضير ، إلى كعب : « فلم يزل يفتله في الذروة والغارب » (٢) حتى نقض كعب عهده مع رسول الله وبرىء مما كان بينه وبينه . ولما سمع النبي بذلك أرسل وفداً من كبار الصحابة على رأسه سعد بن معاذ وسعد بن عباد وقال لهم : « انطلقوا حتى تنظروا أحق ما بلغنا عن هؤلاء القوم أم لا ؟ » فخرجوا حتى أتوهم ، فوجدوهم على أخبث ما بلغهم عنهم ، فيما نالوا من رسول الله

(١) الألباني ، إرواء الغليل ، رقم ١٢١٤ - ٥ ص ٩٠ .

(٢) يعني : ظل يحاوره ويجادله حتى قبل نقض العهد .

ﷺ ، وقالوا : « من رسول الله ؟ لا عهد بيننا وبين محمد ولا عقد » . وكان حُيَّ بن أخطب قد طمأنه وشجعه وأكد له أن غطفان وقريشا : « قد عاهدوني وعاهدوني على أن لا يبرحوا حتى نستأصل محمداً ومن معه » (١) .

— فلهذا قتل رجالات قريظة : لأنهم نقضوا عهدهم مع النبي ، وانضموا إلى الأعداء الذين يحاصرونه ، في أحلك ساعات الحرب ، فهم خونة غادرون ، ومحاربون جبنا ، طعنوا المسلمين في ظهورهم في أخس صورة يمكن تخيلها للمعاهد المواعد الذي ينتظر منه النصر والعون .

فقتل رجالات قريظة لا يصلح سنداً لتجوز قتل الأسرى ، لأنهم لم يقتلوا لأنهم أسرى بل لأنهم غادرون خونة .

المن على الأسرى :

● والسنن العملية للنبي ﷺ وسلم تؤكد مذهبنا إليه وتشرحه . ولقد سبق أن ذكرنا أنه عليه السلام قد من على سبعين مشركاً أسرههم المسلمون بعيد يوم الحديبية ، وكانوا قد نزلوا على المسلمين ، عند « التنعيم » ، مهاجمين معتدين . ويوم فتح مكة كان بوسعه أن يأسر أو يقتل معظم رجالها لكنه لم يفعل ، باستثناء بضعة نفر من المجرمين العتاة أمر بقتلهم ولو وجدوا متعلقين بأستار الكعبة ، منهم عكرمة بن أبي جهل وعبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد

(١) سيرة ابن هشام ، ج ٢ ص ٢٢٠ — ٢٢٢ .

ابن أبي سرح^(١) . وهذا يؤكد أن القتل عقوبة على جرائم لا مجرد الوقوع في الأسر .

— وقصة مَنْ النبي ﷺ على « ثمامة بن أثال » مشهورة . والخبر في صحيح مسلم يقول إن النبي ﷺ أرسل خيلاً نحو أرض نجد ، فأسرت « ثمامة » ، وكان سيد أهل اليمامة ، وكان في طريقه إلى مكة لأداء عُمره . بعد حوار بين النبي وبين « ثمامة » اعترف فيه « ثمامة » أنه كان آثماً معتدياً ، « ذا دم » يستحق عليه القتل ، من عليه النبي ﷺ ، بدون فدية ، وعلى الرغم من أن « ثمامة » كان واسع الثراء ، وقد عرض الفدية الثمينة على النبي ، وقال : « إن كنت تريد المال فسل تعط منه ماشئت »^(٢) وقد خرج الشيخ الألباني خبر المن على « ثمامة » ، دون فدية ، وقال إنه صحيح^(٣) .

وليس صحيحاً أن النبي ﷺ قد قتل أبا عزة الجمحي بعد أن أسره يوم « أحد »^(٤) .

● إذن ، لا قتل للأسرى ، وإنما هو المن أو الفداء . وقد تكلمنا في « المن » وبقي علينا أن نقدم أمثلة للسنن النبوية العملية في « الفداء » .

— إن أحداً لم يختلف في جواز « الفداء » ، أو « المن » ، لأنهما

(١) نيل الأوطار ، ح ٨ ص ٢٢ .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الجهاد والسير ، ح ١٢ ص ٨٨ .

(٣) إرواء الغليل : رقم ١٢١٦ ح ٥ ص ٤١ .

(٤) إرواء الغليل ، ح ٢ ص ٦٨٦ — (وقد خرج الألباني الخبر على الضعف) .

شريعتان قرآنيتان وقد قبل النبي ﷺ افتداء قريش لبعض أسرى بدر بمال ، كما من على البعض الآخر (١) . كذلك سرح عليه الصلاة والسلام أسيرين مشركين مقابل تحرير أسير مسلم (٢) وأرسل للمشركين جارية مقابل فك الأسر عن بعض المسلمين ، وكانت الجارية من سبي غنمه المسلمون من « فزارة » ووقعت في سهم « ابن الأكوع » ، فاستوهبها النبي ﷺ لهذا الغرض (٣) . أى أن النبي ﷺ أخذ الفدية ، كما أعطى الفدية أحياناً ، وقد كانت الفدية مالا أحيانا ، وتبادل أسرى أحيانا أخرى .

وأكثر من هذا أقر الخليفة الراشد علي بن أبي طالب بحق أهل الذمة في أن يفتدى المسلمون أسراهم (أسرى أهل الذمة) . وقال رضى الله عنه في ذلك : « إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا » (٤) .

● وصفوة القول إذن أن قتل الأسرى حرام ، وأن مصيرهم الذى حدده القرآن الكريم هو : « فإمامنا بعد وإما فداء » .

والسؤال الذى أثار خلافا واسعا فى العصر الحديث هو : ماذا يصنع المسلمون بالأسرى إذا رفض أعداؤهم تبادل الأسرى ، والفدية المالية ؟ هل يصبح المن عليهم هو المخرج الوحيد ؟ وإذا علم الأعداء هذه الشريعة ، كيف يمكن أن نتوقع منهم قبول الفدية ؟

(١) إرواء الغليل ، ح ٥ ص ٤٤ .

(٢) الأم ، ح ٤ ص ١١٠ .

(٣) ابن ماجه ، رقم ٢٨٤٦ ، ص ٩٤٩ .

(٤) المغنى ، ح ٨ ص ٤٤٥ .

استرقاق الأسرى :

— أجاب الفقهاء القدامى بأن الامام مخير في أمرهم ، فله أن يمن عليهم ، وله أن يقتلهم ، وله أن يسترقهم . أما البحوث الحديثة ، التي تأثرت بالمناخ الراهن الذى يتقزز من الرق ويحرمه دوليا ، فقد نفت جواز الرق . قال الشيخ أبو زهرة : « القرآن ليس فيه إذن بالاسترقاق ، بل فيه ما ينفيه ، إن لم يكن بصريح العبارة ، فإنه يكون بما تضمنته الإشارة . وإن النبي ﷺ لم ينشئ رقاً على حر قط ، وما كان عنده من رقيق الجاهلية فقد أعتقه ، وما أهدى إليه من رقيق بعد ذلك أعتقه » (١) وقال الشيخ سيد سابق : « إنه لم يرد في القرآن نص يبيح الرق وإنما جاء فيه الدعوة إلى العتق . ولم يثبت أن النبي ﷺ ضرب الرق على أسير من الأسارى ، بل أطلق أرقاء مكة ، وأرقاء « بنى المصطلق » وأرقاء « حنين » . وثبت عنه أن ﷺ أعتق ما كان عنده من رقيق الجاهلية ، وأعتق ما أهدى إليه منهم » (٢) .

واحتدم الخلاف حول جواز استرقاق الأسير بين العلماء الهنود المسلمين المعاصرين أيضا . وكانت حجة المانعين للجواز هي تقريرا حجة الشيخين أبى زهرة وسيد سابق . أما الذى دافع عن الجواز فهو الامام المودودى .

● قال فى تفسيره للآية رقم ٤ من سورة محمد : « إن الكفار ، إذا لم يؤدوا الفدية بصورة المال ، ولا تبادلوا مع المسلمين

(١) أبو زهرة : السابق ، ص ١١٦ .

(٢) فقه السنة ، ج ٢ ص ٦٨٨ .

أسرى الحرب ، فهل قد فرض على المسلمين — حتى عند ذلك — أن يمنحوا أسرى الحرب الحرية متاً عليهم ؟ وهل من الواجب عليهم أن يمنحوهم الحرية ولو خافوا أنهم إذا سرحوهم وخلوا سبيلهم ، لحقوا بالعدو وقبوا ساعده وأعادوا على المسلمين الغارة ؟ » .

ثم يجيب بقوله إن مايفهم من تلك الآية الكريمة هو : « أن تسريح أسرى الحرب — إنعاماً عليهم وإحساناً إليهم — عمل من أعمال الخير ، وما مقصوده أبداً أن يأمرهم بالإنعام عليهم والإحسان إليهم ولو عاد هذا الصنيع بالأضرار على المصلحة الإسلامية » ويقول المودوى إن كلمة « إما » في هذه الآية الكريمة : « هي بمعنى التخيير ، أو الإباحة ، أى معناها : إنكم أيها المسلمون مخيرون في أمر هؤلاء الأسرى ، إن شئتم منتقم عليهم ، وإن شئتم أخذتم منهم الفدية ، أو معناها : المباح لكم أيها المسلمون أن تمنوا على هؤلاء الأسرى أو أن تأخذوا منهم الفدية ، وليس معناها أبداً : إنه من الواجب عليكم أيها المسلمون أن تتبعوا إحدى هاتين الصورتين » (١) فالمن والفداء عند المودوى من المباحات لا من الواجبات .

● وهذا الكلام غير دقيق ، لأنه جمع « المن » — وهو فضيلة مندوبة — مع الفداء وهو تبادل بعوض ، تحت حكم المباحات .

إن الأصوليين يقررون أن الواجب (أو الفرض) لا بد أن يستند إلى نص في صيغة « افعل » ، أو في صيغة أخرى تفيد ذلك ، مثل : « كتب عليكم القتال » . وحتى في وجود صيغة « افعل » في الكتاب

(١) الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة ، ص ١٦ ، ثم ص ٧٤ .

أو السنة ، لا يمكن أن يعتبر الأمر للاباحة أو للندب إلا إذا حفت به قرائن تخرجه من « الوجوب » إلى « الندب » أو « الاباحة » ، وإن : « الأوامر في الشريعة لا تجرى في التأكيد مجرى واحدا » ويقول العلماء : « إن الأمر للوجوب ، ما لم يدل دليل على خلاف ذلك » (١) .

وليس في هذه الآية الكريمة أمر على وزن افعل ، وهو وزن الأمر الصريح ، ولا فيها أمر غير صريح ، وإذا انتفى الأمر ، لم يبق إلا الندب أو الاباحة ، لكن مما لاشك فيه أن « المن » بحكم اللفظ ذاته هو في جوهره مندوب ، لأنه تنازل عن الفدية (التي هي حق بحكم الشريعة ، والخيار الآخر الذي رسمته الآية ، والذي وصفه الله بأنه عرض الدنيا فلا يصح أصوليا أن يقال إن المن واجب ، ففي هذا تناقض ، وهو بلا سند شرعي وإذا كان المن سيؤدي إلى تقوية العدو والحاق الأذى بالمسلمين ، كان فعله مكروها أو حراما بحسب مقدار الضرر .

● وأما حكم الفداء فحكم المبادلات بعوض ، وللمسلمين أن يقدروا إن كان العوض عادلا أم لا ، سواء كان فدية مالية أو أسرى مسلمين يفادونهم . فإذا اقتنعوا بتحقيق العدالة جاز لهم أن يقبلوا الفداء ، وإذا لم يقتنعوا جاز لهم أن يرفضوا . فحكم الفداء هو الاباحة ، إلا أن تكون لدى المسلمين أسباب إضافية تخرجه إلى الندب أو الوجوب كالضرورات .

— والآية الكريمة اشترطت أن يكون المن أو الفداء بعد أن تضع

(١) الشاطبي ، الموافقات : ج ٣ ص ١٣٤ .

الحرب أوزارها . وأقرب التفسيرات إلى الحق في اعتقادي هو القائل إن معنى العبارة : (حتى تضع الحرب أوزارها) : هو « شدوا الوثاق حتى تأمنوا وتضعوا السلاح .. وقيل : حتى تضع الحرب — أى الأعداء المحاربون — أوزارهم ، وهو سلاحهم ، بالهزيمة ، أو المودة » (١) فالفداء (أو المن) على الأسرى على هذا التفسير ، يجب أن يتم ضمن معاهدة مودة أو صلح تنهى القتال بين الفريقين وهذا هو ما كان يحدث عادة ، ومالا يزال يحدث اليوم .

● بقيت مشكلة الاسترقاق : فماذا يفعل المسلمون إذا انتهت الحرب ، ورفض العدو تبادل الأسرى ، أو افتداء أسراه بمال ؟ هل يجوز استرقاق الأسرى ؟

— قبل عرض الجواب ، أحب أن أذكر القارىء بأن السائد اليوم هو تبادل الأسرى ، فلم يعد هناك فداء مالى . وحتى لو كانت أعداد الأسرى كبيرة لدى طرف ، وقليلة لدى الآخر ، أو لا يوجد لديه أسرى على الإطلاق ، فإن انتهاء القتال ، وإبرام الصلح لابد أن ينص على إطلاق سراح الأسرى ، وهو بهذه المثابة يشبه المن لأنه بلا مقابل ، وهذا هو ما تحبذه شريعة الإسلام ، فالمشكلة الباقية ثقافية جدلية لاعملية .

لكن الحرب قد تطول ، وقد تدخل في حالة اللاحرب واللاسلم ، فيظل الأسرى يرسفون في قيودهم في غياهب المعتقلات ، ويقاسون شظف العيش ، وقسوة الذل ، ومرارة الأسر . وكثير منهم

(١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٦٠٤٩ .

يموت نتيجة لظروف الأسر الفظيعة ، وكثير آخرون يصابون بعاهاات
مستديمة ، هذا إذا لم يتعرضوا للقتل والإبادة ، كما فعل النازى ،
والفاشست ، وكما يفعل الصهاينة اليوم على مرأى ومسمع من العالم
« المتمدنين » وهو وضع أبشع من الاسترقاق القديم .

ونعود إلى الأستاذ المودودى فنجده يؤكد أن الإسلام يبيح
الاسترقاق للأسرى إذا لم يتم التبادل أو الفداء ، أو المن لرفض العدو ،
ويعارضه المعارضون خشية إتهام الإسلام بالقسوة أو غير ذلك من
الالتهامات ، فمشكلة الاسترقاق لم تعد مطروحة ، إلا من هذه
لزاوية ، وأما فى التطبيق فلم يعد لها وجود ، يقول رحمه الله « إن
الإسلام وإن أباح للمسلمين استرقاق أسرى الحرب بمقتضى ضرورة
ملحة ، لكنه فى الوقت نفسه سن من القوانين والنظم مادعا المسلمين
إلى أن يعاملوا الأسرى فى حالة الرق والاستعباد بأحسن أنواع الخير
وأفضل صور المعروف ، وهىأ من الأسباب والدواعى مايجذبهم شيئاً
فشيئاً إلى المجتمع الإسلامى ويجعلهم أفراداً من أفرادة » (١) فالرق
بالنظام اليونانى أو الرومانى البشع لا مكان له فى الإسلام . والإسلام
أباح الرق كضرورة ، وشرع للعتق ، ولحماية حقوق العبيد ،
وتحريرهم وصيانة آدميتهم ، وضيق منابع الرق ، ووسع أبواب
العتق ، بحيث يمكن للمجتمع المسلم تمثل الأعداد الكبيرة من الرقيق ،
وهضمهم ليصبحوا أحراراً ، مسلمين عن طريق العتق ، والمكاتبه ،
التي تمكن الرقيق من شراء حريته بالتقسيط ، غير أن المجتمع المسلم
سرعان ماتمرد على بعض مبادئ الإسلام ، فى مجالات السياسة ،

(١) المودودى ، السابق ، ص ٨٣ .

والمال ، وفي مسألة الرق ، ولذلك وجدنا أبواب الرق غير الشرعى تفتح على مصراعها ، لكى يتكاثر العبيد تكاثرا رهيبا ، ويصبح الرق ظاهرة اجتماعية مستديمة بل مستفحلة ! فشنت الحروب غير الشرعية ، « فى غير سبيل الله » ، وأسر فيها الآلاف أسراً غير شرعى ، بل شنت الحروب بين الملوك والأمراء المسلمين أنفسهم ، وأسر المسلمون المسلمين ، وشاع قتل الأسرى دون أدنى تخرج . وبالإضافة إلى ذلك انتشر خطف البشر ، وبيعهم واسترقاقهم ، وراجت أسواق النخاسة ، دون إنكار من الحكام المسلمين ، ودون مقاومة تذكر من العلماء ، وبيع فيها أبناء المسلمين وبناتهم قروناً متطاولة .

وفى العصر الحديث ألغى الرق بضغط من التوجهات التحررية الأوربية ، وإن بقيت آثاره فى شكل تفرقة عنصرية ضد الملونين فى بعض البلاد ، ومن المؤسف أن بعض المسلمين كان يعارض إلغاءه !

الأنفال والغنائم والجزية ... وهل تنفى الاخلاص لله ؟

● قلنا إن القتال المشروع لابد أن يكون « فى سبيل الله » ، لأن الدين هو القيمة الأعلى التى يقاتل المسلمون دفاعا عنها . وإخلاص النية لله تعالى فى صورته الكاملة يحتم أن يكون الدين هو الباعث الوحيد ، والغاية الوحيدة ، لقتال المسلم المجاهد . لكن الاسلام لا يمنع أن توجد بواعث أخرى من حظوظ الدنيا ، على نحو ثانوى ، إلى جانب الباعث الدينى ، لأن كثيرا من البشر لا يستطيعون الوصول إلى ذلك التجرد المطلق الذى يتطلبه الاخلاص فى صورته الكاملة ،

والاسلام يأخذ قدرات الانسان في الاعتبار ، ولهذا أحل الله تعالى الأنفال فقال عز وجل : ﴿ يسألونك عن الأنفال قل : الأنفال لله والرسول ﴾ [الأنفال : ١] وأحل الغنائم : ﴿ فكلوا مما غنم حلالا طيبا ، واتقوا الله ﴾ [السورة نفسها : ٦٩] . وأحل صاحب الشريعة ﷺ للمقاتل أن يأخذ « السلب » ممن يقتل من رجال العدو ، وهو ما يكون معه من سلاح أو فرس أو غير ذلك ، فقال : « من قتل قتيلا فله سلبه » وأجاز القرآن الكريم أخذ الجزية من أهل الكتاب دون غيرهم : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الدين أوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ [التوبة : ٢٩] والجزية تؤخذ لقاء الحماية العسكرية والدفاع عن أهل الذمة .

● والأنفال تشبه المكافآت التشجيعية والجوائز التقديرية ، يمنحها قائد الجيش : « لمن صنع صنعا جميلا في الحرب انفرد به » و « للامام أن ينفل من الغنائم ما شاء لمن شاء بحسب ما يراه » (١) .

ومشروعية التنفيل ، أو منح الأنفال ، مصدرها السنة . فعن سالم بن عبد الله أن رسول الله ﷺ كان ينفل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش ، والخمس في ذلك واجب كله » (٢) والخمس هو ما يأخذه الرسول ﷺ لينفق منه على

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الجهاد والسير ، ح ١٢ ، ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) نفنسه ، ص ٥٧ .

أهله ، وعلى كثير من المصالح العامة والخاصة . وإعطاء « سلب » القتل لمن يقتله يشبه الأنفال ، لأنه يقوى : « الترغيب في مصالح القتال » (١) . فهو — من الوجهة النفسية — ينشئ باعثا إضافيا إلى جانب الباعث الديني الأساسي ، الذي هو نيل مرضاة الله عن طريق القتال في سبيله تعالى .

ويضاف إلى ذلك خراج الأراضى المفتوحة (٢) .

● وهنا لابد أن يتساءل المرء : كيف يكون القتال « في سبيل الله » ، ولإعلاء كلمة الله ، ولنيل مرضاة الله في حين يربح المقاتلون المسلمون من ورائه مالا ؟ كيف يوجد إخلاص لله ، والاسلام يميز إعطاء الأنفال والسلب وأخذ الغنائم والجزية و الخراج عن طريق الجهاد ؟

وقد عبر الفقهاء المسلمون عن خوفهم من أن ينقلب القتال في سبيل الله إلى قتال في سبيل أعراض الدنيا ، بسبب التنفيل « قبل » القتال خاصة فقال ابن رشد : « إذا وعد الامام بالنفل « قبل » الحرب خيف أن يسفك الغزاة دماءهم في حق غير الله » (٣) . ويذكر أن أحد المجاهدين أبى أن يأخذ سهمه من الغنيمة ، نورعا ، فامتدح النبي ﷺ مسلكه (٤) . كأن الرجل خشى أن ينتقص إخلاصه لله ، وأراد أن يظل قتاله خالصا « في سبيل الله وحده » ، مع علمه بأن الله تعالى أحل الغنائم ، وقد كان النبي نفسه هو الذي يعطيه سهمه . والسهم

(١) صحيح مسلم ، بشرح النووي ، كتاب الجهاد والسير ، ج ١٢ ، ص ٥٤ .

(٢) المالورى ، الاحكام السلطانية ، ص ١٣٧ — ١٣٨ (حيث تفاصيل أحكام الخراج) .

(٣) ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ص ٥٥٤ .

(٤) هذا مضمون حديث رواه النسائي .

من الغنائم يعطى « بعد » القتال ، الذى يكون قد تم بنية خالصة لله .
ويروى أيضاً أن النبى ﷺ قال : « مامن غازية أو سرية تغزو ،
فتغنم وتسلم ، إلا كانوا قد تعجلوا تلثى أجورهم » (١) وتعلمنا السنة
أيضاً أن من يغزو ويلتمس الدنيا ، أو الأجر والذكر ، فقد حبط
عمله (٢) . وهذا يصدق على الجهاد كما يصدق على سائر العبادات ،
وذهب بعض المتصوفة إلى حد القول إن « من يعبد الله يطلب
الجنة — لا الدنيا فقط ! — أو للحذر من النار ، فهو لقيم » (٣) .

غير أن أحداً لم يحرم أخذ الأنفال أو السلب أو الغنائم أو الجزية
أو الخراج . فالقرآن الكريم أباح ذلك ، والنبى نفسه أعطى الأنفال
بيده الشريفة ، وأخذ نصيبه من الغنائم . فهذه التحفظات — إذن —
لا تحرم ما أحل الله ورسوله ، ولكنها تحذر المسلمين من أن تفسد
نواياهم ، فتكون هذه الأعراض الدنيوية هى الهدف وهى الباعث ،
ويكون الباعث الدينى الشرعى غائباً عن الضمير ، وإن تردد على
اللسان . وهى تبرز لنا أن التورع عن الحلال ، من الأنفال والغنائم ،
أخرى ببعض المجاهدين ، وأحوط لدينهم . أما حرمان المقاتل وأسرته
من النفقة الكافية فلا يقره شرع ولا خلق ، ولا عقل .



(١) نقلاً عن « فقه السنة » لسيد سابق ، ج ٢ ص ٦٣٦ .

(٢) هذا مضمون حديث رواه أبو داود ، وآخر رواه النسائى .

(٣) أبو حامد الغزالى ، ميزان العمل ، ص ١٨٥ ، ص ٢٩٠ .

(٣) هذا مضمون حديث رواه أبو داود

خاتمة

● والآن ، إذا أردنا أن نوجز الحقائق الأساسية التي فرضت نفسها علينا خلال هذه الدراسة ، فماذا بوسعنا أن نقول ؟

— لعنا نقول : إن أول الحقائق التي واجهتنا هي أن القتال قد فرض فرضاً على الأمة المسلمة منذ فجر الدعوة الإسلامية ، وقد كفت الطليعة المباركة أيديها عن القتال ، ولاذت بالسلم والصبر ، بأمر الله ورسوله ، وعلى الرغم من ذلك واصل أعداؤها اعتداءاتهم ، وتعذيبهم ، وقتالهم ، بلا هوادة . وذلك درس يجب أن نعيه اليوم ، فنكف حيث يجب ، وننفر للقتال حيث يجب .

— وقد يكون بوسعنا أن نقول إننا لفتنا الأنظار إلى القسمة الجديدة للعالم ككل ، تلك التي تختلف عن القسمة القديمة ، وإلى القسمة الداخلية للعالم الإسلامي نفسه . وإن تأمل القتال في العالم الحديث ، على أساس أخذ الصورة الجديدة له في الاعتبار ، يمكننا من فهم أفضل ، ومن تحديد أدق ، للقوى المتدافعة فيه ، والأطراف المتقاتلة بين أقطاره . إن الشروخ العميقة تضرب العالم الإسلامي بالطول والعرض والعمق ، وتحيله إلى فسيفساء سياسية ، تغطي على القسمة القديمة ، في الأصول والفروع ، فلا يكاد الناس يذكرونها إلا عند مطالعة الكتب

التراثية ، فالسنة والشيعية والخوانرج ، كلهم انقسموا على أنفسهم إلى (علمانيين — وإسلاميين) ، أو (اجتزائيين — وغير اجتزائيين) ، ودار الحوار والجدل ، والقتال أحياناً ، بين الفريقين ، وفي داخل أهل السنة توارى الخلاف الفقهي المذهبي ، ولم يعد مؤثراً ، ليفسح المجال للانشطار الجديد .

● وتصادمت حبات الفسيفساء السياسية التي لا ينتظهما عقد ما ، وراحت تتصادم ، وتتقاتل ، وتفنى الملايين من أبناء المسلمين ، لا لهدف ، ولا لقضية سوى نزغات الشياطين في صدور نفر من الحكام العلمانيين . ووقفت الأمة المسلمة تائهة لا تعرف لنفسها موقفاً ، وإنما يسوقها حكام متغلبة إلى المجازر كما تساق الخراف .

— وفي هذه الدراسة حاولت أن أبين ، ضروب القتال المشروع ، وغاياته ، لينكشف للناس — في الوقت نفسه — حكم القتال والاقتيال الذي يُحشرون إليه ضد إخوانهم في بلدان مسلمة أخرى . وظهرت من خلال ذلك ضروب من القتال معروفة مشهورة ، وأخرى ليست كذلك ، ولا بد أن تشير — تبعاً لهذا — جدلاً عريضاً ، من ذلك مثلاً قتال « البغاة » ، « واغتيال المحاربين » .

— وفي المبحث الرابع عرضنا لشرائع القتال وأخلاقياته ، وتوسعت قليلاً في مسائل ذات صلة بقضايانا الراهنة ، كاستعانة بغير المسلمين في القتال ، وكالدور الذي يمكن للمرأة المسلمة أن تقوم به ، كذلك أعطيت اهتماماً خاصاً لرواتب الجند ونفقاتهم ،

مع أسرهم . وكان لابد أن نناقش مسألة « الغارة بدون إنذار » ،
وقد أثبت مؤخراً ، لكى نبين أن القول بجوازها استند إلى خلط
بين « المحاربين » و « المعاهدين » .

— ومن الحقائق المهمة التى تبلورت : ذلك التوجه القتالى
الإسلامى إلى حصر آثار الحرب فى أضيق الحدود ، فلا قتل ولا
أسر للنساء والوالدان والكهان والفلاحين ، وكل من يعتزل
القتال ، كما أنه لا يجوز قطع الشجر وتخريب المدن والقرى وإحراق
البشر ، وهو توجه يحتاجه عصرنا هذا الذى لا يدخر وسعاً فى
التخطيط للتدمير الشامل لكوكبنا الأرضى !

— وظهر جلياً أن الأمة المسلمة لا تعرف الهمجية فى الحرب ،
فهى خاضعة لشرائع وأخلاقيات لا تتغير ولا تتبدل ، وليس معنى
أنها تحارب أن تجوز لنفسها فعل كل شئ فى عدوها المنهزم .

— وفى المبحث الأخير عرضنا لمناهج العودة إلى السلم وإنهاء
القتال ، عن طريق معاهدات الهدنة واتفاقيات الصلح . وفى هذا
المجال تبين التنوع الواسع الذى تيسره الشريعة للأمة المسلمة كي
تمكنها من مواجهة المتطلبات المتغيرة فى كل عصر وفى كل معركة ،
وفى عصور القوة وعصور الضعف ، دون أن تضطر إلى الالتواء
فى التفسير أو التأويل .

● ويمكن القول فى نهاية المطاف إن هذه الدراسة جسدت
الحاجة إلى : « فقه القتال المعاصر » ! وهى بهذه المثابة مقدمة له ،
لا كلمة الفصل فيه .

د . أحمد عبد الرحمن

قائمة المراجع

١ — ابن تيمية (تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم) ،
الصبارم المسلول على شاتم الرسول ، تحقيق محيى الدين عبد
الحميد : طبعة الحرس الوطنى السعودى ، (دون تاريخ) .

٢ — ابن حجر (أحمد بن على بن حجر العسقلانى) ، فتح البارى
بشرح صحيح البخارى ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
ومحب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية ، بمصر ، (دون
تاريخ) .

٣ — ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد بن سعيد) ، المحلى ،
تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، المكتب التجارى ، بيروت ،
(دون تاريخ) .

٤ — ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد) ،
بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، تحقيق د . محمد سالم
محسن ود . شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات
الأزهرية ، بمصر ، سنة ١٩٨٢ .

٥ — ابن قدامة (أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد) ، المغنى ،
مكتبة الجمهورية ، بمصر ، (دون تاريخ) .

٦ — ابن ماجه (أبو عبدالله محمد بن يزيد القزوينى) ، سنن ابن
ماجه ، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر عيسى البابى
الجلي ، بمصر ، (دون تاريخ) .

٧ — ابن هشام (أبو محمد عبد الملك) ، السيرة النبوية ، تحقيق
مصطفى السقا و ابراهيم الإييارى وعبد الحفيظ شلبى ، مكتبة
الجلي ، بالقاهرة ، ط ٢ سنة ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٥ م

٨ — أبو الأعلى المودودى ، الحكومة الإسلامية ، تعريب أحمد
إدريس ، نشر مكتبة المختار الإسلامى ، القاهرة ، ص ٢
(دون تاريخ) .

٩ — أبو الأعلى المودودى ، منهج الانقلاب الإسلامى ، دار الفكر ،
(دون تاريخ) .

١٠ — أبو الأعلى المودودى ، الإسلام فى مواجهة التحديات
المعاصرة ، دار القلم بالكويت ، ط ٣ سنة ١٣٩٨ هـ —
١٩٧٨ م

١١ — أبو الحسن الندوى ، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين ، دار
الكتاب العربى ، بيروت ، ط ٨ سنة ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م

١٢ — أبو الحسن الندوى ، السيرة النبوية ، دار الشروق ، بجدة ،
ط ٥ سنة ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م

١٣ — أحمد ديدات ، بين الإنجيل والقرآن ، نشر كتاب المختار ،

بالقاهرة (دون تاريخ) .

١٤- أحمد عبد الرحمن إبراهيم (دكتور) خلق القرآن ، المبادئ والمعوقات ، ١٩٨٦ .

١٥- أحمد عبد الرحمن إبراهيم ، الفضائل الخلقية في الإسلام ، نشر دار الوفاء بالمنصورة ، مصر ، سنة ١٤٠٩ هـ — ١٩٨٩ م .

١٦- جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، العروة الوثقى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ط ٣ سنة ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م

١٧- سيد سابق (الشيخ) ، فقه السنة ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ط ٥ سنة ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م .

١٨- سيد قطب ، فى ظلال القرآن ، دار الشروق ، بيروت ، سنة ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م

١٩- الشاطبى (أبو اسحاق إبراهيم بن موسى) : الموافقات فى أصول الأحكام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة محمد على صبيح ، القاهرة ، (دون تاريخ) .

٢٠- الشافعى (الامام أبو عبدالله محمد بن إدريس) : الأم ، دار الشعب بالقاهرة (دون تاريخ) .

٢١- الشوكانى (الامام محمد بن على بن محمد) ، نيل الأوطار ، شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، مكتبة الدعوة الإسلامية ، بمصر ، (دون تاريخ) .

٢٢- ضابط تركى مجهول ، الرجل الصنم ، ترجمة عبدالله

عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٤ سنة ١٤٠٢ هـ
١٩٨٢ م .

٢٣ - الطبري (الامام أبو جعفر محمد بن جرير) ، تاريخ الأمم
والملوك ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار سويدان
بيروت ، (دون تاريخ) .

٢٤ - غارودي (روجيه) : عود الإسلام ، ترجمة د . ذوقان
قرقوط ، مكتبة مدبولي بالقاهرة ، ط ٢ ، سنة ١٩٨٥ م

٢٥ - الغزالي (الامام أبو حامد) ، ميزان العمل ، تحقيق
د . سليمان دنيا ..

٢٦ - القرطبي (الامام أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري) ،
الجامع لأحكام القرآن ، دار الشعب بالقاهرة ، (دون
تاريخ) .

٢٧ - مالك (الامام مالك بن أنس) ، موطأ الإمام مالك ، تحقيق
عبد الوهاب عبد اللطيف ، نشر وزارة الأوقاف المصرية ، سنة
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٨ - الماوردي (أبو الحسن بن محمد بن حبيب) ، الأحكام
السلطانية والولايات الدينية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

٢٩ - محمد أبو زهرة ، العلاقات الدولية في الإسلام ، دار الفكر
العربي ، (دون تاريخ) .

٣٠ - محمد حسين هيكل ، حياة محمد ، مكتبة النهضة المصرية ،

ط ٩ سنة ١٩٦٥ م

٣١ - محمد ماهر حمادة (دكتور) ، مراجع مختارة عن حياة رسول الله ﷺ ، مكتبة دار العلوم ، بالرياض ، سنة ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م .

٣٢ - محمد ناصر الألباني (الشيخ) ، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .

٣٣ - مسلم (الامام مسلم بن الحجاج) ، صحيح مسلم بشرح النووي (ولا توجد معلومات أخرى) .

٣٤ - مصطفى خالد (دكتور) ، وعمر فروخ (دكتور) ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، سنة ١٩٨٣ .

٣٥ - مكيا فيلي (نيقولا) ، الأمير ، تعريب خيرى حماد ، دار الآفاق ، بيروت ، ط ١٢ سنة ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م

٣٦ - منظمة العفو الدولية ، تقرير سنة ١٩٨٨ .



كتب للمؤلف

- ١ — الفضائل الخلقية فى الإسلام ، نشر مكتبة دار العلوم للطباعة والنشر سنة ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ ، ثم نشرته دار الوفاء بالمنصورة — بمصر — فى طبعة ثانية سنة ١٤٠٩ هـ — ١٩٨٩ .
- ٢ — نقد الثقافة الإلحادية ، نشر دار هجر ، بمصر ، سنة ١٩٨٥ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٣ — خلق القرآن ، نشر المؤلف ، سنة ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ .
- ٤ — موقف الإسلام من الدنيا ، نشر دار هجر : سنة ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م
- ٥ — أساطير المعاصرين ، نشر بيت الحكمة ، القاهرة ، سنة ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م
- ٦ — التدابير الوقائية فى الإسلام ، نشر دار الاعتصام بالقاهرة ، سنة ١٩٩٠ .
- ٧ — مريم جميلة من اليهودية إلى الإسلام (تحت الطبع) .
- ٨ — قانون النصر فى العقيدة القتالية الإسلامية (تحت الطبع) .

الكتابات المسرحية

١ — « سقوط الحساب » : مسرحية فى ثلاثة فصول ، أخرجها الأستاذ سمعان العانى لحساب الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون .

٢ — « الصداق » ، مسرحية ذات فصل واحد ، فازت بالجائزة الأولى فى مسابقة التأليف للمسرح الإسلامى .

٣ — « الكرمانية » ، مسرحية فى ثلاثة فصول ، أخرجها الأستاذ العانى لحساب الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون .

٤ — « قطار خرج عن القضبان » ، مسرحية فى ثلاثة فصول ، فازت فى مسابقة التأليف للمسرح الإسلامى التى نظمتها جامعة الملك سعود الرياض ، واشترك فيها ١٦٣ مؤلفاً من العالم العربى .

٥ — « ملهاة آل الطيب » ، مسرحية فى ثلاثة فصول (مخطوطة) .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة بقلم الناشر	٧
مقدمة الكتاب	١١
المبحث الأول : هل يمكن تجنب القتال ؟	١٥
— ﴿ كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة ﴾	١٥
— الإذن بالقتال ثم فرضه	٢١
المبحث الثاني : القتال في العصر الحديث	٢٥
— القسم الجديدة للعالم	٢٥
— القتال بين الإسلاميين و « الاجتزائيين »	٢٨
— الاقتتال بين الحكام	٣٢
— الأقليات المسلمة تقاتل	٣٤
— القتال ضد الاستعمار	٣٦
— التخويف من عقيدة الجهاد	٣٧
— خلاصة	٤٠
المبحث الثالث : القتال المشروع	٤٣
— درء الفتنة	٤٤

تابع الفهرس

الموضوع	الصفحة
— رد العدوان	٥٠
— قتال أهل الكتاب	٥٦
— اغتيال المحاربين	٦٣
— قتال الطائفة الباغية	٦٦
— القتال لدفع المظالم	٧٣
— نسالم من يسالنا	٧٤
— هل قاتل المسلمون لإكراه الناس على الإسلام ؟	٧٧
المبحث الرابع : شرائع القتال وأخلاقياته	٨٣
— وجوب الجهاد	٨٣
— فضل الجهاد	٨٧
— على من يجب الجهاد ؟	٩٠
— شروط الإسلام ، وهل يجوز أن يقاتل غير المسلمين معنا ؟	٩١
— شرط الذكورية ، ودور المرأة المسلمة	٩٨
— شرط وجود النفقة الكافية للمقاتل وأهله	١٠١
— الغارة بغير إنذار ، هل هي جائزة ؟	١٠٢
— ماذا يجوز للمسلمين أن يفعلوه بأعدائهم ؟	١٠٥

تابع الفهرس

الموضوع	الصفحة
— الأمان للعدو	١١١
المبحث الخامس : نهايات القتال والعودة إلى السلم	١١٥
— الهدنة والصلح	١١٥
— أحكام الأسرى	١٢٨
— الأنفال والغنائم والجزية	١٤٤
خاتمة	١٤٩
قائمة المراجع	١٥٣
فهرس الموضوعات	١٦٠

تم بحمد الله تعالى وعونه

الكتاب التالى فى هذه السلسلة :

محاولة جادة لاستجلاء الفهم
الصحيح لقضية المرأة ، بين إفراط
المتغربين وعدائهم للفطرة ولسنن
الله فى خلقه ، وبين الرؤية المتشددة
التي تضيف إلى الإسلام ما ليس
فيه ، وتسئ لموقفه العظيم كمحرر
للمرأة ..

تفاصيل هذه المحاولة تجدها
فى الكتاب الثالث من سلسلة
الإسلام دين الحياة :

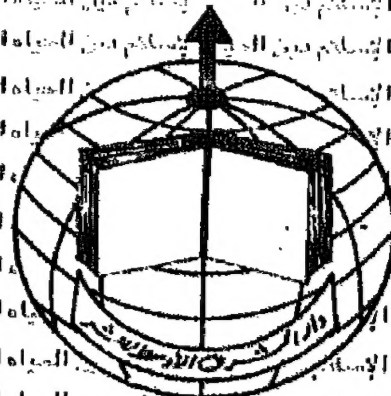
الإسلام والمرأة
أحمد حسين

رقم الإيداع
١٩٩٠ / ٨٥٢٠

الترقيم الدولي

I. S. B. N.

977 — 5087 — 01 — 5



هذا الكتاب

هذا الكتاب عمل علمي يعالج قضايا القتال في العالم المعاصر

عن وجهة نظر إسلامية، وقد بين المؤلف أن هذه القتال المعاصر

جاء واحد بعد الآخر، وأن جازيت قد فعل الإعلام اليوم حول مشكلات القتال

دين الفقه الموروث الذي، بخصر، عالماً آخر كانت فيه دابر الإسلام تقف

مدينه الجبله الاسلاميه من الجبله الاسلاميه الى الجبله الاسلاميه

مَدِينَةُ الْإِسْلَامِ

حزب العمال الديمقراطي الاشتراكي

المجاهدين خلافتهم الإسلامية، وقيامهم بالجهاد في سبيل الله والرسول.

وَيُتَبَّعُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَيْفَ يَكُونُ الْخُرُوجُ مِنْ هَذَا الْمَاقِلِ وَفِي

السؤال لا يجدون إلا الفقه القديم الذي يخص تلك العالم المتناقل

ولان رجال الافكار الجديدة، والقسمه الجديدة والقوى المتنازعه

الجليلة .. فماذا يقول المؤلف في هذا كله ؟

الإسلام دين الحياة



دار النشر في الآسط النسخ

الحياء الإسلام دين الحياء الإسلام دين الحياء الإسلام دين الحياء الإسلام دين الحياء الإسلام دين الحياء

١٥٢ شارع الكورن - طبقه مبني - القاهرة

[illegible]

Thanks to
assayyad@maktoob.com

To: www.al-mostafa.com